جامعـــة بسكـــــرة

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان الأطروحة:

أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر:

دراسة تطبيقية لدور طلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: نظم سياسية مقارنة وسياسة عامة

إعداد الطالبة:

ابتسام سويد

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن صغير عبد العظيم

أعضاء لجنة المناقشة:

بخوش مصطفى	أستاذ دكتور	جامعة بسكرة	رئيسا
بن صغير عبد العظيم	أستاذ دكتور	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
فوزي نور الدين	محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
هشام عبد الكريم	محاضر أ	جامعة باتنة	ممتحنا
باري عبد اللطيف	محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وعرفان

بداية اشكر الله عز وجل واحمده حمدا كثيرا أن مكنني من الوصول إلى هذه المكانة العلمية المميزة، ويسر لي الطريق أمام تحقيق أمنية غالية.

أما بعد.....

فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان لكل من ساهم في انجاز هذه الدراسة،واخص بالذكر المشرف عليها البروفيسور "عبد العظيم بن صغير" والذي اثري بتوجيهاته الثمينة هذه الدراسة وساندني بالعلم والمعرفة والخبرة ،كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة "الهام نايت سعيدي"، أستاذتي وأختي التي أحاطتني بعلمها وبحبها وصبرها واهتمامها طوال إعداد هذه الدراسة، وهذا فضل لن أنساه طيلة حياتي .

كما أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل "عاشور عبد الكريم"رئيس قسم العلوم السياسية والذي لم يبخل علي بالعلم ولا المساعدة الأكاديمية والإدارية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية على دعمهم الدائم لإتمام هذه الدراسة.

وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكلل هذا العمل بالنجاح والتوفيق

الإهداء

إلى بلدي العزيز الجزائر

إلى أعز ما أملك في الوجود إلى والدي الكريمين حفظهما الله

بديعة خملة،سويد عزيز

إلى عزوتي في الدنيا أخي محمد الهاشمي وسفيان

إلى زوجي و رفيق دربي أيمن عوينات

إلى قرة عيني أولادي حفظهم الله ادم وآلاء

إلى كل من عائلة سويد، خملة،عوينات

إلى أختي وصديقتي ورفيقتي صفاء عثمان

والى كل الأصدقاء والأحباب

اهدي ثمرة نجاحي إلى كل هؤلاء

ابتسام

مقدمة:

يعد موضوع المشاركة السياسية من أهم الموضوعات الجديرة بالدراسة والبحث، فهي من المبادئ الأساسية لإرساء الديمقراطية، داخل الأنظمة السياسية المعاصرة، وهي الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والسعي لتحقيق التحديث والإصلاح والتنمية السياسية.

ومن ثمّ فهي مكون أساسي وضروري لفعالية حركية العمل السياسي والتأثير داخل أي نظام سياسي من جهة، ومقياس للديمقراطية الحقيقية من جهة أخرى، فلا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية إلا في نطاق دولة حديثة قائمة على أساس احترام دولة القانون، وكذا توضيح العلاقة بين الفرد والدولة من خلال الحديث عن ثنائية الحقوق والواجبات (المواطنة).

إن المشاركة السياسية وسيلة مهمة لممارسة الحقوق السياسية، فهي تعتمد على قدر من المسؤولية السياسية والاجتماعية للمواطنين تجاه بلدانهم، سواء فيما يتعلق بعملية صنع القرارات والسياسات، أو فيما يتعلق بالانتخابات العامة كمرشحين أو كناخبين، كذلك تتعلق بإتاحة الفرص لمواطنيها بهدف التعبير الحر عن إرادتها ومطالبها، وضمان مشاركة حقيقية ومؤثرة لمواطنيها على مؤسسات الدولة المختلفة، فهي العملية التي من خلالها يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، ومن ثمة تحقيق التنمية الشاملة.

إن المشاركة السياسية لا تعتبر غاية في حد ذاتها، إنها وسيلة لتحقيق أهداف متعددة ومتنوعة، فهي وسيلة من وسائل تحقيق الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي لأنها هدف ووسيلة في آن واحد، والمشاركة السياسية عملية اجتماعية وشاملة متعددة الجوانب والأبعاد الهدف منها إشراك كل فرد في الاهتمام بالحياة العامة والانخراط في الأحزاب السياسية، ومن ثمة ممارسة نشاط سياسي، وذلك حسب التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد مما ينعكس في خلق توجهات وثقافة سياسية معينة، وهذا ما يكرس دولة القانون التي تعمل على توفير هذه الميكانيزمات إلى دعم السلوك الانتخابي للمواطن.

وتتأثر المشاركة السياسية دائما بالتحولات والتغيرات البنيوية التي تطرأ على المجتمع، وتتحكم فيها جملة من المحددات، فالمشاركة السياسية تتوقف على كيفية إدراك الفرد لهذه المتغيرات. وهذه

المحددات الذاتية وأخرى مرتبطة بالسياق المجتمعي لعلّ من أهمها المحددات السياسية، فطبيعة النظام السياسي واستقراره والبناء المؤسسي والعلاقة بين الحاكم والمحكومين وطبيعة النظام الحزبي، وطبيعة الثقافة السياسية ودرجة الثقة السياسية، هذا التغيير الذي يحمل تغيّرا في طبيعة الاتصال القائم بين الحاكم والمحكومين صاحبَته تحولات على المشاركة السياسية للمواطنين، من حيث حجمها وبروز أو اختفاء بعض صور المشاركة، لأن هناك أنظمة لا تسمح بوجود بعض هذه الصور، فالنظام غير الحزبي تنعدم فيه صور المشاركة.

تعتبر الانتخابات جزءا أساسيا في العملية الديمقراطية بما في ذلك عمليتي الانتقال والترسيخ الديمقراطي، ولاشك أن السلوك الانتخابي هو نتيجة تفاعل العديد من المؤثرات تفاعلت فيها عوامل اقتصادية، اجتماعية، دينية وثقافية، أنتجت في النهاية سلوكا محددا، كذلك مفهوم السلوك الانتخابي يفيد إلى الكشف عن السياقات الخفية التي تؤثر على بنية ووظيفة الانتخابات، لهذا السبب فإن التفاوت في السلوك الانتخابي للجماعات المختلفة قد يتضح أكثر من المعلومات عن نماذجها المسلكية في نشاطات اجتماعية ووظيفية أخرى، وهذا يساعدنا على الأقل في تجنب التعميمات حول مفهوم السلوك الانتخابي.

تعود أهمية هذه الدراسة لكون المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي موضوع رائد، وتنتج هذه الأهمية من أهمية الظاهرة والموضوع في الجزائر، خاصة في خضم المراحل الانفتاحية التي تمر بها الجزائر، وذلك للدور الفعال للمشاركة السياسية في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، والإسهام في تعميق الفهم لبعض المفاهيم الأساسية، أيضا إن المشاركة السياسية تضفي شرعية على النظام السياسي.

باعتبار أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية التي تتعلق بالأساس ببنية النظام السياسي وآليات عمله، وتسعى هذه الدراسة لتوضيح محددات المشاركة السياسية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي لطلاب الجامعة–جامعة محمد خيضر بسكرة–، وذلك من أجل التعرف على مكامن القوة والضعف في عملية المشاركة السياسية، ومختلف الإشكاليات المترتبة على عملية النفور من الممارسة السياسية، كما تقوم الدراسة على تحديد العلاقة بين مدى إدراك ودرجة وعي الطلاب

وارتباط ذلك بمشاركتهم السياسية في الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014، فالانتخابات هي التي تؤهل الأفراد للمشاركة في إدارة الشؤون العامة، لأنها تعبر عن حريات الأفراد في الإدلاء برأيهم، وحرية الانضمام إلى مختلف الجمعيات.

إن دراسة أي موضوع لا تنطلق من فراغ وإنما ترجع إلى عدة أسباب سواء كانت موضوعية أو ذاتية، **فالأسباب الموضوعية** لاختيار هذا الموضوع ترجع إلى:

-الأهمية البالغة التي يضطلع بها موضوع المشاركة السياسية، فهي تسمح للفرد أن يقوم بدوره في الحياة السياسية والمساهمة في رسم وصنع السياسات العامة واختيار الحكام، فنجاح العملية الانتخابية مرهون بالمشاركة السياسية الإيجابية.

- والعمل على كشف حقيقة المشاركة السياسية ودورها في دعم السلوك الانتخابي لفئة الطلبة في الحياة السياسية والتعرض إلى الأسباب الكامنة وراء عزوف وعدم مشاركة هذه الفئة.

-محاولة البحث في الطرق التي تعمل على تفعيل السلوك الانتخابي وذلك يكون من خلال دعم مؤسسات التنشئة السياسية وخلق ثقافة سياسية تنعكس إيجابيا على فعالية الأفراد في الحياة السياسية.

-وفي الأخير تقصّي حقيقة إشكاليات المشاركة السياسية في الجزائر.

أما عن **الأسباب الذاتية** فتتمثل في:

- الرغبة في البحث والتعرف أكثر على واقع المشاركة السياسية لطلبة الماستر في الانتخابات الرئاسية 2014 في جامعة محمد خيضر.

أهداف الدراسة: إن أي بحث علمي يسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف، والبحث الجيد هو الذي يتجه إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية، وتختلف أهداف الدراسة فمنها ما هو علمي والآخر عملي **وتتمثل الأهداف العلمية** في:

– محاولة الوصول إلى تحديد مفهوم واضح ودقيق لكل من المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، فالهدف هو هدف استكشافي معرفي أي محاولة إثراء مجال البحث في هذا الموضوع.

– التعرف على دوافع وموانع مشاركة المواطن في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

– محاولة الوصول إلى الآليات والميكانيزمات التي تعمل على تفعيل العملية الانتخابية، أيضا تزويد المكتبة العلمية ببحث ميداني عن طلبة الجامعة ودورهم في العملية السياسية.

–محاولة إشاعة الثقافة السياسية السليمة من خلال الارتفاع بالوعي السياسي للطلبة.

أما عن **الأهداف العملية** فهي تتمثل في:

–أهمية موضوع المشاركة السياسية في التأثير على السلوك الانتخابي خاصة على فئة الطلبة باعتبارهم فئة تقود المجتمع، وذلك نظرا لما توفره المشاركة السياسية من فائدة في تحقيق المساواة والمواطنة والشرعية.

– محاولة وضع إستراتيجيات مناسبة تعمل على دفع الطلبة إلى المشاركة في الانتخابات.

يعد موضوع أثر المشاركة السياسية – لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر– موضوعا مهما نتيجةً لأهميته في الدفع بالأفراد لاختيار الحكام، وعملية صنع وتنفيذ السياسات العامة وهو من الموضوعات التي اهتمت بها العديد من الدراسات. وعليه سنعتمد على تقديم مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة سعيًا إلى الاستفادة المنهجية والتزود النظري بأهم الجهود المبذولة في دراسة جميع جوانب هذه الظاهرة المعقدة، سواء من ناحية إعداد الإطار النظري للدراسة، أو من حيث الأسلوب الإحصائي المناسب لكل دراسة، كما نشير إلى أن الدراسات السابقة ركزت في مجملها على التطرق لبعض الجوانب التي تؤثر على السلوك الانتخابي، من بين هذه الدراسات نجد:

دراسة دكتوراه للباحث نبيل دريس بعنوان:"المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة حالة للانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007" (2009)، حيث توصل إلى أن مشاركة الأحزاب السياسية والمشاركة في العمل السياسي في الجزائر تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه

هذه الأحزاب من حيث الظروف الخاصة بكل حزب، وموقعه في السلطة أو خارجها، كما عمل على توضيح أن ممارسة الحقوق الانتخابية تصطدم بالكثير من المعوقات الإدارية، السياسية، والاجتماعية التي تجعل الانتخابات تفتقر للحرية والنزاهة.

دراسة للباحث سمير بارة بعنوان:"أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو" ، حيث توصل الباحث إلى أن الأنماط التي يأخذها السلوك الانتخابي متعددة ومختلفة، وتتمثل في مجموعة الأفعال التي تصدر عن الناخبين قبل وأثناء الانتخابات، وأكد على وجود أنواع للسلوك الانتخابي منها العقلاني واللاعقلاني، وعليه يمكن تقسيمه إلى ما يلي: التصويت العقلاني، والتصويت اللاعقلاني، والامتناع العقلاني ،والامتناع اللاعقلاني، كما توصل إلى أن دراسة العملية الانتخابية يجب أن لا تقتصر فقط على الزاوية القانونية بل يجب أن تتعداها إلى جميع الاشكاليات المطروحة وعليه يستلزم الجانب المؤسساتي، لأنها في الأصل عبارة عن مجموعة من الأدوار والأفعال السياسية التي يؤديها الناخب والهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات والمرشح وباقي الهيئات السياسية، التي تدخل في العملية الانتخابية، فالاهتمام بهذا الجانب يمكّن الدارس من تحليل نتائجها، بل حتى استشرافها، واستدراك الأخطاء التي قد تقع فيها.

دراسة للباحث يحيى بن يمينة بعنوان:" السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر"، حيث توصل الباحث إلى أن ضعف المشاركة الانتخابية عند فئة الشباب في الجزائر لا يعبر عن ضَعف في التسيّس عند هذه الفئة، كما أنه لا يشكل خصوصية معينة تميزها عن غيرها من فئات المجتمع بل هي ظاهرة منتشرة على المستوى الوطني وتمس كل شرائح المجتمع لكن بنسب متفاوته، ويرجع أسباب انخفاض المشاركة الانتخابية في جزء كبير منها إلى وجود اتجاهات سلبية حول تاريخ الممارسة السياسية في الجزائر تمنع الشباب من المشاركة في السياسة، هذه الاتجاهات السلبية لم تكن نتيجة نقص في الوعي بدور وأهمية السياسة والانتخاب لأن الجزائريين سبق وأن كان لهم إقبال كبير –وبنسبة مرتفعة–على المشاركة الانتخابية عندما كانت الظروف ملائمة، في حين أهمل الباحث المحددات والآليات التي تتحكم في السلوك الانتخابي للفئة الشبابية ومن أهمها التنشئة السياسية التي

تعمل بدورها على غرس قيم المواطنة، وعدم الولاء والانتماء إلا للوطن والابتعاد عن القيم التقليدية والمتمثلة في العروشية .

دراسة للباحث بوحنية قوي ومجموعة من المؤلفين **(2015)، تحت عنوان:**"**الانتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014**"، حيث تضمن الكتاب مجموعة من المقالات للعديد من الباحثين، **و**تطرق هذا الكتاب للعديد من المواضيع التي تخص الانتخابات الرئاسية في العهدة الرابعة، والتعديل الدستوري، فضلا عن قياس الرأي العام وظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية، كما تم تناول دور وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الحراك السياسي الجزائري، وحيثيات السلوك الامتناعي في رئاسيات أفريل 2014 وأثره على الممارسة الديمقراطية.

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في كونها محاولة لمعرفة المحددات والميكانيزمات المتعلقة بالمشاركة السياسية وانعكاساتها على السلوك الانتخابي لطلاب الجامعة، وما ترتب عن ذلك من تداعيات للأهمية البالغة للانتخابات والمشاركة الانتخابية في تثبيت وترسيخ العملية الديموقراطية، هذا ما يقودنا إلى البحث والدراسة في موضوعها، على اعتبار أن موضوع السلوك الانتخابي من بين أهم المواضيع، لأنه لا يتشكل مصادفة بل هو تراكم لعمليات كثيرة تفاعلت فيها مجموعة من العوامل، أنتجت في النهاية سلوكا محددا، وبناءً على ما تم تقديمه نقوم بطرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

-كيف ساهمت المشاركة السياسية في التأثير على السلوك الانتخابي لطلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014 ؟

وتندرج تحت الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية:**

1. ما هي العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي؟
2. ما هو واقع المشاركة السياسية لطلبة جامعة بسكرة لرئاسيات أفريل2014؟

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن طرح **الفرضيات** الآتية:

1. تفعيل المشاركة السياسية يساهم في دعم السلوك الانتخابي لطلبة جامعة محمد خيضر في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السوسيواقتصادية والعزوف الانتخابي لأفراد العينة.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الولاءات والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميل السياسي وقرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014 لدى أفراد العينة.

6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

بالنسبة **لمنهجية البحث** فإن طبيعة وخصائص الموضوع المدروس هي التي تفرض نوعية مناهج البحث، في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة للوصول إلى الكشف عن الحقيقة، فالبحث ينقسم إلى جانب نظري وآخر تطبيقي. ولقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة لأنه منهج يقوم على أساس تركيز البحث في مفردة من المفردات، وذلك بتسليط الضوء عليها والتعمق فيها بالتحليل الشامل، وقد استخدم بشكل كبير في علم النفس، وهناك العديد من التعريفات لمنهج دراسة الحالة منها التعريف الذي يرى أن منهج دراسة الحالة هو: "طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة يتمكن من دراستها بعمق ودقة واهتمام مشخصا جميع جوانبها سواء أكانت الحالة المدروسة فردا أو أسرة، أو مؤسسة، أو هيئة، أو جماعة، أو مجتمعا صغيرا"[1].

([1]) عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**.ط2،الجزائر :ديوان الطبوعات الجامعية ،2010،ص113.

أما بالنسبة **للاقترابات** النظرية للدراسة:

-**المقترب النسقي:** بما أن العملية السياسية عملية دينامكية والنظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الفرعية الأخرى، فإن السلوك الانتخابي يتأثر ويوجد ضمن منظومة دينامكية متفاعلة مع مجموعة من محددات المشاركة السياسية التي تتحكم في سلوكه.

_**المقترب المؤسساتي** : يعتمد هذا المقترب في تحليله على الدراسة السياسية التي هي دراسة لمختلف المؤسسات، وانتظام العمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي. وقد تم استخدامه في دراستنا على اعتبار العملية الانتخابية تعهد إلى مؤسسة تتكفل بها، وهو جوهر عملية التحديث السياسي.

كما اعتمدنا على أداة من أدوات البحث العلمي وهي الاستمارة، فالاستمارة تُعتبر أداة أو وسيلة لجمع البيانات، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة يطلب من المبحوثين الإجابة عليها بنفسه[2].

أما **التصميم الهيكلي:**

فقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث خُصص الفصل الأول لدراسة الإطار الإيتيمولوجي

والمفاهيمي للمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، ثم تم التطرق لمفهوم المشاركة السياسية وآلياتها ودوافعها، فضلا عن معوقات المشاركة السياسية، كذلك تم التطرق إلى مستويات وأشكال المشاركة السياسية وقنواتها ومتطلباتها، ودراسة مفهوم السلوك الانتخابي وأنماطه، والنماذج النظرية المفسرة له.

أما **الفصل الثاني** فقد خُصص لمعالجة تأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي، من خلال دراسة محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي ومن بينها: التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الأحزاب السياسية، الأيديولوجيا السياسية، والمحددات البيئية

(2) عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**.القاهرة: مكتبة الأداب للنشر،2004،ص 259.

القانونية وتأثيرها على السلوك الانتخابي بالتعرض لمفهوم الانتخابات والإجراءات والأساليب الانتخابية والنظم الانتخابية، فضلا عن تأثير محددات البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الانتخابي التي تضمنت الانتماءات والولاء القبلي وتأثيرهما على السلوك الانتخابي والتعليم وانعكاساته، أيضا تم البحث في تأثير المؤشرات الاقتصادية على السلوك الانتخابي.

أما **الفصل الثالث** فخُصص للدّراسة الميدانية وذلك قصد اختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة محمد خيضر في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014، بدايةً بإعطاء لمحة عن النتائج النهائية لانتخابات 2014، ومن ثمّ الإجراءات المنهجية للاستبيان وإجراءات تطبيقيه، كذلك تم التطرق لتحليل معطيات عينة الدراسة، كما تم تقييم واقع محددات المشاركة السياسية لفئة من طلبة جامعة خيضر، وعلاقتها بالسلوك الانتخابي عن طريق التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS نسخة 22، وخاصة الأسلوب التحليلي لمعامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، واستنتاج المشاكل التي تعرقل المشاركة السياسية لأفراد العينة في العملية الانتخابية، ولتفعيل المشاركة السياسية لدعم السلوك الانتخابي للطالب الجامعي في الجزائر تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات وهي: الاستراتيجية المؤسساتية، الاستراتيجية التقنية، اِستراتيجية حوكمة البيئة الانتخابية.

وقد واجهت الباحثة جملة من **الصعوبات** أثناء الدراسة، ويأتي على رأسها:

- صعوبة تحديد المعنى الحقيقي لمفهوم السلوك الانتخابي، وهذا راجع لعدم وجود مرجعية لغوية موحدة حول السلوك الانتخابي كمفهوم، لأن هناك من يحاول جعل السلوك الانتخابي مرادفا لمصطلح السلوك السياسي، بحيث يعتبر السلوك الانتخابي جزءًا من السلوك السياسي.
- قلة الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع السلوك الانتخابي، وعلاقته بالمشاركة السياسية وخاصة بإسقاطها على واقع الطالب الجامعي في الجزائر، وفي بسكرة بالذات.
- وكأي دراسة ميدانية لها صعوبات وتأتي على رأسها: عدم استجابة بعض المبحوثين نظرا لعدم اجابتهم على بعض الأسئلة.

الفصل الأول:

الإطار الإيتيمولوجي والمفاهيمي للمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي

من بين الصعوبات التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، تحديد المفاهيم الدقيقة والوصول إلى تعاريف مضبوطة وشاملة لأي مصطلح سياسي، وهذا لأن كل المفاهيم معقدة ومركبة ومتداخلة مع العديد من العلوم. لذا تعددت المفاهيم بمصطلحي المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، وذلك لكون المصطلحين ليس بالجديدين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية.

فالمشاركة السياسية هي إحدى المباحث العلمية ذات الأهمية الخاصة في دراسات العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بوجه خاص، كما أنها تعد آلية من الآليات الفاعلة في ديناميكيات المجتمع السياسي الحديث، خاصة في مجال الممارسة الديمقراطية الحقيقية بما تعنيه هذه الأخيرة بحق الشعب في المشاركة في العملية إعمالا لسيادته وتأكيدا لسلطته.

كما تعد المشاركة السياسية حقا من حقوق الإنسان، وذلك باعتبارها مجموعة قيم وعواطف وشعور بالانتماء وإرادة في التغيير وليس فعلا ماديا فقط. ولهذا أصبح هذا المفهوم ذا أهمية بالغة في علم الاجتماع السياسي خاصة، من خلال الاهتمام بالفاعلية السياسية للأفراد داخل المجتمع وكذا إدماج المواطن في الحياة السياسية، مما يقلل من الاغتراب السياسي والعنف السياسي والعزوف والإحجام.

وتعتبر المشاركة السياسية من الأبعاد الهامة لتحديد السلوك الانتخابي للأفراد، كما أنها تعتبر أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة، وأيضا تعتبر المشاركة السياسية من أهم صور ومؤشرات الديمقراطية لأي نظام سياسي، وبقدر ما تكون هناك مشاركة سياسية تكون هناك ديمقراطية. وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم مصطلحي المشاركة السياسية، والسلوك الانتخابي مع التطرق إلى النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية

المبحث الثاني: مضمون المشاركة السياسية

المبحث الثالث: ماهية السلوك الانتخابي

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية

تحظى دراسة المشاركة السياسية بأهمية بالغة في مجال كل من العلوم الاجتماعية والسياسية، وتحديدا في النظم السياسية، وتعد المشاركة السياسية دليلا على ديمقراطية النظام السياسي، فهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية.

وعلى الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية بالنظر إلى تنوع أنماطها ومؤشراتها ومستوياتها، فإن هناك إجماع على حتمية وجود قنوات معينة تمارس من خلالها عملية المشاركة السياسية، وكلما توفرت هذه القنوات وكانت لها فاعلية كبيرة كلما كان للمشاركة السياسية دورٌ هامٌ في عملية الارتقاء بالنظام السياسي نحو الأحسن.

1. مفهوم المشاركة السياسية:

أولا: تعريف المشاركة السياسية:

يقتضي الاقتراب من تعريف محدد للمشاركة السياسية أولا توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدا لطرح تعريف للمشاركة السياسية، فالمشاركة تختلف مسمياتها:

- هناك من يطلق عليها "المشاركة الجماهيرية".
- هناك من يسميها "المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة".

وبالرغم من اختلاف المسميات نجدها تدور حول معنى واحدا ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأمور، وفي كل المستويات المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية كممثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة.

أما بالنسبة لتعريف المشاركة لغة: فهي تعني المساهمة، أما اصطلاحا فتعني: "أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن"[1]، كما أن مدلول كلمة مشاركة يعني الاشتراك بنصيب مع الآخرين في بعض الأفعال، وعندما تضاف كلمة سياسية إليها، فإنها تعني الاشتراك بنصيب في بعض الأفعال السياسية، وترتبط كلمة مشاركة الفرد سياسيا بتوقيعه أن يكون لمشاركته تأثير في صنع القرار السياسي، أو على الأقل أن يكون صوته مسموعا وذا قيمة لدى القيادات السياسية[2].

أ. **تعريف المشاركة السياسية من طرف بعض المفكرين العرب:** لعل من أهمها:

تعريف إبراهيم أبراش:" المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهامات في إتصدار القرارات"[3].

وهذا يعني بأن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين على عملية صنع القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييد أو رفض، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في مختلف الأنشطة السياسية، وهذا وفقا لاستعداداتهم وقدراتهم.

وتعرف كذلك على أنها:"عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"[4].

([1]) طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة الغربية** القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر،2004،ص106.

([2]) عبد الله محمد بن عبد الرحمان، السيد شحاته السيد، **علم الاجتماع السياسي**.القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005،ص278.

([3])إبراهيم أبراش،**علم الاجتماع السياسي**.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،1998،ص137.

([4]) محمد السويدي،**علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1990،ص160.

بهذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية من خلالها يساهم المواطنين في صنع السياسات العامة وإيجاد أفضل السبل لتحقيق الأهداف العامة.

أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها:"عملية طوعية رسمية تتم عبر سلوك منظم مشروع ومتواصل يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق بحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية"[1].

كذلك يعرفها صلاح منسي على أنها:"عملية حركية يشارك فيها الفرد من خلال الحياة السياسية لمجتمعه بفعل إرادي وواع وذلك للتأثير في المنحنى السياسي العام، تماشيا مع ما يحقق المصلحة العامة التي تتطابق مع الآراء والانتماء الطبقي له، وتحصل هذه المشاركة عن طريق مجموعة من الأنشطة السياسية كالترشح للمؤسسات التشريعية (البرلمان)، والانخراط في الأحزاب السياسية والتصويت[2].

ومن هذا التعريف نرى أن المفكر يشير إلى أن المشاركة السياسية يمكن أن تحقق توافقها مع الفرد وانتمائه الطبقي، وكذلك حصر المشاركة السياسية في الاقتصاد للأحزاب السياسية وفعل التصويت والترشح في المؤسسات التشريعية.

ويعرفها محي سليمان بأنها:" جهود اختيارية أو تطوعية يقوم بها أفراد المجتمع، للتأثير على بناء القوة في المجتمع، والمشاركة قي صنع القرارات الخاصة به في ظل الموقع الطبقي الذي يحتله الأفراد في البناء الطبقي وتتم المشاركة في صور متعددة، بدءًا من الاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة

([1]) السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**.ج2،القاهرة: دار المعرفة الجامعية،2002،ص86.

([2]) حريزي زكريا،" المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية–الجزائر–".**رسالة ماجستير**(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011) ص15.

السياسية مرورا بالتصويت الانتخابي والترشيح للمؤسسات السياسية والانتماء الحزبي، انتهاءً بالعنف السياسي[1].

نستخلص من هذا التعريف أنه أراد أن يدرج العنف السياسي كشكل من أشكال المشاركة السياسية.

كما عرفها طارق عبد الوهاب: على أنها حرص الفرد بناء على ما لديه من خصائص نفسية معينة على أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي، وينعكس هذا الحرص على سلوك الفرد السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشيح لأية هيئة سياسية.

كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي مع تناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين، كما ينعكس على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة والمشاركة في النهاية هي محصلة لهذا الثالوث "النشاط، الاهتمام، المعرفة" [2].

في هذا التعريف أشار الباحث إلى أن المشاركة السياسية تكمن في مدى معرفة الفرد بما يدور حوله في الحياة السياسية، ومحاولته القيام بدور في اتخاذ وصنع القرارات من خلال التصويت أو الترشح.

تعريف منصور بن لرنب هي:"العملية الإرادية الطوعية التي من خلالها يساهم الفرد كمواطن مساهمة فعالة سواء بالرأي أو بالفعل، أو بالمال دون ضغط أو إجبار أو مساومة أو لغرض تحقيق منفعة خاصة تتعارض مع المصلحة العامة، ومن هنا يتجلى الدور الاجتماعي والسياسي والإداري الفعال للمواطن البسيط والعادي في رسم الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع برمته، وهذا

(1) طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص108-109.
(2) **المرجع نفسه**، ص111.

الدور الفعال يسمح له بخرق الجدار العازل الذي تقيمه الأجهزة الإدارية البيروقراطية بينه وبين المشاركة، وبالتالي التنصل وعدم الخضوع لها تماما"[1].

نستخلص من هذا التعريف أن المشاركة السياسية ناتجة عن إرادة طوعية، وذلك من خلال المساهمة في مختلف شؤون الحياة السياسية لغاية تحقيق المصلحة العامة، وتساهم كذلك في رسم الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

ب. تعريف المشاركة السياسية من طرف المفكرين الغرب:

نذكر منهم:

تعريف نورمان ناي وسيقني فربا ويتحصل مضمونه في أن المشاركة السياسية هي:" تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات"[2].

يشير الباحث في هذا التعريف إلى أن المشاركة السياسية هي فعل تطوعي، إضافة إلى أنه لا يقتصر على التأثير في القرار الحكومي فقط، بل يمتد إلى التأثير في مجال تحديد السياسات العامة.

تعريف صامويل هنتنغتون: "تمثل أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صناعة القرار الحكومي، وتكون على شكل فردي أو جماعي منظمة أو عفوية، مستمرة أو موسمية، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية"[3].

([1]) منصور بن لرنب،"إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر".**رسالة دكتوراه** (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،1988)ص ص 261-262.

([2]) بارعة النقشبندي،**المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربية**.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001،ص13.

([3]) Weiner.M,**Political Participation**."New Gersey Princeton Univercity Press",1971,P161.

وما نستخلصه من هذا التعريف أن المشاركة السياسية في رأيه اقتصرها على مواطنين عاديين وحدهم ولا يخص محترفي السياسية، أي تخص الأفراد الذين لديهم القدرة على التأثير في صناعة القرار السياسي.

انطلاقا من عرض بعض تعاريف المشاركة السياسية من بعض المفكرين الغربيين والعرب نود الإحاطة كذلك بمفهوم المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة وعلم الاجتماع.

أولا: من وجهة نظر علم السياسة:

يرى علماء السياسة أن المشاركة السياسية هي أن للمواطن حق في أداء دور معينٍ في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل الشرعية، وممارسة هذا الحق تكون ممارسته فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار، أي تكون في إطار قانوني ديموقراطي، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية التعبير والعمل على هذا الأساس. هناك تعريفات عديدة للمشاركة السياسية من وجهة نظر علماء السياسة نذكر منها:

- المشاركة السياسية هي :" النشاط المشروع الذي يقوم به الأفراد ومن ثمّ فهي تنطوي على قدرة المواطنين على ممارسة دور هام في اختيار الحكام، وفي عملية صنع القرارات الخاصة بالمجتمع"[1].

نلاحظ من هذا التوجه أن المشاركة السياسية هي عبارة عن عمل أو نشاط في إطار مشروع يقوم به الأفراد من أجل التأثير في عملية صنع أو اتخاذ القرار السياسي.

- كذلك المشاركة السياسية هي القيام بدور ما في العملية السياسية برمتها، وهي عبارة عن كل ما يؤثر في المجتمع بغض النظر عما إذا كان هذا التأثير يقتصر على قرار الحكومة أو وسيلة

(1) جيوفز روبرتس وأليستر إدواردس، تر:سمير عبد الرحيم، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**.بيروت:الدار العربية للموسوعات،1999،ص304.

حكومية، وهي عبارة عن حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات السياسية ومراقبة القرارات السياسية[1].

في هذا التعريف تم التركيز على أن المشاركة السياسية تختص بالقيام بالعمليات السياسية وتعمل على التأثير المباشر على المجتمع سواء كان هذا التأثير يقتصر على الحكومة أو وسائلها.

وهناك تعريف آخر يتمثل في كون العملية السياسية:"عملية مستمرة لتعبير الشباب وإشراكهم الفعال في صنع القرار على كافة المستويات، خصوصا الأمور التي تهمهم بشكل مباشر، وهي من مهارات الحياة الأساسية[2].

ويقصد بهذا التعريف أن الشباب هو العنصر الفعال في التأثير على عملية صنع القرار وذلك من خلال المشاركة المستمرة في العملية السياسية بشكل مباشر.

ثانيا: من وجهة نظر علم الاجتماع:

ينظر علماء الاجتماع للمشاركة السياسية بأنها تدل على المساهمة في أي وجه من أوجه النشاط، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الربح في العمل المنجز أو المشاركة في إدارة مشروع ما في الحياة السياسية، ويدل ذلك على إشراك المواطن في المساهمة في الأهداف الرامية لتحقيق المصلحة العامة ويكون ذلك عن طريق العمل التطوعي طبعا.

ومن هذا المنطلق أو التوجه سنطرح بعض التعريفات للمشاركة السياسية من وجهة نظر علماء الاجتماع لعل من أهمها:

- المشاركة السياسية في الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، والمشاركة السياسية

([1]) **المرجع نفسه**، ص305.

([2]) **المرجع نفسه**،ص305.

ليست مجرد التصويت في الانتخابات بل أنها بوجه عام اهتمام واضح من قبل المواطنين المهتمين بقضية القرار السياسي[1].

يشير هذا التعريف إلى أن المشاركة السياسية لا تقتصر على عملية التصويت في الانتخابات بل تختص بكل ما يلم بالحياة السياسية والاهتمام بصنع القرار والمساهمة في اتخاذه.

- كذلك المشاركة السياسية تعرف بأنها:"عملية اختيارية واعية تعبر عن حرص الفرد في أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية العامة، والمشاركة هي عبارة عن مجمل الأنشطة والأدوار التي يقوم بها الأفراد بشكل طوعي داخل المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال التأثير العالي في صنع القرار السياسي والمخطط والبرامج التي تؤثر في حياتهم من توجيه ونقد أجهزة الحكم التي يتعاملون معها بشكل يحقق مصالحهم[2].

نستخلص من هذا التعريف أن المشاركة السياسية تكون اختيارية وطوعية، لكي يستطيع الفرد أن يقوم بالدور الإيجابي إزاء المشاركة في القرار السياسي، وذلك عن طريق النقد أو التأييد لأجهزة الحكم للوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

وفي آخر هذا المطلب – بعد طرح العديد من التعريفات للمشاركة السياسية سواء من طرف مفكرين غربيين أو عرب، من وجهة نظر علم السياسة أو علم الاجتماع – توصلنا إلى تعريف إجرائي للمشاركة السياسية بأنها:

"إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، بحيث يدفعهم الوعي السياسي المؤطر– الذي نما من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية – للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة.

([1]) أحمد زكي بدوي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**.ط2،بيروت: مكتبة لبنان،1992،ص38.

([2]) **المرجع نفسه**،ص37.

ثانيا: خصائص المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية تعني بدورها النشاط الاختياري الناتج عن قناعة طوعية يستطيع بها الفرد المساهمة في اختيار ممثليه وحكامه، كذلك القيام بالدور الإيجابي من خلال مشاركته في صنع واتخاذ القرارات السياسية أو المشاركة في الحياة السياسية بكل أشكالها وعلى كافة المستويات.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف مسبقة للمشاركة السياسية يمكن تحديد خصائصها الرئيسية فيمايلي:

- **الفعل ACTION:** بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف[1].
- **التطوع voluntary:** بمعنى تقديم جهود المواطنين طواعية وبفعل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة، وليس تحت تأثير ضغط خارجي أو أي إجبار مادي أو معنوي[2].
- **الاختيار choise:** وهو إعطاء حق المشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين وحجم هذه المساندة، وذلك التعضيد في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية على مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة[3].

وكي تكون المشاركة السياسية ناجحة لابد أن تتصف بمجموعة من الخصائص وهي:

- المشاركة السياسية سلوك تطوعي ونشاط إرادي تم من خلال تقديم الفرد لجهوده إزاء شعوره بالمسؤولية تجاه قضايا وطنه أو أهداف مجتمعه.

([1]) فهمي محمد أمجد نافع، **المرأة والسياسة في مصر**.القاهرة:المكتبة المصرية،2002،ص37.

([2]) هبة فؤاد، **التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في مصر**.القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2006،ص85.

([3])فهمي محمد أمجد نافع، **مرجع سابق**، ص37.

- المشاركة السياسية ليست بالضرورة تمثيلا للديمقراطية، بل تعتبر مبدأً تقوم عليه الديمقراطية.
- تعتبر المشاركة السياسية سلوكا إيجابيا وتختلف عن مجرد الاهتمام بين زاوية، وزاوية أخرى وتختلف عن نقيض المشاركة واللامبالاة السياسية.
- كذلك المشاركة السياسية تكون عن طريق المؤسسات السياسية سواء الرسمية أو غير رسمية ينظم إليها الراغبون من المواطنين طوعا وعن اقتناع[1].
- ترتبط المشاركة السياسية بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.
- المشاركة السياسية سلوك مكتسب وليس فطريا، يكتسبه المواطن من خلال محيطه وبيئته [2].
- المشاركة السياسية حق وواجب في آن واحد، لأن من حق كل مواطن اختيار ممثليه.
- المشاركة السياسية تعمل على توحيد الفكر الجماعي للأفراد وتساهم في بلورته نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك.
- المشاركة السياسية تقوم على حرية الإعلام وتدقيق المعلومات في شكل تيارين، أحدهما نازل من القيادة إلى القاعدة والآخر صاعد من القاعدة إلى القيادة.

ما نستخلصه من طرحنا لمجمل هذه الخصائص هو أن المشاركة السياسية نشاط مرتبط بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، لأنها نشاطات يقوم بها الفرد إراديا من خلال قنوات مختلفة باعتبارها هدف يساعده في المساهمة في رسم السياسات العامة وتحديد الأهداف ومراقبة الحكومة في أداء مهامها.

ثالثا:أهمية المشاركة السياسية:

([1]) نبيل دريس، المشاركة السياسية في الجزائر:دراسة حالة الانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007،**رسالة دكتوراه**(جامعة الجزائر ،كلية الإعلام والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،أفريل 2009)،ص73.

([2]) السيد عليوة منى محمود،"المشاركة السياسية".**موسوعة الشباب**.القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2000،ص05.

هناك تأثير للمشاركة السياسية على الأفراد على السياسة العامة للدولة، فعلى مستوى الفرد تنمي المشاركة إحساس الفرد بذاته ودوره السياسي، فتتأصل فيه أنماط وأساليب تصبح جزءا من ثقافته وسلوكه وتنهض بمستوى وعيه السياسي، وتربي فيه روح الانتماء إلى وطنه وتحقيق الهوية الذاتية بانخراطه في الكيان المجتمعي وتحمّل مسؤولياته تجاهه.

وعلى مستوى السياسة العامة تعكس المشاركة رغبات المواطنين في السياسة العامة وإسهامهم في توجيه دفة الحكم في بلادهم وتقرير مصيرها[1].

كذلك المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل المحيطة به، ومحاولة إعطائه حلولا وتقديم برامج لذلك، وهكذا يصبح القرار السياسي متخذا بإشراك المواطن فيه، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البنّاء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع[2].

كما أن المشاركة السياسية من شأنها أن تبعد الحكومة عن حالة الانغلاق، وتفتح أمامها المجال واسعا للعمل الجماعي، وبالتالي الحكومة ليست الطرف الوحيد المعبر عن الأمور وإنجاز الأهداف، كما أن إرادة الفرد وحدها التي تجعله يدخل الحياة السياسية، ومن شأنها المساهمة بصفة فعالة في عملية المشاركة السياسية بكل أشكالها[3].

وفي الأخير نستنتج أن أهمية المشاركة السياسية تأتي من كونها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة، وتهدف أيضا إلى التأثير على سلوك الحكام، وذلك بتوصيل الأولويات التي

([1]) السيد عبد الحليم زيات،**مرجع سابق**،ص90.

([2]) لعجال أعجال محمد لمين،"إشكالية المشاركة وثقافة السلم".**مجلة العلوم الإنسانية**.العدد12،2007،ص244.

([3]) طه السيد أحمد الرشيدي، **حق المشاركة السياسية (في الفقه الإسلامي والقانوني الروماني)**.القاهرة:مكتبة الوفاء القانونية،2015،ص21.

تفضلها الجماهير من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات، وبذلك تتسع فرص المشاركة ويقل الشعور عند المواطن بالاغتراب وبالتالي تتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدي إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية للنجاح في عملية ترسيخ مبدأ المشاركة في الحياة السياسية ككل.

2. آليات المشاركة السياسية:

إن مشاركة الفرد في الحياة العامة ككل هي مساهمته في إعطاء فرصة لتحقيق تنمية شاملة، وذلك لأنه لايمكن أن يتحقق تطور سليم لأي مجتمع ما لم يصاحبه توسيع حقيقي للاختيارات الإنسانية، ويفرض ما يسمى بالمشاركة السياسية في صنع ورسم السياسات العامة، ومن هذا المنطلق تتعدد آليات تفعيل المشاركة السياسية ما بين الآليات التقليدية والحديثة، وذلك بهدف جذب المواطن وخاصة فئة الشباب القادرة على إحداث نهضة تنموية وحراك سياسي فعال، وهو ما يمكن توضيحه في الآتي:

أولا: الآليات التقليدية للمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية فبواسطتها يستطيع المواطن أن يساهم في الحياة السياسية عن طريق التأثير في صنع السياسات العامة في الدولة، ويكون ذلك في غالب الأحيان عن طريق قنوات سياسية من بينها الأحزاب السياسية.

أ. الأحزاب السياسية:

بشكل عام تعني:"اتحادا أو تجمعا من الأفراد، ذا بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو من دونها"[1]، أي أن الأحزاب السياسية هي قنوات للتعبير بمعنى أنها تنتمي إلى أدوات أو وسائل للتمثيل، فهي هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

أما بالنسبة لمساهمة الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية فيكون عن طريق تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وبصفة خاصة التجمع السياسي وتدريب المواطنين على العمل السياسي، والمشاركة في الحياة السياسية وتشجيع جماعة سياسية منظمة في

([1]) أسامة الغزالي حرب،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.الكويت:عالم المعرفة،1990،ص20.

حزب من الأحزاب، وذلك من أجل الحصول على الشجاعة في إبداء الرأي في كل المسائل التي تهم شؤون وطنه والمشاركة فيها[1]، كما أن الانخراط في الأحزاب السياسية له أهمية كبرى وخاصة في تحقيق الديمقراطية، وذلك عن طريق تعدد التنظيمات المختلفة والمفتوحة أمام الأفراد، وأمام الناخبين من أجل انتخاب ممثليهم في المجالس النيابية، كما يمكن القول أن الأحزاب السياسية كذلك تقدم الإطار الأكثر أهمية وملاءمة لتحقيق المشاركة السياسية، وعدم اقتصارها على فئة أو طبقة اجتماعية معينة خاصة مع اتساع وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم، كذلك وجود الأحزاب السياسية يساهم في تبني رغبة المواطن في الممارسة السياسية من أجل تفعيل مشاركته السياسية، كما حدد بعض العلماء السياسيين عدة عوامل تؤثر على قدرة النظام الحزبي في استيعاب أو جمع مطالب المشاركة السياسية[2].

_القيم التي تتبناها النخبة الحاكمة عند تبلور النظام الحزبي، وهل تشجع هذه القيم على توسيع قاعدة هذه المشاركة أو تقليصها.

_الاجتماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة المشاركة وبالتالي حول دور النظام النيابي.

-كذلك مدى مرونة النظام الحزبي وقدرته على استيعاب الأجيال الجديدة الراغبة في المشاركة وتوفير فرص لها.

-كذلك تؤثر الأحزاب السياسية في تنمية الرغبة لدى الأفراد في المشاركة السياسية وذلك من خلال تربيتهم سياسيا على:[3]

- **الاهتمام السياسي:** ويكون عن طريق الاهتمام بالقضايا العامة ومتابعة الأحداث السياسية، خاصة وقت الأزمات أو أثناء الحملات الانتخابية.

([1]) أحمد سعيد تاج الدين، تر:نشوي عبد الحميد.الشباب والمشاركة السياسية.من موقع: youthdo.org/as/images/stroies/youth/16pdf، في يوم:2015/08/05،ص25.

([2]) هالة مصطفى، **الأحزاب.موسوعة الشباب السياسية**.القاهرة،(د.د.ن) ،2001، ص29.

([3]) أحمد سعيد تاج الدين، **مرجع سابق**، ص29.

- **المعرفة السياسية:** يقصد بها المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي.
- **التصويت السياسي:** ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات، ومساعدة المرشحين بالمشاركة بالتصويت.
- **المطالب السياسية:** تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

ب.المجتمع المدني ودوره في تفعيل المشاركة السياسية:

المجتمع المدني يُقصد به "مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي، أو بالعمل، أو بالتمويل، أو بأي شكل من الأشكال، ومن خصائص العمل الاجتماعي أن يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم"[1].

أما بالنسبة لمساهمة المجتمع المدني ودوره في تفعيل المشاركة السياسية فيكون من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة.

كذلك يقوم المجتمع المدني بتعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من خلال الانتخاب ومناقشة مختلف الأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجرى على الساحة السياسية، وذلك من أجل التقليل من ظاهرة الاغتراب السياسي وتفعيل المشاركة السياسية[2].

كذلك تفتح مؤسسات المجتمع المدني قنواتٍ مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحُرية، حتى ولو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، وذلك من أجل التعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم، وهذا ما يؤدي إلى ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات.

([1]) أحمد إبراهيم ملاوي،"أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية".**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24،العدد الثاني،2008،ص257.

([2])بومدين طامشة،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص95.

كذلك يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب اتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة[1].

إن مكونات المجتمع المدني تشكل حزمة من نقاط الضوء، والإشعاع لجهة النظام الديمقراطي كأسلوب للحياة، ويشمل ذلك الآراء والمقترحات أو الضغوطات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، غير أنها في النتيجة ستساهم وتشارك في العملية السياسية الديمقراطية كمصفاة تمر من خلالها مطالب الأفراد المتنوعة، وتقوم مكونات المجتمع المدني بإيصالها فتتحول إلى سياسات عامة، تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وإرادته ومتطلباته[2].

ج .دور وسائل الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية:

يلعب الإعلام بوسائله المختلفة دورا بارزا في تعزيز الوعي السياسي، وفي تدعيم قيم المشاركة السياسية لدى الأفراد من خلال المعلومات والأفكار والتوجهات السياسية المنقولة لهم عبر مختلف البرامج المعروضة.

كذلك يتم من خلال وسائل الإعلام نقل الأفكار والآراء والمعلومات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العلمية، والثقافية إلى عدد كبير من الأفراد المنتشرين في أماكن بعيدة متفرقة.

إن التلفزيون بقنواته الفضائية يعد الأكثر تأثيرا على الأفراد باختلاف أعمارهم، وثقافتهم وذلك لانتشاره الواسع، بحيث لا يكاد يخلو من وجوده ثقافيا أمام الدول بما تقدمه من ثقافة خاصة، إذن يلعب الإعلام دورا كبيرا في المجتمع، ويقوم بوظائف متعددة مثل تزويد الشباب بالمعلومات الفردية عن المجتمع، والعالم المحيط حيث تعمل وسائل الإعلام على زيادة ثقافة المشاركة لدى أفراد

([1]) أحمد سعيد تاج الدين، **مرجع سابق**، ص32.

([2]) ناصر الشيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**.فلسطين:المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010،ص46.

المجتمع، وزيادة وعيهم ولأهمية هذه العملية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع، يجب العمل على تنمية الشباب لكي يُدفعوا للمساهمة في الأنشطة الإيجابية التي تخدم المجتمع[1].

أما فيما يتعلق بنوعية التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام على المشاركة السياسية فيمكن اختصاره في ثلاثة أبعاد هي:

- **التأثير المعرفي:** تعد وسائل الإعلام مصدرا مهما من مصادر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بقضية سياسية معينة، وتزيد من الوعي والمعرفة السياسية وقضايا المجتمع، فوسائل الإعلام بدورها تؤثر على التوجهات المعرفية للأفراد، وتستطيع أن تشكل أولوياتهم واهتماماتهم وتوجهيها.
- **التأثير الوجداني:** وذلك من خلال تشكيل الاتجاهات والمواقف، نتيجة التعرض المستمر لوسائل الإعلام، وهذا ما يزيد من اهتمام الفرد بالقضايا السياسية التي تحدث في بيئته وتدفعه إلى البحث عن المعلومات التي تشبع فضوله، ومن أبرز هذه التأثيرات قضية الشعور بالولاء أو الاغتراب أو الفتور العاطفي تجاه المشاركة السياسية، والتصويت الانتخابي أو الشعور بالإيجابية نحو النظام السياسي أو العكس.
- **التأثير السلوكي:** ويقوم على دراسة العلاقة بين التعرض المستمر لوسائل الإعلام والمشاركة الحقيقية في مختلف النشاطات، سواء الانتخاب أو الترشح أو إبداء الآراء السياسية عندما يُطلب من الفرد ذلك، ويعد هذا الجانب من أهم أبعاد وسائل الإعلام وتأثيراتها في عملية التنشئة السياسية، فهذا ينشط السلوك السياسي أو الاجتماعي للأفراد، ولعل هذه التأثيرات تزيد من أهمية ومسؤولية الإعلام في التنشئة والتثقيف السياسي بالديمقراطية في المجتمع، والتي يجب ألا تكتفي بمجرد تثقيف المواطن سياسيا، أو تعزيز ولائه في العملية السياسية فقط، بل تدفعه لاتخاذ دور إيجابي وفاعل في الحياة السياسية، وفي عمليات صنع وتشكيل القرار السياسي بوجه عام.

ثانيا: الآليات الحديثة للمشاركة السياسية:

([1]) أساور عبد الحسين عبد السادة،"الشباب والمشاركة المجتمعية".**مجلة البحوث التربوية والنفسية**،العدد32،ص32.

بعد الحديث عن الآليات التقليدية للمشاركة السياسية يجب التطرق أيضا إلى الآليات المستحدثة للمشاركة السياسية التي تمثل جوهر الاتصال التنموي، الذي يهدف إلى تطوير فكر الفرد وتكوين الاتجاهات الإيجابية التي تلعب دورا هاما في تشكيل الوعي السياسي للشباب خاصة، ومن أشهر الشبكات الاجتماعية الموجودة حاليا فيس بوك، تويتر... التي قطعت بدورها المساحات المكتسبة من الحرية في التعبير أو الوسائل غير التقليدية في التعبير والمشاركة في مساحات واسعة لم تكن لتقطعها بطريقة أخرى[1].

كما تعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها:"منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثمّ ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها"[2].

أما بالنسبة للفيس بوك: فهو شبكة اجتماعية استأثرت بقبول وتجاوب كبيرين من الناس خصوصا من فئة الشباب في جميع أنحاء العالم، ويعد موقع الفيس بوك واحدا من أشهر المواقع على الشبكة العالمية، ورائد شبكات التواصل الاجتماعي، كما اتخذه الشباب اليوم بديلا للأحزاب السياسية[3].

تويتر: هو موقع يقدم خدمة تدوين مصغر ويسمح لمستخدميه بإرسال تحديثات عن حالتهم في حد أقصاه 140 حرفا للرسالة الواحدة وتظهر تلك التحديثات في صفحة المستخدم، ويمكن للأصدقاء

([1]) وليد عبد الهادي العويمر."دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية (دراسة تحليلية ميدانية)".**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**.المجلد6،العدد2013،1،ص59.

([2]) راضي زاهر،"استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي" **مجلة التربية**،عدد15،جامعة عمان،2003،ص23.

([3]) عباس مصطفى صادق،**الإعلام الجديد:دراسة في مداخله النظرية وخصائصها العامة**.القاهرة:البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال،2011،ص9.

قراءتها مباشرة من صفحتهم الرئيسية أو زيارة ملف المستخدم الشخصي، كما يمكن استقبال الردود والتحديثات[1].

بعد الإحاطة المبسطة والتعريف بشبكات التواصل الاجتماعي يجب توضيح الدور الذي تلعبه هذه الشبكات في تفعيل ثقافة المشاركة السياسية كونها تستقطب شريحة كبيرة من فئات المجتمع، ومن أهم العوامل المؤثرة مع تشكيل الوعي السياسي وخاصة لدى الشباب مايلي[2].:

– نوع الثقافة السياسية المقدمة من خلال تكريس ثقافة المشاركة التي تؤدي لتكوين اتجاهات إيجابية تجاه الموضوعات السياسية.

– يساهم انتشار شبكات التواصل الاجتماعي على المستوى المحلي في تحديد التوعية والتثقيف السياسي من خلال نشر المفاهيم السياسية بأساليب مبتكرة، بحيث أصبحت مواقع التواصل عبر الإنترنت مثل الفيس بوك تعرف بالإعلام الاجتماعي الجديد الذي يشهد حركة دينامكية من التطور والانتشار، وامتد هذا الأخير ليشمل النشاط السياسي من خلال تداول المعلومات الخاصة بالأحداث السياسية، وكذلك الدعوة إلى حضور الندوات أو التظاهرات.

– كذلك يؤدي تشكيل الوعي السياسي عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي إلى الوصول إلى مرحلة من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية، ثم التصويت السياسي، وأخيرا المطالب السياسية ووفقا لذلك فإنها تساهم في ارتفاع مستوى الوعي خاصة فئة الشباب بأبعاد الظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تعد من المتطلبات الأساسية للمشاركة السياسية الفاعلة[3].

([1]) هاني خميس،"الشباب وحرية التعبير في عصر العولمة" **المجلة الاجتماعية القومية**،المجلد 13،العدد2،المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،القاهرة،ص38.

([2]) نادية بن ورقلة،"**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**".من موقع:www.aniv-djelfa.dz/reniues/htm/makal/pdf،يوم:10-08-2015.

([3]) الحويان إبراهيم،"**مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية**".من موقع:http//skabab.addustour.com،يوم:12_08_2015.

– كذلك تمثل شبكات التواصل الاجتماعي إحدى أدوات المشاركة السياسية للشباب، بحيث تتيح لهم فرص التعبير عن آرائهم، وتفتح لهم أبواب الحوار لمناقشة مختلف القضايا بدرجة أكبر سهولة وحرية من الأطر التقليدية للمشاركة، وهذا ما يؤدي إلى الحد من ظاهرة الاغتراب السياسي واللامبالاة السياسية للشباب، وبالتالي تشجيع وتفعيل المشاركة السياسية[1].

([1]) أحمد سعيد تاج الدين، **مرجع سابق**،ص35.

3. دوافع المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، انطلاقا من عدة دوافع منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية، فكلما كثرت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركة المواطن في العملية السياسية وازداد عمق ومدى هذه المشاركة. ويمكن أن نقسم هذه الدوافع إلى:

أولا:الدوافع العامة: وتتمثل في:

- الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفعالية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم، أفكارهم، ورغباتهم، فما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات تُتّخذ استجابة لرغباتهم.
- حب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين تطوير وتحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.
- الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويوعيهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية.
- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع، وجماعاته بغية تحقيق نوعا من التكامل والتفاعل بين هذه الفئات بما يحقق المصالح المشتركة لها.
- فعالية الدور الإيجابي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تُنمّي في الفرد قيمة المشاركة وتجعل منه مواطنا مشاركا.
- الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح.
- كذلك توفر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون، وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع[1].

([1]) إبراهيم أبراش، **مرجع سابق**،ص248-249.

- كذلك تنبثق دوافع المشاركة السياسية وأهدافها من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، فيزداد دافعه ورغبته في المشاركة كلما تعددت كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها، وذلك يؤدي إلى زيادة احتمال مشاركته في العملية السياسية[1].
- المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية ويتجلى ذلك عند المشاركة في الحركات القومية والجماعات الدينية إذ يجدون في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي، أو الديني واقتحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة[2].
- تتمثل الظروف السياسية الدافعة للمشاركة السياسية في طبيعة النظام السياسي، في حالة ما إذا منح هذا الأخير لمواطنيه حرية مقننة تمكنهم من التعبير عن آرائهم، كذلك يوفر لهم كل الوسائل الإعلامية والاتصالية التي تبين حقوقهم وواجباتهم وطريقة المطالبة بها.
- كذلك للظروف الاقتصادية دور كبير في زيادة الدافعية للمشاركة السياسية، فتحسينها يدفع المواطنين إلى المشاركة في العملية السياسية، أما إذا كانت الظروف الاقتصادية صحية فإن أفراد المجتمع لن يهتموا بالجوانب السياسية حتى في حالة وعيهم السياسي في بعض الحالات بل يحاولون بكل الوسائل تحسين ظروفهم المعيشية وليس التفكير والتنقيب في المسائل السياسية[3].
- من العوامل الأخرى كذلك الدافعة إلى المشاركة السياسية المستوى التعليمي، الذي يكسب الأفراد ثقافة سياسية تكسبهم وعيا بحقيقة ظروفهم سواء السياسية، الاقتصادية، أو الاجتماعية، وبالتالي يجعلهم يحاولون النظر في واقعهم سواء بالمساندة أو بالتأييد السياسي أو الرفض والتغيير[4].

ثانيا:الدوافع الخاصة:

([1]) إسماعيل علي سعد،السيد عبد الحليم الزيات، **في المجتمع والسياسة**.القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2003،ص258.

([2]) **المرجع نفسه**،ص259.

([3]) محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريطانيا**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،(د.ت.ن)،ص212.

([4])**المرجع نفسه**،ص212.

- محاولة التأثير على صنع السياسة المجتمعية العامة لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بالأفراد الذين تعود بالنفع عليهم.
- تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.
- إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، الحاجة إلى الأمن والطمأنينة، الحاجة إلى المشاركة، الحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.
- تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية[1].

([1]) سعاد بن قفة،"المشاركة السياسية في الجزائر:آليات التقنين الأسري أنموذجا 62-"2005، **رسالة دكتوراه**(جامعة محمد خيضر بسكرة. ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية،2012)ص81.

4- معوقات المشاركة السياسية:

بعد الخوض في محددات المشاركة السياسية، نريد التطرق إلى أهم المعوقات التي تثير قضية المشاركة السياسية والتي تعتبر مؤشرا رئيسيا من مؤشرات التطور السياسي للمجتمع، وبالرغم من كون المشاركة السياسية للفرد تظل عاملا هاما من عوامل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، إلا أن الغالبية من الأفراد في معظم المجتمعات تتخذ موقف اللامبالاة وخاصة دول العالم الثالث، فمشاركة الفرد تتوقف في حالة توفر الظروف الملائمة على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها، فكلما كثرت وتنوعت هذه المنبهات المنبعثة من مصادر متعددة ازداد عمق هذه المشاركة والعكس صحيح، وبالتالي تتحدد معوقات المشاركة السياسية بمجموعة من العوامل المرتبطة خاصة بالنظم السياسية والبلدان المختلفة منها[1]:

- ✓ ضعف خبرة النظام السياسي بالمشاركة السياسية .
- ✓ غياب فلسفة الديمقراطية التي تقوم عليها أي مشاركة منظمة والتي تمنح بدورها الحريات السياسية والاقتصادية للمواطنين.
- ✓ ضعف إيمان الأجهزة الرسمية بأهمية المشاركة السياسية وغموض النصوص القانونية المتعلقة بها.
- ✓ سيطرة الجهاز البيروقراطي وانغلاقه التام على ذاته بحيث يحول دون مشاركة الأفراد داخله أو خارجه في ظل غياب التوجه الديموقراطي داخله بالإضافة إلى المركزية الشديدة التي تسيطر عليه.

غياب حافز المشاركة لدى الأفراد وشيوع مفهوم مفاده أن المشاركة لا تعنيهم، فنجدهم يميلون إلى المحافظة على الوضع الراهن، بالإضافة إلى وجود أغلبية فقيرة محرومة من المواد اللازمة والمعلومات الضرورية التي تمكنهم من المشاركة بفاعلية.

([1]) عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع السياسي(قضايا وإشكاليات)**.القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع ،2015،ص 104.

ويعد غياب الحافز من أهم معوقات المشاركة الجماهرية حيث يرى "ميلبراث" أن غياب الدافع للمشاركة يساعد على ظهور الشعور أو الميل نحو اللامبالاة السياسية، حيث يشعر المواطن بأن العمل السياسي لا جدوى منه، مما يدفع الفرد للتخلي عن أي نشاط يتعلق بالسياسة، حيث أن المشاركة لا تحقق له إشباعا عاجلا لاحتياجاته، ويكون ذلك سببا في انعزاله عن ميدان العمل السياسي[1].

كما يتفق عبد الهادي الجوهري مع الآراء السابقة حيث يحدد أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية والتي تتمثل في الآتي[2]:

1. ما يتوقعه بعضٌ من نتائج المشاركة السياسية وذلك لعدة صور منها:
   - شعور الفرد أن اشتراكه في العمل السياسي فيه تهديد لحياته الخاصة .
   - يرى بعضٌ أن المشاركة في العمل السياسي تؤثر على العلاقات مع الأصدقاء والجيران.
   - المشاركة في العمل السياسي تهدد المركز المهني .
2. قد يرى بعضٌ أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل منها، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع.
3. غياب عوامل الاستشارة أو المنبهات السياسية، ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية، وطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع.
4. المناخ السياسي العام في أي مجتمع من المجتمعات، ويرتبط ذلك بالتنظيمات والمؤسسات القائمة في المجتمع وبالدستور وطبيعة النظام الحزبي في ذلك.

وقد ترجع معوقات المشاركة السياسية إلى عوامل تتعلق بالجماهير، حيث أن سلبية الجماهير تجاه المشاركة السياسية تأخذ درجات ومظاهر مختلفة تبدأ بعدم إبداء الرأي في القرارات، والأمور السياسية ورفض الانضمام بالعضوية في التنظيم السياسي إلى درجة عدم الاشتراك في التصويت.

([1]) Gabrel Almond,**Comparative Politics**.Little Brown And Company,Inc,N.Y,1996

([2]) عبد الهادي الجوهري،**أصول علم الاجتماع السياسي**.القاهرة: المكتبة الجامعية ،2005،ص 26.

كما حدد "جاسون فينكل" أهم العوامل التي تدفع إلى قمع المشاركة السياسية وعرضها كالأتي:

1) نظام القيم الذي تتبناه القوة الحاكمة باعتبار أن زيادة المشاركة في هذه الحالة قد تهدد تلك القيم مهما كانت طبيعتها.
2) مدى الإجماع السائد في المجتمع بخصوص موقع النظام النيابي داخل نظام القيم .
3) العامل السيكولوجي حيث يصعب على الجديد أن يشارك في السلطة مع القديم في المجتمع[1].

([1]) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، ص 106.

المبحث الثاني: مضمون المشاركة السياسية

بعد التطرق إلى ماهية المشاركة السياسية – من خلال تقديم التعاريف المختلفة لها، وكذلك محاولة معرفة الخصائص المهمة للمشاركة السياسية، ومدى أهميتها حيث تم التطرق إلى آليات المشاركة السياسية ودوافعها– سوف ننتقل إلى محاولة الإلمام بمضمون المشاركة السياسية.

1. مستويات وأشكال المشاركة السياسية:

قام بعض علماء السياسة بوضع أشكال ومستويات للمشاركة السياسية تختلف وتتفق أحيانا، فمنهم من يضع بعض المشاركين في ثلاث مستويات، وآخر في أربع، وثالث يضع تصنيفا هرميا للمشاركين، وبالتالي يمكن طرح نماذج محددة لأشكال ومستويات المشاركة السياسية.

أولا– مستويات المشاركة السياسية:

تختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع لآخر، وذلك حسب البيئة السياسية لهذا المجتمع وما هو متاح قانونيا، كذلك بناءً على الحركية السياسية الموجودة وطبيعة البناءات الاجتماعية ومختلف أنساق السياسية، ولذلك سوف نحاول في هذا المطلب طرح جملة من الدراسات التي اهتمت بدراسة مستويات المشاركة السياسية فمنها الدراسة التي قام بها ميلبراث milbrath والذي يرى وجود تسلسل هرمي للمشاركة السياسية، حيث قام بتقسيم المجتمع الأمريكي إلى ثلاث مجموعات حسب درجة تفاعل كل مجموعة وهي كمايلي:[1]

- **المجالدون (glaotators) أو المصارعون:** وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة ويمثلون مابين 5% إلى 7%.
- **المتفرجون (spectators):** وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى وتقدر نسبتهم بحوالي 60%.

([1]) صونية العيدي،"المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر".**مذكرة ماجستير**(جامعة بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع،2005)،ص59.

- **اللامبالون Apatheties(السلبيون):** وهم الأشخاص أو الأفراد الذين لا يلقون أي أهمية للمشاركة السياسية، ولا يهتمون نهائيا بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بها، وتقدر نسبتهم بـ:33% ومن هذه الفكرة وضع ميلبراث تسلسلا هرميا معقدا للمشاركة السياسية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تسلسل هرمي للمشاركة السياسية عند ميلبراث

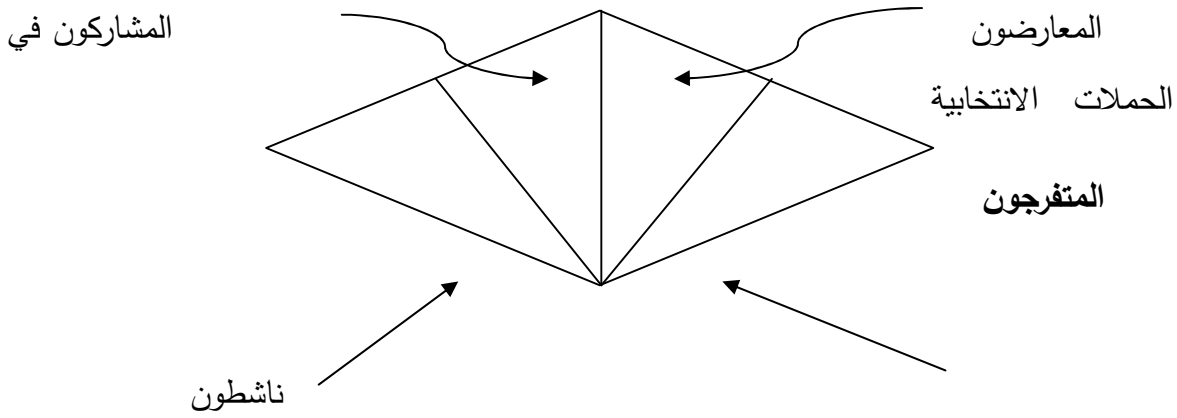

اللامبالون = **التصويت في الانتخابات** / **عدم المشاركة**

المصدر: شايف بن علي شايف جار الله، "دور المشاركة السياسية في ترقية الإنسان في اليمن"، **رسالة ماجستير**.(جامعة الجزائر،كلية العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،2006)،ص21.

وما يمكن استخلاصه من هذا الشكل أن مستويات المشاركة السياسية هي ثلاثة[1]:

([1]) **المرجع نفسه**، ص61.

المستوى الأول: وهم الناشطون تماما من معارضين ومشاركين في الحملات الحزبية والقائمون بالاتصالات والناشطون مجتمعيا، إذًا فهذا المستوى يضم كل الفئات الناشطة سياسيا واجتماعيا وهم من يسموّن المجالدون.

المستوى الثاني: وهم المكتفون بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ويسمونهم المتفرجون.

المستوى الثالث: وهم الممتنعون والذين لا يعيرون أي اهتمام للأنشطة السياسية ويطلق عليهم اسم اللامبالين.

كما نلاحظ من خلال الشكل أن المستوى الثاني هو أكثر المستويات اتساعا إذ يشمل 60% من المجتمع، ويليه المستوى الثالث بنسبة 33%، في حين أن المجالدين يمثلون فئة صغيرة تتراوح مابين 5 % إلى 7%، كما أن هناك دراسة لكل من فيربا(verba) وناي (nie) وكيم (kim)، بحيث وضعوا نموذج لمستويات المشاركة السياسية لدراستهم بصورة دقيقة وأكثر تعقيدا بحيث قسموا العينة الخاضعة للبحث إلى ستة مجموعات وهي[1]:

1. السلبيون كلية: ويمثلون نسبة 22% وهم لا يهتمون ولا يكترثون نهائيا بالقضايا السياسية.
2. من يكون نشاطهم واهتمامهم منصبا على عملية التصويت في الانتخابات فقط ويمثلون نسبة 21%.
3. المحليون: وهم الأشخاص المولعون بالقضايا المحلية ونسبتهم 20%.
4. محدودي الأفق: أصحاب المصلحة الخاصة وهم المهتمون بالقضايا التي لها علاقة بهم شخصيا وتقدر نسبتهم بـ 4%.
5. المشاركون في الحملات السياسية فقط ولا يهتمون بأي نشاط سياسي آخر ونسبتهم 15%.

([1]) طارق محمد عبد الوهاب،**مرجع سابق**،ص21.

6. المشاركون الفعالون: وهم الأشخاص المشاركين في المجالات السياسية ولا يقتصر نشاطهم واهتمامهم على مجال محدد بعينه ونسبتهم 15%، وعليه فهذا التصنيف يندرج من السلبية العامة كأدنى مستوى للمشاركة إلى الفعالة في جميع المجالات كأعلى مستوى للمشاركة.

أما بالنسبة لدراسة كل من الباحثين ميشيل راش mruch وفليب آلتوف ph althoff فتعتبر من أشمل وأدق النماذج السابقة، بحيث وضعوا تدرجا يخدم مستويات المشاركة السياسية بصورة عامة، ويغطي هذا الأنموذج مجال المشاركة السياسية كما يحتمل التطبيق في مختلف النظم السياسية[1].

وقد جاء التدرج الهرمي مبرزا مستويات المشاركة السياسية كالتالي:[2]

الشكل رقم (02):التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند راش وآلتوف

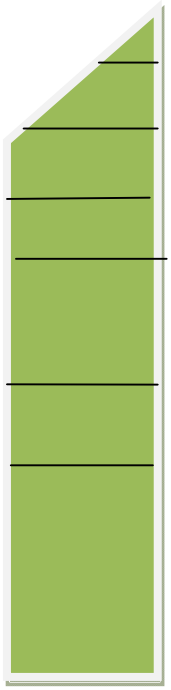

تقلد منصب سياسي

السعي نحو منصب سياسي أو إداري

العضوية الناشطة في التنظيم السياسي

العضوية غير الفعالة في التنظيم السياسي

العضوية الناشطة في التنظيم شبه السياسي

المشاركة في الاجتماعات القانونية والمظاهرات

المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية

الاهتمام العام بالأمور السياسية

التصويت

اللامبالاة التامة

([1]) **المرجع نفسه**،ص21.

([2]) إسماعيل علي سعد والسيد عبد الحليم الزيات،**مرجع سابق**، ص ص365-366.

المصدر: إسماعيل على سعد، السيد عبد الحليم الزيات،**المجتمع والسياسة**.الأزارطية:دار المعرفة الجامعية،2003،ص365.

من خلال هذا الشكل يمكن تقسيم مستويات المشاركة السياسية إلى أربعة مستويات كالآتي[1]:

●**المستوى الأعلى كمستوى أول:** وهم الذين يمارسون النشاط السياسي ويجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية أو بعض منها:

- عضوية منظمة سياسية.
- التبرع لمنظمة أو لمرشح في الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية كالمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة.
- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

●**المستوى الثاني:** ويشمل هذا المستوى المهتمين بالنشاط السياسي الذين يقومون بعملية التصويت في الانتخابات، كما يقومون بالمتابعة والاهتمام بشكل عام بما يدور في الساحة السياسية.

●**المستوى الثالث:** ويشمل هذا المستوى الهامشيين الذين لا يعيرون أدنى اهتمام للأمور السياسية ولا يخصصون أي وقت لها، تجد مشاركتهم ضئيلة إلا في وقت الأزمات أو عندما تهدد مصالحهم المباشرة.

([1]) حريزي زكرياء،**مرجع سابق**، ص22.

●**المستوى الرابع:** وهم أولئك المتطرفون سياسيا الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويستعملون أساليب العنف، وهؤلاء إما أن ينسبوا إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجهوا نحو استخدام صور المشاركة التي تتسم بالعنف والحدة[1].

ثانيا: أشكال المشاركة السياسية

تختلف أشكال المشاركة السياسية بين مجتمع وآخر وكذلك داخل المجتمع نفسه، من زمن إلى آخر، وضمن نظام سياسي معين وغيره من الأنظمة، ويعتمد على شروط معينة مثل مدى توفر الظروف التي تتيح مجال واسعا للمشاركة أو تقيدها، وهذه الأشكال كالتالي:

أ. المشاركة المؤسساتية أو الرسمية: ويقوم بها أصحاب المناصب الرسمية انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق الذي يهيمنون عليه، ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات مع الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، وهؤلاء المشاركون الرسميون هم:

-أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية، ويكونون على قمة الهرم حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.

-البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء[2].

ب. المشاركة المنظمة: وتكون مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطنين والنظام السياسي، أي أنها الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها

([1]) عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد عبد الله عمارة،**السياسة بين النمذجة والمحاكاة**.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2004،ص811.

([2]) عامر صبع،"دور المشاركة في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999-2004"،**رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية،2008)ص25.

وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، ومن هذه الأجهزة المنظمة: الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط، وقد تم تسميتهم بغير الرسمية على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في الحياة السياسية وذلك لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية، أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة، ويعتبر هذا الشكل من المشاركة الأكثر شيوعا في المجتمعات الديمقراطية، والتي ترتكز بنيتها السياسية على مأسسة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني[1].

ج. المشاركة المستقلة: وهي مشاركة المواطن بصفة فردية بحيث يتمتع هنا بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك وتكون هذه المشاركة في المناسبات وتضم غالبا الناشطين سياسيا من الجمهور وغير المؤطرين سياسيا، وتتجلى مظاهرها في التصويت والاستفتاءات على سبيل المثال لا الحصر.

أما بالنسبة للمشاركة السياسية فتمر بأربع مراحل أساسية هي[2]:

أولا- مرحلة الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة، وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقتصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم، أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الحملات الانتخابية.

ثانيا- مرحلة المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مثل: أعضاء المجلس البلدي وأعضاء المجلس التشريعي ونواب الدائرة الانتخابية مثلا.

ثالثا- مرحلة التصويت السياسي: وتتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

([1]) حورية يقدودي،"المشاركة السياسية للطلبة في الجزائر"، **رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع،2007)ص52.

([2]) عبد العزيز إبراهيم عيسى، **مرجع سابق**،ص182.

رابعا- مرحلة المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

2. قنوات المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة من خلال قنوات مختلفة يتمكن بموجبها من المساهمة في صنع القرارات والسياسات العامة والتأثير فيها، أو اختيار من ينوب عنه أو يمثله في صنع تلك السياسات والقرارات[1]، ويمكن حصر هذه القنوات في المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني، وعن طريق الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، وعن طريق وسائل الإعلام، والمشاركة السياسية عن طريق المبادرات الفردية وأساليب الاحتجاج وهي كالتالي:

أ. المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات:

وتعتبر أرقى تعبير عن الديمقراطية التشاركية ومن أهم مظاهرها، اعتبار كلمة انتخاب Election مرادفة لحرية الاختيار، فكلمة elect تعني أن نختار وعليه فالنظم الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين، وقد قام كل من "ميشيل ألتوف" بتعريف الانتخاب على أنها:"عبارة عن رسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقا لثلاث تساؤلات؟ من الذي ينتخب؟ ننتخب من؟ كيف تتم عملية الانتخاب؟[2].

كما أنها :"تؤدي وظيفة هامة وهي إضفاء الشرعية على النظام السياسي واستيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية، وهذا ينعكس إيجابا في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة.

ب. المشاركة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني:

([1]) حورية يقدودي،**مرجع سابق**،ص52.

([2]) طارق محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**،ص106.

كالنقابات المهنية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات الأهلية، الجمعيات التعاونية، الاتحادات الطلابية...إلخ، وفي هذا الصدد يُعرف المختص في شؤون الديمقراطية "لاري دايموند" Larry Dialond المجتمع المدني بأنه:"حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية من جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من قوانين الالتزام المشتركة"[1].

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من بين القنوات المهمة للمشاركة السياسية، حيث تعمل على بلورة الرأي العام الضاغط، وتزيد قوتها ومشاركتها من خلال مرحلة الانتخابات لما لها من دور في التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين، كما أنها تقوم برعاية مصالح المجتمع والحد من فقر الدولة وتسلطها على تلك المصالح، كذلك تقوم بمساعدة الدولة عملية التنمية والتطوير والإصلاح المستمر[2].

ج. المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية:

على اعتبار أن تكوين الأحزاب والانضمام إليها من صميم المشاركة السياسية، بل حق من الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن[3]، حيث تعمل الأحزاب السياسية على توسيع النشاط السياسي، والمشاركة الجماهيرية، من خلال تنمية علاقاتها بالناخبين كما تعد حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين، وهذا ما جعل الكثير من المفكرين يعرّفونها على النحو التالي:"عدد من الأفراد ذوي حنكة سياسية تربطهم أيديولوجية فكرية واحدة وبرنامج عمل ذو أهداف متعددة، يسعون للوصول إلى مركز صنع القرار أو المشاركة فيه بالطرق السلمية لخدمة الصالح العام[4].

([1]) صالح زياني،"موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر".**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**،العدد16،جانفي 2007،ص257.

([2]) **المرجع نفسه**،ص257.

([3])محمد حسن الظاهري،"**المجتمع والدولة**".القاهرة: مكتبة مدبولي،2004،ص376.

([4]) Mourice Duverger,**Institution Politique Et Droit Constitutionnel**.Paris :P.U.F,P91.

كما أن الشيء المتعارف عليه في الأدبيات السياسية أن الحزب الذي يريد ضمان بقائه يجب أن يكون برنامجه السياسي معبرا عن آمال وطموحات ومشاعر فئة ممن يعزز قاعدته ويضمن بقاءه.

فإن وجود الأحزاب السياسية هو مؤشر من مؤشرات الديمقراطية الفعلية، ويشترط أن يكون عملها على أساس المنافسة السياسية السلمية مما يساهم في توعية الشعب، كما أنها أداة لمراقبة أعمال الحكومة[1].

د. المشاركة السياسية عن طريق الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تؤثر على سيرورة اتخاذ القرار في الدولة باستخدام مختلف الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهدافها، وقد وُصفت بجماعات الضغط لأنها ببساطة تستخدم الضغط كوسيلة لدفع الحكومات على تلبية مطالبهم، وعلى هذا الأساس يعرفها "جان دانيل" بأنها:"كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي"[2].

هـ. المشاركة السياسية عن طريق المبادرات الفردية وأساليب الاجتماع:

وتمثل سلوكات طوعية تنمو على الاهتمام السياسي، بحيث يحرك هذا الأخير بوادرها ويحدد موضوعها، وتوقيتها وأدواتها والغاية المتوخاة منها، وتتعدد أنماط هذا السلوك فيما هو عمل سلمي ومشروع، وبين ماهو عمل عنيف ومحظور، وذلك وفقا لطبيعة القضية المثار الجدل عليها بعد أن أغلقت في وجهه جميع أوجه المشاركة الشرعية التي تفي بغاياته (الانتماء التنظيمي، التصويت في الانتخابات)، بحيث يبدأ باستخدام وسائل الاتصال المتاحة كالاتصال الشخصي برجال الإدارة، إلى الاحتجاج عن الطعام، إلى الإضراب العام، وعقد المؤتمرات إن سمح بذلك القانون، وصولا للجوء إلى أساليب العنف السياسي والوسائل غير المشروعة.

([1]) سعيد بوشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص249.

([2]) نعيمة ولد عامر،"المشاركة السياسية في الجزائر"**.مذكرة ماجستير**(جامعة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2001-2002)ص33.

وفي الأخير نقول بأنه على الرغم من تعدد أشكال وقنوات المشاركة السياسية إلا أنها تتشكل وفقا للأولويات التي تعطيها النخب والجماعات والأفراد للمشاركة السياسية كهدف لدفع عجلة التنمية[1].

وكوسيلة لمحاولة تكريس الديمقراطية وإرساء أسسها وإحياء تقاليدها في الدول التي تعاني من أزمة المشاركة السياسية والديمقراطية بشكل عام، هذه الأخيرة التي شغلت اهتمام جميع فئات المجتمع بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص كقضية، وشغلت اهتمام الباحثين والمفكرين كمفهوم.

([1]) مكي ثروت،**الإعلام والسياسة:وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**.القاهرة: عالم الكتب،2005،ص67.

3. متطلبات المشاركة السياسية:

تأتي المشاركة السياسية بعد المرور بمراحل وتحولات تاريخية وجذرية تحدث في المجتمع، فتترك بدورها آثارا تُحدث تغيرا في السلوك السياسي لهذا المجتمع، وقد ترمي إلى تحقيق العديد من الغايات المسطرة، وهذا ما يتطلب وجود محددات تزيد من فاعلية المشاركة السياسية، وتضمن ديناميكيتها وبقائها وذلك من أجل الدفع بعجلة التنمية لتحقيق التطور والتقدم الاجتماعي، ومن أهم هذه المتطلبات مايلي:

– تشجيع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية على المشاركة السياسية وذلك عن طريق غرسها ونقلها لهذه القيم.

– كذلك تشجيع وسائل الاتصال على المشاركة السياسية، وحثها على ضرورة الالتزام بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وإعطاء الفرص التعبيرية لمختلف الأفراد دون التحيّز لأي انتماءات حزبية أو مهنية[1].

– زيادة المنظمات التطوعية والرفع من مستوى فعاليتها وهذا ما يغطي أكبر مساحة في كل مكان وفي كل نشاط.

– ارتفاع مستوى الوعي لدى الجماهير بأبعاد الظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، التي يكتسبونها عن طريق المعرفة من خلال الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل: تنظيمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية.

– الشعور بالانتماء للوطن وهذا بدوره يؤدي إلى ضرورة المشاركة السياسية.

– كذلك تلبية الحاجات المادية والنفسية للفرد، مما يعطيه قدرا من الاستعداد للمشاركة، وتتمثل هذه الحاجات في توفير الاحتياجات الأساسية، الغذاء، الكساء، الصحة، التعليم، فرص العمل...إلخ.

– الإيمان بضرورة المشاركة السياسية، وذلك عن طريق وعي الجماهير بمدى أهمية المشاركة السياسية ومردودها المباشر لدى المواطنين، وهذا ما يؤدي إلى تحسين صورة حياته وحياة الآخرين.

([1]) السيد عليوة،منى محمود،**مرجع سابق**،ص38.

– وضوح السياسات العامة، وذلك من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف العامة ومدى ملاءمتها لاحتياجات المواطنين.

– وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد على ضرورة المشاركة السياسية، بالإضافة إلى توفر الوسائل والأساليب المتنوعة لعرض الآراء، الأفكار، والافتراضات التي تقوم بتوصيلها إلى صانع القرار.

– اللامركزية الإدارية كذلك بدورها تفتح المجال أمام الأفراد للمشاركة في إدارة شؤون حياتهم[1].

وبالتالي يمكن أن نستخلص العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على المشاركة الإيجابية وهي:[2]

– العمل على تأكيد القيم المجتمعية التي تعمل على تحقيق الانسجام في المجتمع وتعمل على إيجاد مجتمع متكامل ومشارك من خلال أجهزة الإعلام والتعليم والحكم المحلي.

– التأكيد على مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وأن يكونوا أسوياء أمام القانون.

– إلغاء القوانين المقيدة للحرية والعمل على مزيد من الثقة بين الحاكم والمحكوم.

– بناء إِستراتيجية للعمل الثقافي، ودعم الثقافة الجماهيرية، بحيث تكون قابلة للتطبيق ومدعومة بالإمكانات المادية والبشرية.

– تقوية روح الشورى والمشاركة في صنع القرار من خلال المؤسسات المختلفة.

– تأكيد أجهزة الإعلام المختلفة على أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية عن طريق برامج هادفة.

([1])سعاد بن قفة ، **مرجع سابق**،ص99.

([2]) **المرجع نفسه**،ص100–101.

– ضرورة قيام رجال الدين بدورهم في التوعية والتأكيد عليها، ناهيك عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكل ما يتصل بقيم المشاركة في المجتمع.

انطلاقا مما سبق ذكره عن متطلبات المشاركة السياسية، ومن أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يجب توفر جملة من المحددات – تزيد من فعاليتها وتضمن استمرارها– نذكر منها:[1]

– ضرورة ضمان وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن.

– الارتفاع بمستوى الوعي لدى الأفراد بما يحيط بهم من ظروف ويكسبهم هذا القدر من المعرفة السياسية التي تؤهلهم إلى مشاركة فعلية وواعية وطوعية.

– إيمان القادة السياسيين بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة وإقامة الفرص لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإقامة المجال للتعبير عن الآمال والطموحات إزاء القضايا والمشكلات العامة.

– الشعور بالمواطنة والانتماء، كأعظم دافع للمشاركة حتى تصبح المشاركة واجبا ملزما.

– ضرورة قيام النظام السياسي بنشر الوعي السياسي سواء على مستوى وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، أو على صعيد النظام التربوي، من خلال مضامينه المعرفية وطرقه التدريسية التي تؤكد على المواطنة وغيرها من القيم السياسية كمبدأ للمشاركة السياسية.

([1]) عبد الهادي الجوهري،**دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**.ط8،القاهرة:المكتبة الجامعية،2001،ص340.

المبحث الثالث: ماهية السلوك الانتخابي

قبل التطرق لمفهوم السلوك الانتخابي يجب التطرق إلى مفهوم السلوك السياسي.

إنّ مفهوم السلوك السياسي يعتبر من الموضوعات الدراسية الجديرة بالاهتمام في عالمنا اليوم، حيث أصبح الإنسان المعاصر الآن يعيش حياته متأثراً بالسلوك السياسي الذي يحيط به في نطاق محيطه المحلي، والسلوك السياسي الدولي في نفس الوقت، أي أنه أصبح متأثراً بسلوك الفرد وسلوك الدولة، خاصة بعد التطور العلمي وانتشار الثقافة بين أطراف العالم.

1. مفهوم السلوك الانتخابي:

يعرف السلوك على أنه: "جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي تحقيق إمكانياته في موقف ما وحفظ توتراته التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له، فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة – وتوقع السلوك المادي– دورا هاماً من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث كونه مظهرا أساسيا لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى"[1].

والسلوك كذلك هو الطريقة الاعتيادية للعيش أو للعمل، أما في علم النفس فالسلوك هو مجموع ردود الفعل الملاحظة موضوعياً لشخصٍ ما، سواءً في ظروف حياته العادية أو في مواجهة ظروف استثنائية[2].

ولهذا فالسلوك هو كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مضافة موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية، كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك، انطلاقاً من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية، وهذه الأفعال إما أن تكون مادية مثل الأكل والشرب .. أو

(1) عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص 94.

(2) أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**.بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص 209.

معنوية كاللغة والإشارات، وتتدخل القيم والمعايير الاجتماعية والمحيط الاجتماعي– بكل معطياته البنيوية والثقافية ورموزها، ونمط التنشئة الاجتماعية الذي خضع له الفرد– في الأسرة، وتحديد نوعية السلوك، وعلى هذا الأساس يكمن تفسير التشابه بين أشكال شتى من سلوك البشر[1].

- **مفهوم السلوك السياسي:**

يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة، فقد بدأ الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية حيث يدرس مساهمة الناس السياسية بالاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة[2].

كذلك تحديد مفهوم السلوك السياسي أو تعريفه يعد مشكلة جوهرية، ذلك لأن رجال السياسة يحددون ويفسرون ما يفعلونه بصورة مغلقة، كما وأن إيجاد تعريف شامل للسلوك السياسي لن يكون كافياً ويتطلب الأمر فتح آفاق جديدة يمكن من خلالها تحديد أبعاد المعرفة السياسية وفق الرؤى والنظريات السلوكية.

إذ يعرف السلوك السياسي على أنه: "المكونات الإدراكية والتأثيرية والاتجاهية التي تأخذ في الاعتبار سلوك الفرد السياسي واحتياجاته وتوقعاته وفق معتقداته وقيمه وأهدافه"[3]. وعلى الرغم من صعوبة استخدام السلوك السياسي في تحليل المنظمات إلاّ أنّ التأكيد المستمر لصعوبة وحساسية هذا

([1]) عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 95.

([2]) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة–سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية**.القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004، ص 97.

([3]) أكثم عبد المجيد الصرايرة، "السلوك السياسي وأثره في مستوى الصراع التنظيمي (دراسة تحليلية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر)"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، العدد 1، المجلد 35، 2008، ص 66.

المفهوم ذهب ببعضٍ لإدراك تأثيراته في مختلف الأنشطة التنظيمية، حيث يعتبره بعضٌ "القوة" التي يمكن استخدامها للحصول على المنافع دون النظر للهدف [1].

كذلك يعرف السلوك السياسي بأنه: "مجموعة الأفعال التنظيمية السياسية التي تستخدم القوة"[2].

كما عرفه إحسان محمد الحسن أنه: "ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فردٌ أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارًا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوة فيه، وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير"[3].

إنّ السلوك السياسي كذلك يعتبر نمطًا من أنماط السلوك الإيجابي ويخضع إلى نفس شروطه، ومواصفاته وأحكامه وقوانينه، إلاَّ أنَّه لا يركّز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم القيادة وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه، وإشباع طموحات وتطلعات أفراده، والتي يجب أن تنسجم مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي تحاول القيادة السياسية تعزيزه، والحفاظ على نضجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره، خدمة لأهداف المجتمع[4].

كما يعرف أيضاً السلوك السياسي بأنه: "أي فعل أو اختيار أو تفاعل بين الأفراد أو بين الجماعات له مضمون سياسي"[5].

([1]) عزمي عبد الفتاح، **أصول السلوك**.القاهرة:المكتب العربي الحديث،2014،ص 20.

([2]) أكثم عبد المجيد الصرايرة، **مرجع سابق**، ص 66.

([3]) إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**. ط2،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص 115.

([4]) **المرجع نفسه**، ص 115.

([5]) عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي النظرية والواقع والمعطيات النفسية**.القاهرة: دار المعارف، 1999، ص 13.

أما بالنسبة للسلوك السياسي للفرد فيتحدد بما يكون قد تراكم عليه من معارف وقيم على طول مدة الطفولة والمراهقة، ثمّ القيم والمعارف التي يكتسبها خلال مرحلة النضوج، فعلى سبيل المثال يخضع عضو البرلمان لعملية تنشئة بعد انتخابه، ويتحدد سلوكه التشريعي بمعارضة واتجاهاته السابقة عبر انتخابه، ثم بالخبرات التي يحصل عليها من عمله داخل الهيئة التشريعية[1].

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أنّه يقصد بالسلوك الأدوار السياسية، وهو يشير إلى الأنشطة والأفعال السياسية التي تقوم عليها السلطة السياسية.

مما سبق يتضح أنه من الصعب تقديم تعريف معين أو ضبط مفهوم السلوك السياسي في تعريف بعينه، ذلك نظراً لاختلاف وتنوع الاتجاهات والمجالات والأفكار التي يقوم عليها كل تعريف، لكن إجمالاً لا يمكن القول بأنه عبارة عن مجموعة التصرفات والأفعال السياسية التي تصدر عن المواطن تجاه موضوع سياسي معين.

- **نماذج السلوك السياسي**

يختلف الكتاب والباحثون في المتغيرات التي تشكل السلوك السياسي، إلاّ أنَّهم يتفقون على وجود أربعة نماذج أساسية يمكن من خلالها تقديم فهم وتصور شامل للسلوك السياسي في المنظمات وهي: [2]

- **أنموذج العملية:** يركز على النشاط السياسي ويعرف بمجموعة متفاعلة من المداخل أو العلاقات المتبادلة، ويتألف النشاط السياسي من ثلاث مراحل، هي: الظروف السابقة التي تتمثل بالخصائص الشخصية للعاملين، وخصائص الجماعة والموقف وآلية العملية وتتضمن الأهداف والأدوار والاستراتيجيات والتكتيك والنتائج التي تنعكس على المنظمات، كما يركز هذا الأنموذج على تفسير كيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل الإدارة العليا، إذ يمر بمراحل وهي: أسباب نشوء

([1]) عبد الحافظ سالم، **التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي**.عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 58.

([2]) أكثم عبد المجيد الصرايرة، **مرجع سابق**، ص 67.

السلوك السياسي متمثلة في الصراع والسلوك السياسي ذاته وأداء المنظمات، ويتم التأكيد على مخرجات هذه المراحل التي تخضع لعوامل أخرى مثل السمات الديمغرافية والمعوقات التنظيمية وعدم كفاية العمليات.

▪الأنموذج الائتلافي (التحالف):

وهذا الأنموذج تعتبره المنظمة تحالفًا سياسيًا يضم مجموعة تحالفات فرعية تتصارع فيما بينها للحصول على الموارد النادرة داخل المنظمة، حيث أنّ اتخاذ القرار يعتمد على أهمية الطلبات المقدمة للمنظمة من قبل أصحاب المصالح (جماعة الضغط الداخلي والخارجي)، بحيث تحول هذه الطلبات إلى صناع الاستراتيجيات والسياسات لأخذها بعين الاعتبار، وبما ينسجم مع أهداف المنظمة ومصالحها، فهذا الأنموذج ينظر للمنظمة كوجود سياسي يضم مصالح متباينة تتقاطع مع التركيب الرسمي لها، ويعرف بأنموذج الجماعة لاهتمامه بالمصالح مع مراعاة السياسات العامة للمنظمة الخاصة، ولتحقيق ذلك تقوم الجماعة بالتنسيق والتفاهم فيما بينها، ما يضطر الإدارة إلى الإذعان لمطالب هذه الجماعة، ويتم اتخاذ سلسلة من القرارات ترضي جميع الأطراف داخل المنظمة وخارجها[1].

▪الأنموذج الظرفي: يعتمد على دراسة الظروف التي تمر بها المنظمة والعوامل الداخلية والخارجية، مثل الصراع وتوزيع القوة والنظام السياسي، وينشأ التباين بين هذه القوى وفقًا لهذا الأنموذج عن عدم وجود قرارات عقلانية تصلح لجميع المواقف، كذلك يعرف هذا الأنموذج بأنموذج التناسق السياسي، حيث تعاني المنظمات من الصراع وعدم التأكد السياسي بسبب عوامل البيئة وعدم الاتفاق على الأهداف والوسائل، لهذا تنشأ المساومات والصراع السياسي.

ولتحقيق فاعلية المنظمة لا بد من تحقيق التكافؤ بين متطلبات المساومة والتبادل وإمكانات المنظمة، إذ يمكن حل الصراع من خلال تخفيض عدم التأكد البيئي والتلاؤم بين المتطلبات

(1) **المرجع نفسه**، ص 67.

والقابليات، لذا تحتاج المنظمة إلى التنظيم السياسي العضوي أكثر من الآلي، حتى تستطيع زيادة قابلية عمليات التبادل والمساومة السياسية، على عكس التنظيم السياسي الآلي[1].

▪**أنموذج الزمرة (النخبويون):** يناسب هذا الأنموذج المنظمات صغيرة الحجم التي تعتمد في رسم سياساتها على عددٍ قليل من الأفراد، حيث تعتمد قرارات المنظمة وفق هذا الأنموذج، على ناتج تفاعل نخبة قليلة من الأفراد يمتلكون قوة التأثير وليس بالضرورة أن تكون لهم موانع رسمية، إلاَّ أنَّهم يتماثلون في قيمهم وإدراكهم للتنظيم[2].

إذًا من خلال ماسبق نلاحظ أن السلوك الانتخابي جزء من السلوك السياسي، وسوف نتطرق إلى السلوك الانتخابي في العنصر التالي.

- **تعريف السلوك الانتخابي:**

يشكل السلوك الانتخابي جزءًا من السلوك السياسي العام للفرد، ويقصد بهذا الأخير: "مجموع النشاطات العملية لدى الأطراف الاجتماعية والتي تربط فكرة المشاركة السياسية، أي التي تُحدث تأثيرا أو طريقة الحكم الجماعية" [3]. وعليه يتبين هنا أنّ هناك تشابه بين السلوك السياسي والسلوك الانتخابي، بحيث كل مستعمل يعتبر نمط من أنماط السلوكيات الاجتماعية، وكليهما يهتمان بالأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضوع سياسي معين.

كما يختلف السلوك الانتخابي عن السلوك السياسي في كونه سلوكًا جماعيًا إحصائيًا، بحيث يتمكن الباحث من خلال تحليله من معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام

([1]) **المرجع نفسه**، ص 67.

([2]) **المرجع نفسه**، ص 67.

([3]) غي هرمية، برتنارد بادي، تيلبيرو، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. (تر:هيثم المع).بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 82-83.

دراسات الرأي العام، جنبًا إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات من أجل فهم الأسس التي بُني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم[1].

لقد أصبح هناك علمًا يسمى بـ: علم السلوك الانتخابي، وهو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت، والسلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعًا متخصصًا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الذي تجرى في أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصائيات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج.

كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيله لتطوير الاتفاق العام والحفاظ عليه من المجتمعات الديمقراطية[2].

كذلك يشكل مفهوم السلوك الانتخابي جزءًا من عملية تحليل الانتخاب ككل، والتي تتداخل فيها الكثير من العوامل المختلفة، ولقد تجاوز التحليل الكلاسيكي لمفهوم الانتخاب من كونه طريقة تُمكّن الناخب من اختيار الشخص الذي يمثله إلى كونه رهانًا في مفترق الطرق بين مختلف مؤسسات الحياة السياسية والاجتماعية. فعلم اجتماع الانتخابات أو السلوك الانتخابي يركز اهتمامه على الناخبين أو المصوت، ويلاحظ الظروف التي تعمل من خلالها مختلف المؤسسات في سبيل مشاركة المواطنين في عملية اختيار حكامهم، واتجاهات الناخب عند اختيار المرشحين[3].

انطلاقاً من ذلك، تركزت أغلبية البحوث حول السلوك الانتخابي على الإجابة على السؤال التالي: لماذا ينتخب المواطن؟ كيف؟ ولصالح من؟ وذلك من خلال البحث في العوامل المختلفة التي تدخل في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت، فالنظام السياسي يعتبر

([1]) سويم العزي، **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم**، (د د ن): المركز الثقافي العربي، 1987، ص 150.

([2]) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص 107.

([3]) محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات، 1995، ص 150.

وجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ذات نصيب في ذلك، أيضاً قانون الانتخاب، مستوى الوعي المتوفر لدى المواطن، موقعة الطبقي– الاجتماعي، علاقاته الاجتماعية هي الأخرى عوامل تكشف عن الحاجز المتوفر لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية، وفي اختيار ممثليه[1].

من ثمّ كان السلوك الانتخابي رهين المزاج السياسي المستقر والثابت المتمكن في الأبنية والمؤسسات الطبيعية "الجغرافية" الديمغرافية والاجتماعية المتعددة التأثير في هذا السلوك[2].

ومن خلال ما سبق ذكره حاول بعض الباحثين وضع بعض التعريفات للسلوك الانتخابي منها:

"السلوك الانتخابي هو وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل التصويت لصالح حزب سياسي أو مرشحٍ ما"[3].

"السلوك الانتخابي هو تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي اتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمترشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما"[4].

([1]) سليمان حويص، **الأنظمة الانتخابية في الأردن**.عمان: شبكة المنظمات الكونية العربية ، 2003، ص ص 24،27.

([2]) Pascal Perrineau Et Dominique Régnée, **Dictionnaire De Vote**, Paris, PUF, 2001, P641.

([3]) إبراهيم مرتضى الأعرجي، "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد–دراسة الانتخابات النيابية الفرات"، **مجلة كلية الآداب**، العدد 98، 2010، ص 536.

([4]) إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **مرجع سابق**، ص 243.

"يقصد بالسلوك الانتخابي عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهو وسيلة لتقرير الاتفاق العام والمحافظة عليه في المجتمعات الديموقراطية "[1].

وانطلاقاً من كل هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية، الاقتصادية..).

2. أنماط السلوك الانتخابي:

يمكن للسلوك الانتخابي أن يحلل من الجانب المفاهيمي عند الباحثين في هذا المجال إلى التوصل إلى ثلاث أنماط أساسية وهي: الاتجاه أين يرتبط كل فعل انتخابي، المشاركة الانتخابية، ما يسمى بالعزوف أو الممانعة الانتخابية، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولاً: اتجاه السلوك الانتخابي

تعتبر دراسة اتجاه السلوك السياسي عامة، والسلوك الانتخابي خاصة، إحدى المستويات المفاهيمية التي تمكننا من الوصول إلى فهم السلوك الانتخابي للفرد. فبالنسبة للاتجاه يعرف على أنه: "ميل نفسي، يعبَّر عنه بتقييم لموضوع معين بدرجة أو بأخرى من التفضيل أو عدم التفضيل أو هو ما يظهر في الانتخابات التقييمية المعرفية أو الوجدانية والسلوكية سواءً كانت صريحة أو ضمنية"[2].

([1]) **المرجع نفسه**، ص 243.

([2]) Duval dominic, **études électoral :recension des écrits sur la participation électoral** .canada :centre de renseignements, bibliothèque national du Québec,2005 p 122 .

من خلال هذا التعريف يتبين أن الاتجاه يحدد ويفسر السلوك الإنساني، وينظم كذلك العمليات والانفعالات والإدراك والمعارف التي يحتاجها الإنسان، كذلك ينعكس ذلك في سلوك الفرد خاصة في أحواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين في الجماعات الثقافية التي يعيش فيها.

تزداد أهمية الاتجاه على مستوى السلوك الانتخابي أكثر، لذلك يرى الباحث فالان لونيل أنّ معظم الباحثين عند معالجتهم لموضوع المشاركة والفعل الانتخابي لا يتطرقون إلى الاتجاه، بل نجد قلة الاهتمام بذلك، أي في اتجاه الفعل من حيث كونه تقدمي أو محافظ، يساري أو يميني، موجه نحو تأييد أو معارضة هذا الحزب أو ذاك، أو هذا المرشح أو ذاك، أو السلطة القائمة [1].

كما يرى الكثير من الباحثين أنّ اتجاه السلوك الانتخابي للفرد ينتج غالبًا من محددين أساسيين، وهما: الاتجاه الشخصي المستقر من جهة، والحالة الظرفية المحيطة بالفرد من جهة أخرى[2].

1-الاتجاه الشخصي المستقر:

يرى هذا الاتجاه أنّ سلوك الفرد يتحدد بالرجوع إلى المواقف الذي يمتلكها، على أساس أنّ هذا الأخير يعرف على أنّه استعداد عقلي ونفسي بواسطة الخبرة الشخصية، والذي يمارس تأثيرًا توجيهيًا أو ديناميكيًا على ردود الفرد نحو كل المواضيع والحالات التي ترتبط به[3].

نشير هنا إلى أنّ الموقف هو مفهوم إجرائي في الأصل لأنه يشمل فقط السلوكيات الملاحظة، لذا يجب علينا انطلاقا من الانتظامات ملاحظةَ السلوك الذي يتميز عادة بخاصيتين:

- الاتجاه: يكون سلبي أو إيجابي، والذي يستجيب للتأييد أو الرفض، الانجذاب أو النفور.

([1])**Ibid**.p123 .

([2]) سويم العزي، **مرجع سابق**، ص157.

([3])- Jean Meyraud et Alin Lancélot. **Les attitudes politiques**, Paris, puf, 1964, p9.

- الكثافة: لها علاقة بقيمة الموضوع في نفسية الفرد، وتزداد كثافة الموقف كلما كان الموضوع أكثر قيمة في نظر الشخص.

نجد نفس الشيء إذا ما عالجنا مفهوم الاتجاه في السياسة والانتخاب، فهو لا يتميز سوى بموضوعه.

هنا يُعرف آلان لونسيل الموقف السياسي على أنه: موقف اجتماعي متشكل بالعلاقة مع المواضيع السياسية والتي تكون حالات اجتماعية منظور إليها من زاوية السلطة، أو من زاوية الحكومة، أو بقاء المجتمع[1].

يحدث هذا على الرغم من اختلاف طريقة ودرجة تنظيم وتناسق المواقف السياسية الفردية من شخصٍ لآخر، إلاّ انّه مع ذلك يوجد بعدان أساسيان ينظمان المواقف السياسية تقريبًا لكل المواضيع، البعد الأول هو التفضيلات التي توجد في كنف الرهانات الأساسية للفاعلين المركزيين في الحياة السياسية، أما البعد الثاني فيتمثل في المواقف المؤسسة في كنف السياسة نفسها، وهي تتحكم خاصة في درجة المشاركة. إذ أن هذين البعدين يعكسان الخاصيتين الفاعليتين لكل موقف إنساني، الاتجاه بالنسبة للتفضيلات، والكثافة بالنسبة للالتزام.

هذا ما توصلت إليه مدرسة ميشنغن الأمريكية بقيادة أوغست كمبل في كتابه: الناخب الأمريكي، والتي رأت أن الناخب هو وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجيهاتها، تزوده بمرجعية دلالية مستقرة واضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختبار الانتخابي بكل ثقة سياسية[2].

وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الاتجاه السياسي الشخصي من خلال اقتراح مفهوم الانتماء الحزبي، وتأثير القوى ذات الأمد البعيد عليه، هذه الأخيرة تمثل الاتجاهات السياسية التي نشأ عليها

([1])– **ibid**, p104.

([2]) سميرة بارة، سلمى ليمان،"النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية في تحليل النماذج الانتخابية في الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 196.

الفرد والتي تنقل وتُقوّى بواسطة العائلة، والوسط الاجتماعي والمهني الذي يعيش فيه، وهي تعمل كشاشة تصويرية تنقل صور الحياة السياسية للناخبين.

هذه النتيجة يؤكدها أيضًا جون مارتن ليست، والذي يرى أن الارتباط بحزب لا يحتاج لتفسير، ذلك عندما تقوم علاقات مستمرة بين مركز الجماعة ومركز ذلك الحزب، ولكن الموقف يتطلب تحليلاً عندما تستمر جماعة ما في تأييد حزب سياسي، بعدما يغير هذا الحزب من خطته أو تغيير تلك الجماعة من بنيانها الاجتماعي[1].

انطلاقًا من ذلك كله، حاول بعض الباحثين تصنيف المواقف السياسية للناخبين، وهذا بتمثيلها في مجموعة اتصالية، أين تستجيب كل نقطة فيها إلى اتجاه وكثافة ما، وهذا ما يسمى بقياس موقف الفرد الذي يتضمن كشف موقعه في هذا البعد الأساسي. ويمكن أن تُجرى هذه العملية بصورة أفضل على سلم المواقف ويتألف من سلسلة تساؤلات دقيقة، حيث تسمح الإجابة عنها بتصنيف الأفراد بالاعتماد عل مواقفهم من الدرجة الأقل إلى الدرجة الأعلى.

لقد أدى استعمال هذه التقنية إلى ظهور ما يسمى بتصنيف يمين/وسط/يسار، والهدف من إقامته هو تعريف الناخب ببنية المجال السياسي وهوية المشاريع، وبرامج المرشحين هنا يلعب المظهر- السياسي للمرشح وللحزب- دورًا كبيرا في عملية التعريف والدعاية، ومن أجل هذا اقترح مقياس يمين/يسار[2].

2-الحالة الظرفية المحيطة بالفرد:

([1]) جورج مارتن ليست، **الأسس الاجتماعية السياسية**. (تر: خيري حمادة)،بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د ت ن]، ص15.

([2]) فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**. (تر: محمد عرب صامية)،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 316.

يفصل هذا الاتجاه بين سلوك الفرد وموقفه على أساس أنّ الموقف يعني استعداد الفرد لتملّك ردود فعل متكررة وثابتة، في حين أن السلوك يتميز بالتغيير حسب الظروف أو الحالات وبالتالي إعطاء السلوك أبعادا اجتماعية أو اقتصادية وسياسية تؤثر فيه.

يرى **جون مارتن ليست** أنّ الفروق في الاتجاهات تعود إلى الفروق الناجمة عن الطبيعة المعقدة للنظام الاجتماعي، أين يتعرض الفرد داخله لضغوط متناقضة، ومن المؤكد أن الفرد قد يستجيب لضغط من الضغوط أكثر من الآخر، مما يجعله يغير اتجاهه أو يكيّفه حسبه[1].

وعليه تصبح متغيرات مثل الأوضاع الاجتماعية- الديمغرافية، متغيرات العرض السياسي، وزن التقاليد الثقافية، الظروف الاقتصادية وغيرها مفاتيح يمكن أن تعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثر اتجاه الانتخاب الفرد الموضوعية المحيطة به، فالعلاقة بين البنيان الاجتماعي والتصويت علاقة وطيدة، ولمعرفة ذلك لابد من الاستناد إلى معرفة الخصائص الاجتماعية المرتبطة بمختلف الاتجاهات السياسية، وأيضا دراسة الفوارق المميزة للسمات الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة[2].

كما توصل **دانيال لويس سيلر** إلى توضيح أثر القوى الظرفية على الناخبين، إذْ يرى أنها تمارس تأثيرها على الناخبين المترددين والجدد، وهي تنقسم لعوامل تحريض تمس عادة المترددين الباردين وعوامل جذب المتعاطفين، بل وقد تصل إلى حد التأثير على الولاءات الأولية المستقرة للفرد[3]. هذه النتيجة توصل إليها من خلال دراسته العلاقة بين القوى ذات الأمد البعيد والقريب، واقترح أربعة حالات: [4]

([1]) جورج مارتن ليست، **مرجع سابق**، ص 103-106.

([2])**المرجع نفسه**، ص 117-118.

([3]) **المرجع نفسه**، ص142.

([4])- Daniel-Louis Selver, **La politique companée**. Paris: Amand, Collin, 1982, pp 165-166.

- الحالة الأولى: يكون فيها تأثير القوانين في اتجاه واحد، وتعكس التزام الناخبين بحزبهم، وتسمى بانتخابات عادية.
- الحالة الثانية: تكون قوة العوامل الظرفية أكبر وتسمى بانتخابات منحرفة.
- الحالة الثالثة: يكون فيها تراجع لأثر العوامل الظرفية لصالح العوامل بعيدة المدى، وتسمى بانتخابات إصلاح.
- الحالة الرابعة: استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي إلى تغيرات عميقة في الأسس العامة، تسمى بانتخابات إعادة التراصف وتتغير معها الخريطة البرلمانية عاكسة التغير في أسس الناخبين.

وعليه يمكن القول أن اتجاه السلوك الانتخابي يعد ظاهرة تضم العديد من الجوانب، إذ أنه يعكس جملة من التأثيرات الممارسة على الفرد، وإذا ما فهم الباحث هذه التأثيرات فسوف يفهم طبيعة الخريطة السياسية داخل المجتمع، وقواعد اللعبة السياسية بها.

ثانياً: مفهوم المشاركة الانتخابية

بعد التطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية يجب الإشارة إلى تعريف المشاركة الانتخابية التي تعتبر جزئية مهمة في موضوع المشاركة السياسية، خاصة ونحن سندرس تأثير هذه الأخيرة على السلوك الانتخابي، وبالتالي تعتبر المشاركة الانتخابية إحدى أهم وسائل تقلد السلطة، لأنها تعبر عن أداة الرأي العام في التأثير على النخبة السياسية الحاكمة، عن طريق المساهمة في اختيار الممثلين والمشاركة في صنع السياسات العامة.

ولذلك نجد هناك اتجاهين تناولا أهمية المشاركة الانتخابية ضمن المشاركة السياسية كإطار عام لها وهي:

أ-الاتجاه الأول:

وفقاً لهذا الاتجاه تعتبر المشاركة الانتخابية في موضع القلب من المشاركة السياسية، فهي بدورها تغطي كافة الصور التقليدية للمشاركة، والمتمثلة في الترشح والنشاط في العمل السياسي والتصويت.

ولذلك فالمشاركة الانتخابية هي الوسيلة التي تمكّن المواطن من ممارسته للسلطة، وبالرغم من الاختلاف الموجود من نظام لآخر في الانتخابات إلا أن هناك اتفاق في نقطة أن الصوت الذي يدلي به المواطن – في الانتخابات سواءً الرئاسية أو النيابية – هو النصيب الفردي للمواطن على المشاركة السياسية، كما أن التصويت هو أحد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي[1].

كذلك تعتبر الانتخابات الصورة الأساسية والأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية مقارنة بالقنوات الأخرى للمشاركة، أي المشاركة الانتخابية أصبحت ترتبط باستخدام أكثر من قناة في نفس الوقت من أجل فعاليتها، ولذلك كلما تعددت المسالك والقنوات ازدادت فرص التأثير على السياسة العامة، وقد لا تكون المشاركة الانتخابية ذات فعالية، وذلك لأنها لا تحمل رسائل محددة وواضحة لصانع السياسة[2].

وبالتالي وبناءً على ما سبق ذكره يتضح أنّ المشاركة الانتخابية تعد من أهم وسائل المشاركة السياسية وضوحاً وأكثرها فعالية، كما أنها تشكل أساس السياسات الديمقراطية وذلك لأنها تترك للأفراد حرية اختيار الحكام.

ثالثا: مفهوم العزوف الانتخابي

يشكل العزوف الانتخابي أحد المستويات المفاهمية التي يمكن من خلالها تفسير وتحليل السلوك الانتخابي، ويبدو من الوهلة الأولى أنّ العزوف الانتخابي سهل التعريف، وذلك لحصره في

([1])إبراهيم أبراش ، **مرجع سابق**، ص 252.

([2])دواد الباز،**حق المشاركة في الحياة السياسية**.القاهرة:دار النهضة العربية،2002،ص85.

"عدم توجه الناخب إلى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونياً"[1]. أو في "نسبة الامتناع المُزمَعة من قِبل الإدارة العامة الانتخابية"[2]. لكن خلف تعريف هذه الظاهرة توجد صعوبات نظرية ومنهجية معقدة.

وقد توصل المختصون إلى وضع صيغتين نظريتين في تفسير ظاهرة الامتناع الانتخابي وهما: [3]

1-المقترب اللاسياسي: تعتبر الممانعة انعكاسا لحالة اللامبالاة السياسية، أو لغياب المصلحة في السياسة، ومظاهره كثيرة مثل اللامبالاة وضعف الالتزام أو الإحساس بعدم الأهلية، وعدم التسجيل في القوائم الانتخابية، وصدف الأحوال الجوية التي تكون من الأسباب غير السياسية التي تفسر الممانعة.

إنّ هذا النمط من التفسير يستعمل عادة بانتظام، لأنّ الممانعة من النمط اللامبالي لا تعتبر مشكلة بالنسبة للسلطة، إذ تعتبر كظاهرة طبيعية ما دام الناخبون غير متساوين ولا متشابهين في الاهتمام بالقضايا السياسية، ولا يملكون نفس المصالح في خضمها.

إذاً الممانعة هي شكل من الاختيار الطبيعي، فالمواطنون المشتركون في تسيير شؤون المدينة يشاركون لمصلحة حقيقية كتعيين الإداريين الذين يلعبون أدوارًا أهم، بينما الآخرون أقل تحفيزًا وضحايا لعدم مصلحتهم السياسية.

([1]) فليب برو، **مرجع سابق**، ص 565.

([2]) Thomas Lafontaine, **analyse économique de l'abstention aux élections provinciale** . Québécoise 1980-2008, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, Université du Québec à Montréal, p 45.

([3]) Louisa Dris-Ait Hamadouche," L'absence en Algerie : un autre mode de contesation politique " .**l'année de Maghreb**, N°04, 2009, p p 266-267.

لكن إذا ما عكست الممانعة غياب فقدان المصلحة بالنسبة للناخب في الانتخاب لا يمكن حصرها فقط في هذا التفسير، فالامتناع يتضمن إضافة إلى ذلك مواقف وآراء المترشحين السياسية، النخب الحاكمة، أو المعارضة التي يحملها الفاعلون.

2-المقترب السياسي: يرى هذا المنظور أنّ الممانعة تخضع لمنطق آخر، فهي ليست نتيجة اللامبالاة التي يتميز بها الناخب، وإنّما التصور الذي يملكه الناخب عن السياسة أو الانتخاب، فاختيار الناخب للممانعة يكون عن وعي، ومعلل بأسباب تبدو منطقية بالنسبة له في الشأن الجزائري، ويمانع المواطنون الانتخابات لأنهم أدركوا أن انتخابهم لن يُعترف به نتيجة تزوير في النتائج، والتي عادة ما تكون معدة مسبقًا إضافة إلى الشك في المنتخبين، وفي احترام التزاماتهم.

هنا تبرز الممانعة كفعل سياسي، لأنها تشير إلى نوع من الاحتجاج حول طريقة عمل الحقل السياسي، وما يسمى عادة بالسلبية هو في الحقيقة رمز وتعبير لقطيعة بين الناخب من جهة، والمرشح للانتخاب من جهة أخرى، والنظام السياسي ككل، أيضًا وعليه تبرز الممانعة كفعل نضالي وليس كفعل سلبي.

فقد نعتبر أن الممانعة كفعل سياسي متعلقة بحالة عدم التسييس، إلا أن توسع انتشار هذه الظاهرة يطرح مشكلاً كبيرًا، وهذه المشكلة تنبع من كون أن الأقلية تقرر بالنيابة عن الأغلبية، وهو ما يقود إلى أزمة تمثيل تؤدي إلى أزمة شرعية [1].

عمومًا لا يشكل الممتنعون فئة خاصة من السكان لا علاقة لها بالناخبين الذين يشاركون في الانتخابات السياسية، لكن وعلى العكس فهناك مبادلات متعددة فيما بينهم، هنا يرى **آلان لونسيل** أن الممانعين ليسوا أناسا منعزلين لا علاقة لهم بالناخبين الذين يشاركون في الانتخاب، إذ توجد بالعكس تبادلات عديدة بينهم[2].

([1]) Louisa Dris-Ait Hamadouche, **op-cit**, p 268.

([2])دواد الباز، **مرجع سابق**، ص90.

بالنسبة لمظاهر الامتناع الانتخابي فقد ميز الباحثون بين مظهرين أساسيين له: **الأول** يتمثل في إحجام الناخب عن التوجه إلى الانتخاب للإدلاء برأيه، ويمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره، أما **النوع الثاني** فهو تعمد الناخب لعدم التوجه إلى مكتب الانتخاب، وترك ظرف فارغ، أو تعمده على إفساد ورقة الانتخاب بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي قانونياً[1].

أما بالنسبة لأسباب الامتناع الانتخابي فهي:

على الرغم من أنّ الانتخاب حق يخوله الدستور وفق شروط تحددها الخصوصية التشريعية للمواطن– ويضمنه ويحدد صيغته وإطار حدوده وكيفية إجرائه – إلا أننا نجد تراجعا وامتناعا كبيرين في استعمال هذا الحق، لا سيما في الدول الديمقراطية، فالكثير من المواطنين لا يولون اهتماما للمجال السياسي وما يتصل به كالانتخابات، وهو الأمر الذي يجعلهم خارج خارطة الناخبين المصوتين، أو الفاعلين في العملية الانتخابية، ومن الصعب تحديد الأسباب التي تدفع المواطنين إلى الامتناع عن الانتخاب، وبالخصوص في ظل غياب دراسات عملية معمقة تدرس الظاهرة عن قرب، وتشرف عليها مراكز البحث الرسمية.

في المقابل يجب أن نعترف بحجم الصعوبات والعوائق المنهجية والعملية التي قد تعترض البحوث السياسية الانتخابية في هذا المجال، فميكانيزمات العملية الانتخابية من شأنها أن تقود إلى تبيان بعض أسباب ظاهرة الامتناع عن التصويت، سواء أكانت عقلانية أو لا عقلانية، مما يتيح عملية معالجتها بهدف تحولها من ظاهرة سلبية إلى عملية إيجابية تساهم في دعم المشاركة الانتخابية، واتخاذ القرار السياسي، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى:

أ–**أسباب الامتناع العقلاني:** وتعتبر في أكثرها أسباب سياسية يمكن تلخيصها في ما يلي:

1– نتائج العمل السياسي غير المؤكدة وكذا الفجوة بين القول والفعل في المجتمع.

([1]) **المرجع نفسه**، ص 12.

2- المَناخ السياسي العام: والذي يرتبط بفعالية التنظيمات والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع، ومدى تمثيلها لفئاته.

3- المنظومة القانونية الانتخابية ومدى وضوحها وشفافيتها ومرونتها (طبيعة النظام الانتخابي المطبق- قوانين سير العملية الانتخابية- النظام الحزبي السائد والقوانين التي تنظمه- غموض إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية- أسس تقسيم الدوائر الانتخابية- الإطار القانوني المنظم لسير الحملات الانتخابية)[1].

4- عدم الرضا على النسق السياسي برمته: إذ أنَّ عدم الرضا لدى المواطنين على السياسات العامة يعتبر من الأسباب المؤدية إلى زيادة الامتناع عن التصويت كالتعبير عن مدى احتجاجهم عن الأوضاع السائدة؛ وفي الواقع هذا العامل قد يكون أيضا من أحد الأسباب التي تدفع المواطنين إلى التصويت رغبة في التغيير[2].

5- جدول الاختيارات: والمقصود به قلة البدائل المعروضة والمرشحين إلى محدودية الاختيار، وتظهر هذه الإشكالية بشكل كبير عند غياب مرشحي التنظيمات السياسية الكبرى نتيجة المقاطعة أو الإقصاء، كما أن أي انشراخ في هذه التنظيمات السياسية الكبرى من شأنه أن يحدث الارتباك والتشويش لدى الناخبين، الأمر الذي يدفع بهم إلى الامتناع عن التصويت.

ب-أسباب الامتناع اللا عقلاني:

تعددت هذه الأسباب وتوزعت بين أسباب سياسية وأخرى اجتماعية، ويمكن ذكر أهمها:

1- إنّ السبب الأكثر أهمية هو عدم الاهتمام بالأمور السياسية من طرف المواطنين[3].

([1]) محمد السويدي، ، **مرجع سابق**، ص 162.

([2]) إبراهيم إبراش، **مرجع سابق**، ص 246.

([3]) طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 44.

2- اعتبار النشاط السياسي عمل غير مجدٍ، ويعود هذا إلى شعور الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية، ويرى أن النتيجة بالنسبة له محسومة سلفا، ولهذا فاتخاذ الأفراد من أجل التغيير هو جهدٌ ضائع، بالإضافة إلى وجود هوة كبيرة بين آرائه وبين الواقع السياسي المعاش[1].

3- درجة الاندماج داخل الجماعة، حيث تشير الدراسات الغربية إلى ضعف مشاركة الفئات الاجتماعية التي تربط مصيرها بفئات أخرى، ونجد أنّ الشباب المستهتر والنساء والفقراء والأميين والأفراد المنتسبين إلى أقليات (عرقية، دينية، لغوية)، أكثر ميلاً إلى الامتناع الذي اصطلح على تسميته بالامتناع الذاتي عن العملية السياسية، دونما إكراه أو ضغط من طرف الفئات النافذة في المجتمع، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النصف الأعلى للمجتمع يصوت، والنصف الأدنى يمتنع باختلاف مقياس التقسيم (السن- الثراء- الثقافة - الجنس- المذهب..إلخ)، ورغم ذلك فإنه يوجد بعض الشذوذ على هذه القاعدة حيث يلاحظ أن ظاهرة الامتناع عن التصويت قد امتدت لتنتشر حتى بين الفئات العليا في شكل الامتناع العقلاني.

4- ترهل المؤسسات القائمة بعملية التنشئة السياسية التي من شأنها أن تعزز لدى المواطنين فضيلة المشاركة السياسية أو الابتعاد عن السياسة وما يتصل بها كليا.

5- نسبة الأمية عامة والتخلف السياسي خاصة والذي جعل المواطنين على جهل بمجريات الحياة السياسية، ومعطياتها وبالتالي عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية.

6- الخوف من السلطة والسياسة، وهذا ناتج عن حالة الاغتراب السياسي التي تولد شخصية ضعيفة الإحساس أو تنشئ حالة الخوف من جراء ممارسة واقعية انتهت بالسجن أو الضرب أو غرامة مالية.

7- ضعف الإحساس الوطني والقومي وغياب الإحساس بالمسؤولية لدى بعض أفراد المجتمع، وهو ما ينجر عنه استهتار بالعملية الانتخابية.

([1]) السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 131.

8- توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي ككل، من ذلك شعور المواطن بأن حياته الخاصة مهددة؛ خاصة في غياب سيادة القانون وشعوره بتأثر وضعه الاجتماعي، ومكانته الاجتماعية وعلاقته بالمجتمع، وشعوره بأن مركزه العلمي والمهني مهددين.

9- قصور الوعي السياسي وغموض أهداف النظام السياسي وعدم قدرة المواطن على صياغة أهدافه الاجتماعية[1].

3. النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي:

يمكن تعريف الأنموذج بأنه:"تجريد يعمل على تنظيم وتبسيط رؤيتنا للواقع من خلال تمثيل خواصه

الجوهرية، وتستخدم عادة من قبل العلماء من أجل تعميق رؤيتهم لظاهرة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر"[2].

انطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أن الأنموذج الناجح لتفسير السلوك الانتخابي لابد وأن يتضمن الاتجاهات التي تعبر عنها السلوكيات الانتخابية، ومحاولة تقديم تفسير منطقي علمي لها، وهذا ما سنحاول أن نتعرض إليه من خلال أبرز وأهم النماذج الانتخابية التي حاولت تفسير السلوك الانتخابي.

أ-الأنموذج البيئي:

تشير كلمة بيئة إلى دراسات العلوم الطبيعية وعلم الأحياء، وعلم المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، فالبيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وتمثل محيط الإنسان الحيوي، ويُقصد بها - في العلوم الاجتماعية- الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان، مثل النظام الاجتماعي

([1]) السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص 132.

([2])شاقا فرانكفورت، دافيد ناشيماز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**. (تر: ليل صامويل).دمشق: ورد للنشر والتوزيع، 2004، ص 61.

والنظام الاقتصادي ونظام القيم، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، أي أنها جزء من المحيط الاجتماعي، الثقافي، والمادي الموجود خارج النظام السياسي[1].

فهذا الأنموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواءً من جانب مادي أو معنوي.

ويعتبر من أولى النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي، عن طريق المفكر "سيغفريد" الذي يرى بأن الأنموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول والتوصل إلى جذور السلوك الانتخابي للمواطن، وانتمائه إلى التجمعات الانتخابية والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية، فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية التي تؤثر بطبيعة الحال على نوع السلوك الانتخابي[2].

وينقسم التفسير البيئي إلى التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي:

1-التفسير الجغرافي: يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الانتخابية مع متغيرات الوضع أين يظهر السلوك، كما يضع بوضوح (معاهدة) ترابط بين الهيئة الانتخابية، ونسبة العمال في مختلف المناطق الإدارية[3]. ولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي يتميز بها المكان. ومن خلال هذا الأنموذج يبدو تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي.

([1]) عبد الوهاب الكيلاني وآخرون،**موسوعة السياسة**، ج3، ط3،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص 630-631.

([2]) Pascal Pertineau et dominique Régnée, **Op-cit**, p638.

([3]) Bernard Dennis et Pierre Branchons, **Les Méthodologies de l'analyse Electorale**, On : Daniel Caxie. Explication du vote on Bilan des Etudes Electorales en France. 2Ed Paries, Edition Presses de la Fondation des sciences Politiques, 1989, pp 51-52.

ويتبين انطلاقا من هذا الأنموذج أن السلوك الانتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول، وقد تطور هذا الأنموذج بفضل أعمال "فرانسوا قوجيل François Gogel" في بداية الثمانينيات في كتابه "التواريخ الانتخابية" Chroniques Electorales في ثلاثة أجزاء، وقد بدأت الأبحاث بقيادته حول جغرافيا انتخابات 1945م الفرنسية، إذ أوضح خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، وكذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (أجهزة الاتصالات)، هذه العلاقة التي أنتجت سلوكات الناخبين، ولم ينفِ تأثير هذه السلوكيات بالثقافة المحلية والثقافة العائلية (التنشئة الاجتماعية الأسرية)، وردود الأفعال الناتجة عن شروط الانتخابات، إلا أنه يؤكد ضعف العوامل الثقافية القديمة على فهم وتوحيد أثر الأجهزة والاتصالات الاجتماعية وعجزها عن تفسير ردود الأفعال الانتخابية أمام الظواهر المصادفة[1].

2-التفسير التاريخي:

لقد أدّت العلوم السلوكية إلى توجيه الاهتمام الكامل نحو السلوك الظاهر للإنسان، وبالتالي تلاشى الاهتمام بالقيم والاتجاهات الذاتية للفرد والذي يخضع سلوكه الملاحظ له كأداة للدراسة، وأصبحت الوثائق الخاصة بتاريخ الحياة، السيرة الذاتية، اليوميات والخطابات.. إلى غير ذلك من وثائق وأدوات البحث التاريخي لا تحظَى إلا بقيمة علمية محدودة تماما وفق هذا الرأي، لكن سرعان ما ظهرت نزعات من جديد أعادت مكانة البحث التاريخي، مؤكدة أهمية عالم المعاني والأفكار والقيم الذاتية والتاريخ بطريقة لا يمكن إنكارها، وفي ثوب جديد تماما، كما تحمل رؤية جديدة للمنهج التاريخي[2]، وتربط الحدث بنتائجه بعد أن تتمعّن في أسبابه، مما يسمح بالاستفادة من المعطيات التاريخية في تفسير الأحداث المعاصرة وتقويمها.

([1]) Pascal Périnéaux et Dominique Régnée, **Op-cit**, p640.

([2]) عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف تكتب بحثا أو رسالة.** القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 223.

لذا عند دراسة الانتخابات لابد من التمعن في تطورها التاريخي، سواء من حيث التنظيم أو العملية أو النتائج أو السلوكات.

ويرى **بونل بوا** رائد هذا الأنموذج خلافا لما ذهب إليه "سيغفريد ندري" – عندما أكد على أهمية العوامل الجغرافية والديمغرافية، وأغفل متغير العامل التاريخي – أنه لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية والديمغرافية وتجاهل العامل التاريخي، خاصة أثناء العلم بأنّ الكتل والمجموعات الاجتماعية والديمغرافية لهما جذور في التاريخ، ومتأصلة في الماضي ولم تكن نتاج الحاضر، بل هي منتوج تراكمات تاريخية، والأمر نفسه بالنسبة للعوامل الجغرافية، فالدراسات تثبت أن التضاريس تتغير من عنصر جيولوجي لآخر، وبالتالي فالمجموعات الاجتماعية لم تكن مجردة من الأفكار والتقاليد والعادات التاريخية القديمة الخاصة بمجتمعاتها الأصيلة، وعلى الرغم من أن "سينغريد أندريه" أشار من جانب آخر إلى العامل العرقي والعامل الاقتصادي والاجتماعي الحضاري كميراث للشعوب من شعوب سبقتها إلا أنه وضعها في نفس الميزان في الحاضر، ولم يعطها الأهمية البالغة التي تتميز بها.

لقد اعتبر "**بون لبوا**" أنّ المفتاح السياسي الحاضر هو البحث في الماضي؛ والمقصود هنا استقراء واستنباط الوقائع التاريخية التي ولدت وأنتجت ثوابت وأبنية عقلية وسياسية راسخة، يمكن الرجوع إليها، لأنها ستنتج من جديد فيما بعد على ميعاد طويل، ولذا استوجب فهم كيف يؤدي حادثٌ تاريخيٌ في بعض السنوات إلى إخفاء العقلية والحقيقة الدائمة والمستمرة والعجز في التفسير.

فالعلاقات التكاملية بين الأنموذج التاريخي والأنموذج الجغرافي تمكن من استنباط واستكشاف أهمية العوامل التاريخية، والعوامل الاجتماعية في صياغة وبناء السلوك الانتخابي[1]

أمّا بالنسبة لعوائق التفسير البيئي فهي:

(1) Pascal Pertineau et dominique Régnée, **Op-cit**, p639-640.

- عدم قدرة هذا الأنموذج على رصد المتغيرات المختلفة التي تتموقع خلف المتغيرات الظاهرة، والتي يمكن أن تكون هي المؤثر الحقيقي على السلوك، إضافة إلى عدم تحديد نوعية واتجاه العلاقة بين المتغيرات البيئية والسلوك الانتخابي.
- يوجد غموض في العلاقة بين الاختيار والمنطقة الجغرافية واستقلالية العامل الجغرافي عن بقية العوامل الأخرى، فبالرغم من أهمية هذا الأخير ودوره كمتغير تفسيري في بعض الحالات إلاّ أنّه ليس العامل الوحيد المحدد لسلوكيات الفرد بالضرورة، فليس من الضرورة أن يفوز المرشح فقط لأنه ينتمي أو يمثل خصوصية إقليم ما.
- الإقليم الانتخابي ليس معطىً طبيعيا وإنّما هو المشكّل من قبل الإدارة وقانون الدوائر الانتخابية، وهو غالبا يهدف إلى التعبير عن رهانات سلطوية في المجتمع، هنا يُطرح في العادة تساؤل حول العلاقة ما بين تقسيم الدوائر وحقيقة الخيارات الانتخابية عند الناخبين[1].

ب-الأنموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:

تنسب دراسات هذا الأنموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة "ميشغن" الأمريكية، وقد قام هؤلاء الباحثون بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمد عليها باول لرزفاد Paul Lazarfeld وزملاؤه، في تفسير السلوك الانتخابي، محاولين الإجابة على سؤال مركزي كان محور إشكالية الأنموذج النفسي، وهو: لماذا يجب التركيز على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من انتمائه إلى الفئات المذهبية الأيديولوجية السياسية والاجتماعية أكثر من باقي العوامل الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، وهي عوامل لها دورها الفاعل في تفسير السلوك الانتخابي[2].

ويرى أصحاب الأنموذج النفسي أن التصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متمسك نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي،

([1]) سوييم العزي، **مرجع سابق**، ص 161.

([2]) Pascal Pertineau et dominique Régnée, **Op-cit**, p641.

وهذه الآلية– التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزبا – من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه، المربي، القائد، والقدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي[1].

ولذلك فإنّ أي معطيات لن تتمكن من تقديم تفسير كامل وواضح للسلوك الانتخابي– وبالأخص السلوك الفردي من دون تولي أهمية إلى الناخب باعتباره وحدة وهوية ذاتية ونفسية– لها توجيهاتها وهذه الخبرة تزود الناخب بمرجعية دلالية مستقرة وواضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيارات الانتخابية بدقة سياسية.

وعليه فإنّ نتائج هذه العوامل النفسية على الانتخابات تعمل كمسار حساس مميز يصفّي وينقي نظرة المجتمع الانتخابي، وتصبغ آراءه بآراء المرشحين، ورهاناتهم (وعودهم) الانتخابية وتمنحهم هوية أحد الأحزاب (بالانتماء إلى الأحزاب) كما تُظهر التأييد للمرشحين كما تعد هذه الاختيارات السياسية الداخلية والخارجية –(المعلنة وغير المعلنة) أكثر من كونها أفكاراً وآراء سياسية متماسكة ومترابطة فيما بينها – قناعات داخلية يغذيها الجانب النفسي.

وقد حددت هذه الدراسات دور القرار الانتخابي وعززت ترابطه بالعوامل النفسية فالناخب الذي لا يفقه شيئا في الأمور السياسية ولا يعرف أي مرشح سيكون عليه اختيار أي مرشح، لكن في ظل الأنموذج النفسي فإنه سيختار المرشح الذي تحدده ميولاته النفسية، وهنا يكون للعوامل النفسية دورها في تحديد الاختيار الانتخابي[3].

([1])Bernard Dennis et Pierre Bronchons, **Op–cit,** p60.

([3]) Pascal Pertineau et dominique Régnée, **Op–cit,** p642.

ولهذا فالأنموذج النفسي لا يرجع السلوك الانتخابي إلى عوامل بيئية أو ظروف تواجد الناخب الاجتماعية؛ وإنما يرجعها إلى اعتبارات نفسية عميقة، تجعل الناخب يصدر سلوكات من دون وعي [1].

إن هذا الأنموذج يهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح الفكري لدى الناخب وتقديره لذاته ودوره عن طريق التصويت في الانتخابات، أي كيف يؤدي المزاج السياسي السلطوي لديه إلى سلوك مؤيد للنظام القائم أو معارضا له.

ومن أهم الميكنزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك الانتخابي كآلية الانتساب (الارتياح) لأحد المرشحين وبالتالي التصويت لصالحه، وهذا الارتياح يكون نتيجة العلاقات التي تربط المرشح بالجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الناخب، كالفئة المهنية أو الدينية أو جماعة الوفاق، الحزب السياسي، الطبقة الاجتماعية الاقتصادية، الأصل الجغرافي، الخصوصيات الإثنية، الثقافية، والتاريخية والفئة العمرية أو الجنس.

وأهم شيء هو أنّ التفسير النفسي يسمح بدراسة الدوافع النفسية من خلال التوجه المباشر إلى الناخبين بسؤالهم لماذا صوتوا أو امتنعوا عن التصويت في الانتخابات [2].

لقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم والمهم في بناء السلوك الانتخابي، والتحكم في تحديد الأفضليات السياسية والانتخابية للناخب، ، فالانتخابات هي نتيجة تفاعل متغيرات عدة يمكن توضيحها من خلال ما يعرف بنفق السببية للانتخاب، فهذه المتغيرات هي التي تسببت وأوجدت المجال الرحب للانفتاح والانفراج السياسي للمجتمع الذي أدى وساعد على صنع وصياغة قرارات سياسية انتخابية والانتماء لفئات مجتمعية معينة، وإلى أنظمة القيم التي أنتجت دراسات سياسية أكثر مباشرة في تفسير السلوك الانتخابي (القرابات الحزبية، الأيديولوجيات، الاستعدادات السياسية،

([1])**Ibid**.p642.

([2]) سميرة بارة، سلمى ليمان، **مرجع سابق**، ص203.

الأعمال الحكومية، تأثير الأصدقاء، الحملة الانتخابية، الاتصال السياسي، الإعلام، الظروف الاقتصادية، ونوعية الرهانات والوعود الانتخابية) كل هذه المتغيرات تعمل على التأثير في السلوك الانتخابي[1].

ج- أنموذج التفسير العقلاني:

ظهرت في أواخر سنوات السبعينيات وخلال الثمانينات من القرن الماضي، توجيهات جديدة عند الناخبين عجزت النماذج الانتخابية السابقة على تفسيرها مما أدى إلى ضرورة إيجاد تفسيرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

من أجل ذلك أعيد أنموذج جديد إلى الواجهة بفضل جهود العالم الأمريكي Anthony Downs الذي ارتكز على نظرية الخيار العقلاني المعتمدة في الاقتصاد الكلاسيكي، والتي تم نقلها إلى مجال الانتخاب. يرى هذا الأخير أنّ الاختيار الانتخابي هو عملية عقلانية يقوم بها الفرد استنادا إلى حسابات المنفعة والخسارة.

فالناخب هو شخص عقلاني قادر على التعرف على مصالحه، وله القدرة على تقييم العروض المقدمة إليه من قبل المرشحين المتنافسين، ليحصل منها على أكبر فائدة ممكنة. وعليه فإن هذا الأنموذج يتصور الناخب على أنه:

- على درجة عالية من الوعي بالمصالحه وبترتيبها وأولوياتها.
- الفرد على دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية وله معلومات كافية ومؤكدة تمكنه من إجراء المقارنات والاختيار.
- إنّ الفرد له ضمانات كافية من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي من برامج ووعود المرشحين.
- إنّ الفرد يملك مستوى يؤهله للقيام بالتحليل والتقييم والنقد والمفاضلة.

([1]) Pascal Périnéaux et Dominique Régnée.**op.cit**,p642.

- إذا ما توافرت هذه الشروط في الفرد يطلق عليه اسم الناخب الاستراتيجي[1].

لقد انتشر أنموذج التحليل العقلاني في الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذ شكلين أساسيين هما:

أ-الأنموذج المكاني Spatial للانتخاب: حسب **Downs** تتحدد منفعة الناخب من الانتخاب بمدى قربه من مراكز المرشحين في الرهان الانتخابي، فخياره ينتج من مركزه.

وبمقتضى هذا الاتجاه تنطلق النماذج التوجيهية من الفرضية التي تقول أنّ الناخب لا ينتخب بالضرورة المرشح الأكثر قربا من الوسط الاجتماعي الذي يكون فيه، ولكن لصالح الذي يبدو له أكثر قدرة على تغيير الأوضاع، بصورة أخرى يمكن القول أنّ التقييم الذي يجريه حول المترشحين لا يأخذ في الحسبان مركزهم من الرهان السياسي العام، ولكن من القوة التي يمنحها لهم في تنفيذ التغيير[2].

ب- أنموذج القياس الاقتصادي: الذي يقيس أثر التغيرات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، مستوى الأسعار.. على نتائج الانتخابات، وقد اتّضح ذلك أكثر مع أعمال عدد من الباحثين مثل: Morris Florina, Gerald Kraner, Machael leunis beck وآخرون. بحيث هذه الفرضية يضع الناخب فيها الحكومة مسؤولة عن الحالة الاقتصادية، ويصوّت على أساس ذلك، وهناك عدة حالات تكون متوقعة، فالانتخاب يمكن أن يكون استنكاريا إذا ما تصرف الناخب حسب إنجازات المرشحين، أو تكهنه على أساس الإنجازات المنتظرة، إذ أنه يمكن أن يتصرف بشكل اقتصادي إذا أخذ في الحسبان حالته الشخصية أو النفسية، أو إذا ما أخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية العامة للبلاد، وهو الشكل الأكثر شيوعا [3].

([1]) سمير بارة، سلمى ليمام، **مرجع سابق**، ص 199.

([2]) **المرجع نفسه**، ص 324.

([3]) Nonna Mayer, boy Daniell.**électeur français en question**. Paris :presses de la fondation,1990, pp 21-22.

إذا ما أردنا تقييم هذا الأنموذج فإننا نجد من إيجابياته: [1].

– يسمح لنا بفهم وجود المترددين: لأن التحقيقات الانتخابية بينت وجود نسبة من المواطنين لا تعلم إذا ما كانت ستذهب إلى التصويت أم لا، هنا تلعب عملية الاستعلام عن المرشحين – وكشف حسابات الحكام السابقين وأيضا درجة تأثير الحملة الانتخابية ومشاريع الأحزاب السياسية – دورا كبيرا في تحديد قرار الفرد.

– إن حركية السلوك الانتخابي تعكس لنا مدى نضج الناخب وميله للتخلص من قيود الضمانات الاجتماعية والجماعة التي ينتمي إليها، وفي نفس الوقت هي برهنة على وجود ميل لديه في الحكم نفسه على برامج وإنجازات المرشحين.

ونجد أنّ هذا الأنموذج أهمل عوامل أخرى تدخل في عملية البؤرة للسلوك الانتخابي للناخب مثل البيئة السياسية أو قناعات الناخب الخاصة، وفي عجزه عن تفسير كيفية الانتقال من السلوك الفردي إلى السلوك الجماعي، وما يتطلبه ذلك ولكن أهم ما نفذ فيه شيئين رئيسيين هما:

– المكانة المعطاة للخيار العقلاني: إذ توجد العديد من الصعوبات التي تمنع الناخب من القيام ببناء خيار عقلاني سليم وكامل، مثل طبيعة المعلومات ومستواه الدراسي، تضارب المعلومات، والأزمات الاقتصادية..، مما يدفع بنا إلى القول أن هذا الأنموذج لا يمكنه ضبط كل الدوافع التي يمكن أن تدفع الناخب للانتخاب.

– إشكالية مفهوم السوق: فالسوق هي مكانٌ رمزي يلتقي فيه العرض (محترفو السياسة) والطلب (هنا الناخبون)، الذين يبحثون عن إشباع حاجات معينة. إن جاذبية هذا التعبير جعلت استعمال هذا المفهوم يتجاوز بشكل كبير محيطه الفكري الأصلي الذي جُلب منه، وانتشر بصورة خاصة في علم الاجتماع السياسي الذي يستوحي أفكاره من **بير بورديو**، هنا نجد أنه بالرغم من وجود علاقة بين السوق الاقتصادية والسياسية إلا أنه توجد سمات تميز كلاً منهما، فمفهوم رأس المال

([1]) فليب برو، **مرجع سابق**، ص 324–325.

السياسي يشبه خيرات الإنتاج الاقتصادي إلا أن موارد الشخص السياسية هي من دون شك قليلة ويغلب عليها طابع التمثيل والتصور مثل الشهرة والشعبية.

– إضافة إلى ذلك يوجد تناظر غامض بين الطلب الاقتصادي والسياسي، فليس كل الناخبين في حالة انتخابهم يتوقعون تحسنا في شروط وجودهم المادية، وقد يمارسون حق الانتخاب، فقط للقيام بدور المواطن الذي يستنبطونه، وقد لا يكونون مهتمين أصلاً بالسياسة[1].

لكن مع هذا لا يمكن رفض مفهوم السوق السياسي، لأنه قادر على تكثيف المعنى بشكل تقريبي وله الفضل في الإشارة إلى الصفة التمثيلية السياسية.

([1]) **المرجع نفسه**، ص 325.

خلاصة الفصل الأول

لقد قمنا في هذا الفصل بتحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع، بدءًا بالمشاركة السياسية التي لها أهمية بالغة في مجال كل من العلوم الاجتماعية والسياسية، فعلى الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بهذا المفهوم، فإن هناك إجماعا على حتمية وجود قنوات تمارس من خلالها عملية المشاركة السياسية، وكلما كانت هذه القنوات لها فاعلية كبيرة أدى ذلك إلى وجود مشاركة سياسية تساهم بالتأكيد في عملية الارتقاء بالنظام السياسي نحو الأحسن، كذلك تم التطرق إلى مفهوم المشاركة الانتخابية التي تعتبر إحدى أهم وسائل المشاركة السياسية، إضافة إلى تحليل مفهوم السلوك الانتخابي فقد تم التعرض إلى أبرز الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، وذلك عن طريق سرد ما تم طرحه من قبل المفكرين، وقد تبين من خلال ذلك أن السلوك الانتخابي هو سلوك قابل للتغيير كما تتحكم فيه العديد من المتغيرات، ولقد تمت كذلك الإشارة إلى أنماط السلوك الانتخابي، وهي الأنموذج البيئي، أنموذج التفسير النفسي، إضافة إلى أنموذج الاختيار العقلاني، وبعد تحليل هذه النماذج تم استخلاص مايلي:

_أن لكل أنموذج خصوصية في مقاربته للسلوك الانتخابي

_كذلك تضم هذه النماذج – في تفسيرها للسلوك الانتخابي – الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، أي محاولة الكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، اللغة القومية، الفروق الريفية والحضرية والقبلية.

_كذلك اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي، والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين، وما إلى ذلك .

ومن خلال ما تم تقديمه بعد تحليل رؤى هذه النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي نجد أنها أهملت الجوانب التنظيمية المتعلقة بسير العملية الانتخابية وتأثيرها على السلوك الانتخابي.

الفصل الثاني: تأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي

استنادا على ما تمَّ تقديمه في الفصل الأول من دراسة ايتمولوجية ومفاهيمية لمضمون المشاركة السياسية والتطرق لأنماط السلوك الانتخابي وأهم النماذج المفسرة له، يجب التطرق كذلك لأهم الميكانيزمات التي تؤثر في السلوك الانتخابي في ظل المشاركة السياسية، وكيفية عمل هذه الميكانيزمات، وذلك عن طريق تحليل كل ميكانيزم والخروج بأهم النقاط الرئيسية المؤثرة على السلوك الانتخابي، وبالتالي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى محدِّدات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي، والمتمثلة في تحليل دور التنشئة السياسية وتوضيح تأثيرها على السلوك الانتخابي.

كذلك سوف يتم تحليل مختلف الأبعاد المتعلقة بالبعد القانوني والمتمثلة في طبيعة النظام الانتخابي وأنواع النظم الانتخابية وكيفية تأثيرها على السلوك الانتخابي، إضافة إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي، وذلك في ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي.

المبحث الثاني: محدّدات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي.

المبحث الثالث: محدّدات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي.

الفصل الثاني : تأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي

المبحث الأول: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي

1. التنشئة السياسية:

تعدُّ التنشئة السياسية موضوعا جوهريا من موضوعات علم الاجتماع السياسي، حيث أنَّ المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهمٍ مشترك للقيم والعادات والتقاليدالتي تسود المجتمع،ومن هنا تبرز أهمية التنشئة في المجتمع باعتبارها القناة الرئيسية التي تعبرمن خلالها قيم المجتمع ومعاييره، وبالتالي هي الوسيلةالتي يحفظ بها قيام النظام الاجتماعي كيانه واستمراريته، وكذلك حسب رأي أرموند وكولمان G.A.Almand, J.S.Koldman"فهي إحدى المدخلات الأساسية ونقطة استناد مركزية داخل الأجهزة التي تقيمها الأنظمة السياسية باختلاف طابعها الأيديولوجي لتجمع عناصر الرأي، وتعبئهم حول مشروع مجتمعٍ معين"[1].

أولاً: تعريف التنشئة السياسية:

إنَّ مصطلح التنشئة السياسية PoliticalSociatization مصطلحٌ حديث نسبيا، ظهر بعد الانتشار الواسع لمفهوم التنشئة الاجتماعيةsocialization، ومن ثمّ يكون مصطلح التنشئة السياسية قد جاء من رحم التنشئة الاجتماعية، وأي تعريف للتنشئة السياسية لا بدَّ أن ينبثق عن مفهوم التنشئة عموماً، فهي العملية التي يتم بمقتضاها صهر الفرد أو إذابته في الجماعة، بحيث يؤهّل للتفاعل الإيجابي والانسجام مع الجماعة[2].

وتعدُّ التنشئة السياسية إحدى الأدوات المهمة في أداء العملية السياسية داخل كافة الدول والمجتمعات، والتي تتم من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية(أو الحكومية وغير الحكومية)، وإذا كانت كلمة تنشئة قد استعملت في الأدب الانجليزي عام 1928م لتعبر عن تهيئة الفرد ليتكيف ويتفاعل مع المجتمع، فإنّ

(1) Gabriel A.Almand, James S.Colenan. **The politics of the developing areas**. 4th Ed. Princeton, New Jersey: Princeton Université Press, 1960, pp 26-31.

(2) محمد توفيق سلام، **التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير**، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، ص 15.

مصطلح التنشئة السياسية ظهر أول مرة عام 1959م على يد هربرت هلمان Herbert Hyman في كتابه الذي يحمل عنوان PoliticalSocialisation[1].

فالتنشئة السياسية وإن كانت تشكِّل أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وتستقطب محاولات العديد من علماء الاجتماع السياسي الذين يحاولون إيجاد نظرية عامة بها إلاَّ أنّها لا تزال في مرحلة مبكرة من تطورها المنهجي والتحليلي.

وللتنشئة السياسية عدة تعاريف نذكر منها:

يعرفها هايمانHyman: "تعليم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا"[2]. معنى هذا أنّ التنشئة السياسية هي جزء من عملية معقدة بوجود وحدات اجتماعية كثيرة ومتنوعة بما يساعدها على التفاعل معه.

أمّا فرويد جرينشتاين (F.Greenestein) فيرى أنها: "عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعلومات، والقيم والمهارات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالات السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"[3]. فهي تهدف إلى تلقين القيم والمعايير والأهداف السلوكية في ضمير المجتمع وتعليمها، وتقديمها للأطفال، بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الأجيال بما يعطي للمجتمع وقنواته المختلفة دور السيد في عملية التنشئة السياسية.

أمّا روى (E.Rwe) فيقول أنّ: "التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تنتقل بواسطتها المعتقدات والمشاعر المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة"[4].

---

(1) عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي،**مرجع سابق**، ص 37.

(2) محمود حسين إسماعيل، **التنشئة السياسية**،القاهرة: دار النشر للجامعات، 1957م، ص 22.

(3)عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، **مرجع سابق**، ص 39.

(4) السيد عبد الحكيم الزيات، **التنشئة السياسية**.ج3،القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 19.

كما يقرر جود (G.V.Good) أن "التنشئة السياسية وهي تنمية وعي الناشئة بمشكلات الحكم، والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق ذلك بشتى الوسائل كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والاضطلاع بنشاط سياسي"[1].

وبارتباطها بهذه التصورات فإنّ التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تهتم بإعداد الأفراد اجتماعيا لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، وإعطاء الحد الأدنى للمواطنة، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وإعداد القادرين على تحمل مسؤولية قيادة المجتمع في جميع مجالاته.

ثانياً: قنوات التنشئة السياسية: والمتمثلة في:

أ- **الأسرة:** وهي واحدة من أبرز مؤسسات التنشئة السياسية التي يبدأ الفرد بداخلها اكتساب الاتجاهات السائدة في المجتمع.

ب-**المدرسة** : تتم عملية التنشئة السياسية في المدرسة عبر التثقيف، وهو ما يقود إلى تعريف الفرد بإنجازات بلده وزرع الولاء الوطني، وتعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين.

ج- **وسائل الإعلام** : تتولى هذه الوسائل (الصحف، الراديو، التلفاز، القوى...) أداء دور هام في عملية التنشئة السياسية فيما تزود المواطنين بالمعلومات السياسية: تشارك في ترسيخ هذه القيم لديهم[2].

وبالتالي نجد أنَّ قنوات التنشئة السياسية بدورها تقوم بالمساهمة في تكوين الاتجاهات السياسية وبلورة الوعي، ويعتقد هربرتهايمان أنّ دراسة السلوك السياسي والتباين في الاتجاهات السياسية تمكّننا من فهم أسباب التعديلات والتغييرات التي تطرأ على أفكار أو سلوك الأشخاص أو الجماعات من خلال سيرورة تطويرهم، وهذا ما يدفعنا لفهم عملية تنشئة الأفراد، وما ترتبط به من عوامل اجتماعية وسياسية ورسمية تؤثر في بناء الشخصية القومية، فالدراسات السيكولوجية المتعلقة بالتحليل النفسي تمكننا من فهم دوافع السلوك السياسي وخصائص التنشئة السياسية[3].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 19.

(2) سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**،القاهرة: ليتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 49، 51.

(3) غازي فيصل حسين، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص180.

ثالثاً: وظائف التنشئة السياسية

تعددت وظائف التنشئة السياسية، بحيث تساعد على احترام العمل الجماعي والإحساس المشترك بالمسؤولية، وهذا ما يؤدّي إلى خلق الانتماء والولاء السياسي وتفعيل المشاركة السياسية، ولذلك تتمثل وظائف التنشئة السياسية فيما يلي:

أ-تفعيل المشاركة السياسية:

تعمل التنشئة السياسية على تفعيل المشاركة السياسية بكل أنواعها، وذلك عن طريق تحقيق وظيفة تدعيم النسق السياسي والمحافظة عليه – ذلك لأنَّ الاستقرار شرط ضروري للمشاركة السياسية-كما تساعد الفرد على اكتساب ثقافة سياسية وتكوين وعي سياسي يكوّن لديه اتجاه وميل نحو السياسة بصفة عامة[1].

ب-خلق الانتماء والولاء السياسي:

تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، فهي تعبّر عن الحفاظ وعن تكيف النظام السياسي وبالتالي استقراره واستمراريته، إذ تعمل على إدامة التأييد بين مواطنيه ولا يتأتى ذلك إلاَّ إذا كان هناك ولاء من قبل هؤلاء المواطنين لخيارات النظام السياسي[2].

ج-تحقيق الاستقرار السياسي:

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على حفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في تكامل، وهو ما لا يتأتى له إلاَّ إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه، ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية.

وللتنشئة السياسية بعدان باعتبارها وظيفة ضرورية لاستقرار النظام، أولهما البعد الأفقي ومضمونه أنّ الجيل القائم ينقل ثقافته إلى الجيل اللاحق، وثانيهما البعد الرأسي ومؤداه أن يوجد تناسق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدرا من التلاحم والترابط[3].

---

(1) ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي (في الوسط الطلابي)**.عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص89.

(2) محمود حسن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 25.

(3) أحمد بدر، **الرأي العام والسياسة العامة**. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2009، ص 175.

د-التجنيد السياسي:

لا يمكن الفصل بين التنشئة السياسية والتجنيد السياسي حسب "ألموند" بحيث أنّ من وظائف التنشئة السياسية تجنيد الأفراد لمواقع السياسية الهامة، أو اختيار وانتقاء النخبة السياسية. وترتبط عملية التجنيد السياسية بعملية التنشئة السياسية ارتباطا وثيقاويأتي هذا الارتباط بالعمل على تجنيد الأفراد لشغل أدوار سياسية، بحيث يحمل هؤلاء الأفراد ميولات ذات اتجاهات معينة اكتسبوها من خلال التنشئة السياسية، وقد تؤثر هذه الاتجاهات بشكلٍ أو بآخر على أداء الأفراد الذين جُندوا إليها، وهذا ما يقتضي أحيانا إعادة التنشئة السياسية السابقة على عملية التجنيد[1].

رابعاً: تأثير التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي

إنَّ التنشئة السياسية في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتلقن وتكتسب من طرف المواطن، والتي تسمح له بالإدراك الجيد والاستيعاب الواعي لمختلف الأوضاع المحيطة به.

وعليه يكون اكتساب الوعي السياسي هو أحد أهم أهداف التنشئة السياسية، التي تشكل للفرد إرثًا من شأنه أن يكون وعيا سياسيا معينا، يترجم في صوره سلوكا سياسيا، فجوهرها الحقيقي يتمثل فيما تقدمه وما تقوم به من دور في تشكيل سلوك الفرد من خلال مؤسساتها[2].

أمّا تأثيرها على السلوك الانتخابي فإنّه يكمن في تدخلها في تكوين الآراء والقيم والاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لأداء استجابات سلوكية محددة، وعليه يتضح أنّ التنشئة السياسية هي محدّد أساسي لمشاركة المواطن سياسيا من عدمها، وإيجابية هذه المشاركة داخل المجتمع أو سلبياتها، على أساس أنَّ مكتسبات المواطن هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي، فيما يتصل بالمشاركة السياسية عامة والمشاركة الانتخابية بشكلٍ خاص، لأنَّ الأولى هي التي تعد المواطن وتؤهله لأن يشارك في

(1) ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق**، ص 91.

(2) شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: الدار المصرية، 1999، ص 140.

العمل السياسي بالصورة والنمط والدرجة التي تتناسق مع طبيعة عملية التنشئة السياسية التي اكتسبها هذا المواطن.

وبهذا المعنى تعدّ أحد المحددات الرئيسية لنمط السلوك الانتخابي، وهي المسؤولة عن تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها المواطن في انتخاب واختيار الحكام وصانعي القرار السياسي والمسؤولين في أي مجتمع من المجتمعات، ثمّ في صياغة طبيعة ونوع الظروف التي يود أفراد المجتمع العيش فيها، ورسم السياسة العامة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، أي إشراك المواطن العاقل البالغ في مختلف مستويات النظام السياسي[1].

ولهذا فإنّ السلوك الانتخابي وما يصحبه من أشكال الاغتراب السياسي –كالعزوف الانتخابي عن أداء الأدوار السياسية المختلفة للمواطن –يتحدد بقدرٍ كبير بما اكتسبه من اتجاهات، وقيم ومعلومات سياسية في مرحلة الطفولة، إذ كشفت كتابات في السلوك الانتخابي درجة التأثير البالغ الذي تمارسه الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة على أفرادها في سلوكهم الانتخابي، حيث لوحظ وجود ارتباط وثيق بين سلوكات الأفراد المواطنين الانتخابية وكذا سلوكات أبنائهم الانتخابية، ولذا اتجه دارسو السلوك الانتخابي إلى التنبؤ بهذا السلوك انطلاقا من معرفة توجهات الآباء وكيفية أدائهم لواجبهم الانتخابي، كما أوضحت هذه الكتابات أن الصلة بين التصويت وبين الأسرة ليست علاقة تلقائية تفرضها عضوية الفرد فيها، وإنّما هي نتيجة لرؤية مشتركة تفرزها المشكلات القائمة[2].

2. الثقافة السياسية:

نظراً للتداخل الموجود بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية –إلى درجة صعوبة الفصل بينهما – فإن دراسة إحداهما تستلزم بالضرورة وجود الأخرى، وما الفصل إلا حاجة منهجية تهدف إلى تحليل كلا المفهومين ودراسة تأثيرهما.

(1) ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق**، ص 92.

(2) **المرجع نفسه**، ص 93.

الفصل الثاني : تأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي

تعد الثقافة السياسية من أهم المداخل إلى فهم اتجاهات الأفراد وميولهم ومعتقداتهم السياسية، وخاصة لدى باحثي العلوم السياسة والتربوية والاجتماعية وعلى وجه الخصوص علم الاجتماع السياسي، لقياس ومعرفة درجة الوعي والتقدم اللذين يتمتع بهما الفرد وكذلك لوضع الحلول اللازمة لتطوير وتنمية تلك الثقافة نحو منحىأكثر في تعزيز المشاركة في الحياة السياسية لدى الأفراد؛ بما يساهم في التوجه نحو الحداثة والديمقراطية.

أولاً: تعريف الثقافة السياسية

يعتبر "جابريالألموند" من أوائل من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في الدراسات السياسية، وذلك في مقالة هدف من خلالها إلى أن يقدم تصنيفا مقارنا للنظم السياسية نشرت عام 1956م، والتي أشار فيها إلى أنَّ«الثقافة السياسية هيعلى صلة وثيقة بالثقافة العامة، فالنظام السياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية محدّدة، كما أنَّ السياسة والسلطة السياسية في أي مجتمع تتأثران أشد التأثُّر بالقيم والمفاهيم والتصورات السائدة»[1].

ويثبت هذا التعريف أنَّ توجهات الأفراد نحو النظام السياسي وأجزاء عناصره جد مهمة إذا ما أردنا فهم كيف سيعمل النظام، كذلك هناك قيم واتجاهات سائدة في أي مجتمع ليست فطرية، وإنّما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساته الأولية (الأسرة والمدرسة)، والمؤسسات الثانوية (الحزب، وسائل الإعلام).

كما حددها "أرشي براون" (ArchicBroun) باعتبارها: «نسقا من المعتقدات الواقعية والرموز المعبرة والقيم التي تحدد الموقف الذي يتخذ فيه العمل السياسي مكانا له»[2]. وبالتالي ينظر إليها كإدراك موضوعي للتاريخ والسياسة والقيم والمعتقدات الأساسية والمعرفة والتوقعات المترتبة على ذلك نتيجة للخبرة التاريخية الخاصة بدور الجماعات.

(1) رعد حافظ سالم، **مبادئ الثقافة السياسية**.عمان: زمزم ناشرون وموزعون، 2012، ص 34.

(2) نشأت أدوار أديب، **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري**.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص 16.

ويعرفها فليب برو (Philip Brou)على أنّها: «تعكس مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للمجموعات بتحديد موقعها في المجال السياسي المركب»[1]. أمّا موريس دوفرجيهM.Duverger فقد عرفها على أنّها «تمثيل للثقافة من حيث جوانبها السياسية»[2].

ونميز من التعريفين أنَّ الثقافة السياسية هي ذلك الكم الهائل من المعارف والمكتسبات التي يتلقاها الإنسان طوال مدة حياته التي تكون في ظل الحياة السياسية.

لقد صار مفهوم الثقافة السياسية يمثل حقلاً معرفيا هاماً بتطور علم السياسة وتقدمه في مجال البحث العلمي، حيث استطاع المشتغلون بالدراسات السياسية وضع بناء نظري بهذا المفهوم بدليل أنّ الذين عرفوا مفاهيم الثقافة السياسية هم من المشتغلين أساسا بالعلوم السياسية وبدرجة أقل علم من الاجتماع السياسي[3].

وبناءً على ما تم طرحه سابقا يجب أن تنسب الثقافة السياسية إلى المحيط العام فهي لا يمكن التعرف على طبيعتها إلا ضمن الواقع الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، والسياسي المحدد الذي يساهم في تشكيل بنياتها واتجاهاتها، كما أنّها لا يمكن أن تتجاهل حصيلة التطور التاريخي والسياسي للمجتمعات والنظم المساعدة على إعطاء صورة واضحة عن المحددات العامة للتوجهات السياسية في ذهنية النخب السياسية ضمن وظيفة النسق السياسي، فهي عملية مكتسبة تشير إلى مجموعة من المستويات الممثلة للقيم والأفكار والتطورات والسلوكيات والاعتقادات السائدة ضمن الوسط الفكري العام.

ثانياً: خصائص الثقافة السياسية

- يتسم جوهر الثقافة السياسية على أنماط القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف الأساسية لأفراد المجتمعبمايلي.

(1) عبد الله أحمد العواملة، خالد شنيكات، "درجة وعي طلبة جامعة البلقان التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها". **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 39، العدد 12، ص 327.

(2) **المرجع نفسه**، ص 327.

(3) المنصف وناس، **المشاركة السياسية في المغرب العربي**. تونس: الدار التونسية، 1990، ص 10.

●الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وعلى الرغم من أنها مستقلة بدرجة ما عن النظام الثقافي العام إلاَّ أنَّها تتأثر به.

●تتسم الثقافة السياسية بكونها نتاج لتاريخ المجتمع من ناحية ولخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة من ناحية أخرى.

●لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتا مطلقا، بمعنى أنها تتعرض للتغيير ويتوقف حجم ومعدل التغيير على عدة عوامل من بينها مدى التغيير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي وحجم التخصصات التي يمكن توظيفها لإحداثه ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد.

●لا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفراده، إذ أنّ هناك دوما هامشا للاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل العنصري، والديانة ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية أو عملية التنشئة الاجتماعية[1].

ثالثاً: أنواع الثقافة السياسية

تختلف أنواع الثقافة السياسية من مجتمعٍ إلى مجتمع آخر، ومن دولة إلى دولة أخرى نذكرها فيما يلي:

أ-الثقافة الضيقة:

يقصد بهذا النمط من الثقافة السياسية أن الأفراد ليس لديهم معرفة جيدة عن الأهداف والغايات السياسية التي توجد في الحياة السياسية، لذلك فإنهم لا يستطيعون تقديم أحكاما صحيحة على تلك الأهداف والغايات السياسية الموجودة في مجتمعهم، ويترتب عن ذلك أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة التي يهدف إليها مجتمعهم. وينطبق ذلك على القيادات السياسية التي يضمها النسق السياسي ، وهذا النوع من الثقافة هو تجميع لبعض السياسات المعزولة اجتماعيا ومؤسساتيا، والمنبثقة عن عدد من الثقافات المحلية المستندة إلى المجتمعات القبلية والبدائية، وإلى العشيرة والعرف

(1) **المرجع نفسه**، ص 14.

والدين، وهذا النوع من الثقافة أيضا لا يرتقي إلى الحد الذي ينتج عمّا يطلق عليه اسم الثقافة السياسية الوطنية، وقد ظهر هذا النوع في العديد من الدول الجديدة التي تضم مجالات غير متجانسة لا تحدث أي نوع من التكامل[1].

ب-ثقافة الخضوع:

يكون في ظلها المواطن واعيًا بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال، ولكن ليس له إلا شعور ضئيل بتطور المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصيا، وتكون المؤسسات في ظل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة لحاجات الأفراد[2].

ج-ثقافة المشاركة:

هذا النوع من الثقافة على العكس تماما من النوعين السابقين، حيث يعتقد المواطنون أنّ لديهم فرصا أكثر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، وأنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم على سبيل المثال عن طريق الانتخابات والمظاهرات، وعن طريق الأحزاب وجماعات الضغط السياسي. وبذلك يكون موقف الأفراد في هذا النوع من الثقافة السياسية موقفا إيجابيا يجد الفرد نفسه فيه جزءًا مهما من العملية السياسية يؤثر فيها ويتأثر بها، لذلك يجب إصلاح البناء السياسي وإنجاح عملياته التي تؤدي إلى رسم السياسات العامة، بالإيجاب أو بالرفض، حسب صحة أيٍّ منهما في مجاله المحدد، وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية[3].

رابعاً: الثقافة السياسية والسلوك الانتخابي

انطلاقاً ممّا تم سرده فيما يخص الحديث عن المشاركة الانتخابية، فإنّه لم يتم الخروج عن مفهوم الثقافة السياسية ودورها في تحديد السلوك الانتخابي، لأنّ الانتخابات عملية مهمة في الدولة الديمقراطية، فهي تمثل التعبير الرمزي الأهم عن ديمقراطية المجتمع وعن مدى نضج ثقافته السياسية، فتدني المعرفة

(1) مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**.طرابلس: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص 184.

(2) **المرجع نفسه**، ص 185.

(3) **المرجع نفسه**، ص 185، 186.

السياسية لدى المواطنين يشكل عائقا أمام عملية المشاركة السياسية، وهذا ما ينعكس على السلوك الانتخابي[1].

لذلك فإنّ السلوك الانتخابي يتغير ويتبدل وفقا لطبيعة الثقافة السياسية السائدة المتناقلة، ففي ظل الثقافة السياسية الهامشية الانعزالية التي تشيع عادة في الجماعات القبلية وفي المناطق المنعزلة –أين يفقد المواطن أدنى المعلومات عن النظام السياسي وطريقة سيره– ينتشر سلوك الامتناع اللاعقلاني الناتج عن غياب المعلومات وقلة الوعي الكافي لدى المواطن، والثقافة السائدة في حد ذاتها تشجع على عدم المشاركة[2].

أمّا في كنف الثقافة السياسة الخاضعة، "ثقافة الخضوع" فالسلوك الانتخابي قد يتخذ شكلين،إما التصويت اللاعقلاني العشوائي –لاعتقاد المواطن بعدم جدوى إمكانية التأثير في السلطة السياسية– أو التصويت الإكراهي نتيجة خضوع المواطن للنظام السياسي.

وللسبب ذاته قد يتخذ الامتناع العقلاني كل أشكاله، بينما في المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة المشاركة فإنها تؤكّد على ضرورة وجود سلوك انتخابي في شكل التصويت العقلاني الناتج من الإحساس بالفعالية والقدرة على التغيير والتأثير في نتائج العملية الانتخابية. وإذا كانت الثقافة الانتخابية التي تعد جزءًا من الثقافة السياسيةوالتي قد تتمثل في حمل المواطن لبطاقة الانتخاب ومشاركته في عملية الاقتراع فإنها تعد أشمل من ذلك لأنها تتضمن واقع الوعي والمعرفة والإدراكات والقناعات السياسية التي تُمكن الناخب من الاختيار العقلاني الحر، بعيدًا عن أي ترغيب أو ترهيب من الأطراف داخل العملية السياسية أو خارجها، أي التحرر الكامل من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية الجهوية، والانتماء والولاءات القبلية والعشائرية وغيرها عن إدلاء الناخب بصوته، وهذا يعني أن الثقافة الانتخابية لا تكتفي بقبول وجود الآخر المختلف فكريا وسياسياوتنظيميا فحسب، بل تتعداه لتتقبل حق الخصم في الدفاع عن رأيه والتعبير عن نفسه بحرية[3].

---

(1) ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق**، ص 97.

(2) **المرجع نفسه**، ص98.

(3) كمال المنوفي، حسين توفيق، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير**.القاهرة: [د.د.ن]، 1994، ص941.

وبالتالي تتضح العلاقة من خلال ارتباط المشاركة السياسية ارتباطا وثيقا بنوع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وهذا ما ينعكس على السلوك الانتخابي، فإذا كانت الثقافة السياسية تتصف بالخضوع والشك وعدم الثقة بالسلطة وتسودها حالة من الاغتراب، فإن الحديث عن السلوك الانتخابي وترقية المجتمع هدر للوقت والجهد لا غير، أمّا إذا كانت الثقافة السياسية تتميز بالمشاركة والإيجابية وتحمل قيم الولاء والانتماء للسلطة فإن تحقيق المشاركة السياسية على أرض الواقع يصبح من الأمور الممكنة وغير المستحيلة[1].

(1) نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية". **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد 08 جوان، 2012، ص 33.

3. الأحزاب السياسية:

الحزب هو الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي، ومن ثمّ فهو موجود في معظم دول العالم، باعتباره أحد البنى المحورية السياسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع، ويمارس من خلال هذا الموقع وظائفا وأدوارا عديدة عامة بالنسبة للحياة السياسية بأسرها، وفي مختلف مراحل وعمليات التنمية القومية الشاملة أيضا.

أولاً: تعريف الأحزاب السياسية

تعددت المفاهيم المعطاة للحزب السياسي، لذلك فقد طرح الباحثون عدة تعاريف للأحزاب السياسية منها:

يرى لاسويل وكابلان Kablan&Laswell أن: «الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات»[1].

بمعنى أنّ الأحزاب السياسية هي قوى مدنية وسياسية طوعية معينة منظمة، تضم مجموعة من الأفراد يشتركون في أفكار وتصورات معينة، تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة.

ويرى سيجموند نيومان Sigmund Neuman أنّ «الحزب هو تنظيم للعناصر السياسية النشطة في المجتمع، والذين عادة ما يتنافسون سعيا للحصول على التأييدالشعبي»[2].

هناك أيضاً تعريف أبستن Apstein أن: «الأحزاب السياسية هي نتاج تلاقي عوامل عديدة، وهي أحد العناصر المؤثرة على الحياة السياسية»[3]، أي أنّ الأحزاب يمكن النظر إليها باعتبارها نظاما فرعيا ضمن النظام السياسي الكلي يؤدّي وظائف وأدوارا معينة.

---

(1)Lasswell&Kaplan, **Power and Society**. New Haven :Yole University press, 1950, p169.

(2) SigmundNeumann, **Modern Political Parties**. Chicago : Chicago Press, 1966, p 395.

(3) Apstein Leon, **Hand book of political Science, Nor Governmental political**. New York :addisiowesley publishing coup, 1975, p 235.

أمّا ماكس فيبر Max Weber فيرى أنّ « الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء»[1].

في ضوء هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للحزب السياسي بأنّه: وجود اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أوالتأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواءً عن طريق العملية الانتخابية أومن دونها.

ثانياً: أهداف الأحزاب السياسية

أ-الأهداف الرئيسية:

إنّ معظم الأحزاب في العالم تهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة، وفقا للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع، فإذا لم تتمكن من ذلك فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف قريبة من أهدافها، أو أنّها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة والسعي للتأثير عليها لتحقيق تلك الأهداف، وقد تحاول بعض الأحزاب الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية، كالانقلاب العسكري والثورة الشعبية، ولكن عليها أن تُصبغ على تلك الحالة شرعية ديمقراطية عبر إجراء انتخابات حرة والسماح للأحزاب الأخرى بالتنافس معها، رغم أن ذلك حالة نادرةسيما في الدول النامية، أو دول عالم الجنوب حيث تكثر الانقلابات العسكرية[2].

ب-الأهداف العامة: ويمكن إجمالها فيما يلي:

- حماية البلاد من العدوان الخارجي.
- تحقيق السلام والوئام في الداخل.
- مراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان أوجه الخطأ لمعالجتها،وأوجه الصواب لتأييدها.

(1) Max Webern, **the Theory of Social and Economic organization**. New York : The Free press, 1947, p 407.

(2) قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 265.

– نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب والشعب عبر الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الحزبية واللقاءات وإصدار البيانات ومذكرات الاحتجاج والتظاهرات الشعبية، كذلك تحديث وترشيد السلطة واستبدالها من سلطة تقليدية (دينية وعائلية وعرقية) إلى سلطة سياسية موحدة.

– ترشيح الأفضل والأصلح من أعضاء الحزب للانتخابات المحلية والنيابية لتمثيله في المجالس المحلية والنيابية.

– تمكين الشعب من التعبير عن إرادته ومعتقداته بصورة فعالة ومنظمة[1].

ج–الأهداف القومية :

إذا كان الحزب قوميا فإنّ أهدافه تتلخص فيما يلي:

– تحقيق الوحدة القومية سواءً بين دول تنتمي إلى أمة واحدة كالأمة العربية، أو إذا كانت الأمة مجزأة بين دول تحتل أراضيها.

– الكفاح السلمي أو المسلح لتحقيق هدف الوحدة أو الانفصال عن دول محتلة.

– نشر الوعي القومي بين جماهير الأمة.

إضافة إلى ذلك هناك أهداف دينية تتمثل في إقامة دولة دينية من الدول المنتمية إلى دين واحد، كذلك نشر الوعي الديني بين أبناء الدين الواحد.

وهناك أهداف دولية تتمثل في:

– التعاون بين الدول على أساس المصلحة المتبادلة.

– إقامة مجتمع إنساني واحد وفقا لأيديولوجية الحزب.

– التعاون مع الأحزاب الأخرى في العالم، سيما إذا كانت أهدافها متقاربة [2].

ثالثاً: دور الأحزاب السياسية في التأثير على السلوك الانتخابي

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 266.

(2) **المرجع نفسه**، ص 267.

تؤدي الأحزاب السياسية عددا من الأدوار العامة تشترك فيها جميع الأحزاب بغض النظر عن موقعها في السلطة أو المعارضة في الدول المتقدمة أو النامية، وهي وظيفة التجنيد السياسي، تنظيم المعارضة، التنشئة السياسية، تجميع المصالح، المشاركة السياسية، وظيفة التعبئة، ويتلخص دور الأحزاب السياسية في التأثير على السلوك الانتخابي في النقاط التالية:

أ-التجنيد السياسي:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، والمقصود بها العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد بالأدوار السياسية النشطة، أي التجنيد السياسي للقادة السياسيين، فإذا ما فاز الحزب في الانتخابات يترتب على ذلك توليه مقاليد الحكم في الدولة، ولذلك يقوم باختيار الكوادر السياسية الحاكمة، كما يقصد به تجنيد النخبة السياسية، والتي تضطلع بها الأحزاب كلها، حاكمة كانت أو في المعارضة[1].

وتقوم الأحزاب بهذه الوظيفة من خلال التعيين أو عبر الانتخابات، ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة إلى ثلاث مستويات، أولها مستوى القيادة السياسية القومية، حيث يسعى المواطن من خلال الحزب إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي، ثانيها مستوى الوظائف الحكومية وثالثها مستوى الوظائف الحزبية.

ب-تنظيم المعارضة:

إنَّ الهدف الأساسي لأي حزب هو الوصول إلى السلطة، وإذا خسر الحزب في الانتخابات فهو يحاول التأثير على قرارات الحكومة، ويكون ذلك من خلال قيامه بدورٍ هام في الحياة السياسية وهو تنظيم المعارضة، وتعد تلك الوظيفة من أقدم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب، فهي تهدف إلى نقد الأحزاب للسلطة التنفيذية والرقابة على الإدارة وإسماع السلطة للمطالب، وطرح البدائل والحلول التي تتوافق مع مبادئها وأفكارها.

(1) بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د ت ن]، ص 72.

فبرنامج المعارضة وما توجهه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لا مناص منها في كل نظام ديمقراطي، حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها واعتمادا على ما تملكه من وسائل للضغط على الحكومة أن تستجيب لرغبات الجماهير في التغيير والتعديل، دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر، مما يترتب عليه إمكانية حدوث التغيير في نطاق الشرعية، وهو ما يطلق عليه استمرارية المؤسسات الدستورية[1].

ويتعين على أحزاب المعارضة، وهي تمارس وظيفتها في مراقبة الحكومة أن يتناسب هذا النقد والظروف التي تمر بها البلاد، وألاَّ يؤدَّي إلى الإخلال بقواعد الشرعية الدستورية، فالأحزاب تهدف من خلال تنظيمها للمعارضة تحقيقالاستقرار في الحياة السياسية، وتحول دون استبداد الحزب الحاكم، وتساعد على توعية الرأي العام[2].

ج-التنشئة السياسية:

تشير إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته، فهي آلية للتأثير على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، سواء بتعديلها أو بخلق ثقافة سياسية جديدة، وفي كل الأحوال تلعب التنشئة السياسية دوراً هاما ومحوريا في تحديد وصياغة المدركات السياسية للفرد وتشكيل وعيه، ومن ثمّ تحديد سلوكه السياسي وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية. وتقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية بدءًا من الأسرة مرورا بجماعة الرفاق والأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة فالحزب إذن يقوم بنوعين من التنشئة السياسية، أولها تعزيز وتقوية الثقافة السياسية السائدة وثانيها خلق ثقافة جديدة أو إدخال تغيير هام في أنماط الثقافة السياسة السائدة، وعندما تقوم الأحزاب بالتنشئة فهي تقدم خدمات سياسية واجتماعية كبرى للمواطنين تتمثل أساسا في تكوين وتوجيه الرأي العام، كذلك تكوين الكوادر السياسية[3].

د-تجميع المصالح:

---

(1)**المرجع نفسه**، ص 73.

(2) **المرجع نفسه**، ص 74.

(3) إبراهيم فؤاد عبد المقصود، **الأحزاب السياسية على المستوى المحلي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 253.

وهي وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل سياسية عامة، ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية وتلقي الشكاوي والمطالب من التجمعات النقابية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني، فالحزب يقوم بتحديد أولويات القضايا العامة، ويختار واحدة أو أكثر من القضايا العديدة التي تواجه المجتمع حسب إلحاحها وأهميتها، ثم يضمها إلى برنامجه الانتخابي أو يجعلها محوراً لحملاته الدعائية.

والأحزاب تساهم في تجميع المصالح من خلال غرس قيم سياسية عامة في مواجهة التعددية الاجتماعية والثقافية، فوجود الأحزاب يعتبر أفضل طريقة لممارسة الديمقراطية، حيث تترجم هذه الانقسامات الاجتماعية البارزة في هيئة أحزاب سياسية متنافسة، تمثل مطالب هذه الجماعات عبر وسائل مؤسسية فاعلة في النظام السياسي، كما تقوم بالربط بين المصالح الخاصة للأفراد وتوجيههم نحو المصالح القومية، ومساهمتهم في صنع القرارات الجماعية التي تهم كافة المواطنين[1].

و-المشاركة السياسية:

تقوم المشاركة السياسية بمختلف الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع المدني بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، وتتمثل هذه الأنشطة في التصويت والبحث عن المعلومات والمناقشات وحضور الاجتماعات والمساهمة بالمال والاتصال بالشخصيات الرسمية، والعضوية في الأحزاب والمشاركة في الحملات الانتخابية والدعاية والمنافسة لصالح الحزب أو لصالح المجتمع عامة[2].

وتعكس المشاركة السياسية -إيجابا أو سلبا- أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية، وتعد معياراً لنمو النظام السياسي، ومؤشراللديمقراطية.

كما تقومعلى تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، أو التأثير فيها، واختيار القادة السياسيين،و تعد المظهر الرئيسي للديمقراطية.

---

(1) إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**. القاهرة: حزب التجمع الوطني، 1995، ص21.

(2) عزيزة محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 30.

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية، فهي تقدم للناخبين المرشحين –لتولي وظائف نيابية وإدارية– البرامج السياسية والطرق السلمية لتنفيذها، كما تمدهم بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال[1].

ن–التعبئة السياسية:

هي العملية الديناميكية الأولى في حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، وتتمخض عادة عن تغيرات جذرية عميقة في حاجات الجماهير ومتطلباتها، فضلاً عن زيادة وعيها السياسي وعدد المهتمين بالأمور السياسية والمتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية والحياة السياسية بوجهٍ عام. فهي إذن تقتضي تطوير أو استحداث العديد من البنى الرسمية وغير الرسمية التي تمكنها من الاستجابة للحاجات المتنوعة والمتغيرة للجماهير، وتهيئة الفرصة أمامها كي تشارك في الحياة السياسية بشكلٍ إيجابي وفعال.

ومن هنا يعتبر الحزب متغيرا تابعا لعملية التعبئة الاجتماعية، أي مظهرا من مظاهر التطور السياسي المترتب على هذه العملية ومستلزما وظيفيا تقتضيه ضرورات التفاعل مع التغيرات السياسية الناجمة عنها[2].

و انطلاقا مما سبق يتضح أنّ ارتباط الحزب بعملية السلوك الانتخابي على نحوٍ وثيق ومؤثر من عدة نواحٍ ولعدة أسباب أيضا، فهو من ناحية يعدُّ أحد نتائج هذه العملية، ومن ثمّ يعتبر متغيرا تابعاً لها. وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكنزمات الأساسية المؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيرا مستقلاً عنها. ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والسلوك الانتخابي أمرا مؤكدا لا مراء فيه، فالسلوك الانتخابي كعملية اختيار تنطلق من أيديولوجية سياسية معينة بغية تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية. والعملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود الحزب كمنظمة سياسية تناط بها، والقيام بعملية التعبئة الاجتماعية اللازمة بحشد الجماهير وراء الأهداف والقيم والتوجهات السياسية والسلوكية التي تنضوي عليها.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 30.

(2) السيد عبد الحليم الزيات،التنشئة السياسية. **مرجع سابق**، ص 152، 153.

4. الأيديولوجية السياسية:

إن مصطلح الأيديولوجية اكتسب أهمية خاصة منذ السنوات التي عقبت الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على العالم الحديث، كما يؤكّد الكثيرون أنَّ الأيديولوجية كمصطلح قد شغل مكانة حقيقية في مطلع القرن التاسع عشر بعد أن أسهمت الماركسية في بلورته، وبالتالي كشفت عن مشكلة الأيديولوجية ووضعتها في صيغتها الأصلية.

ولفهم موضوع الأيديولوجية السياسية وتوضيحه يجب أولاً تحديد المفهوم والتطرق لخصائص الأيديولوجية السياسية، ثمّ الحديث عن تأثير هذه الأخيرة على السلوك الانتخابي.

أولاً: تعريف الأيديولوجية السياسية

قبل التطرق إلى تعريف الأيديولوجية السياسية يجب معرفة ما هي الأيديولوجية .

وبالتالي يشير مصطلح الأيديولوجية إلى: «نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية على حدٍ سواء، يسعى في عمومه إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد والجماعات»[1].

وبالتالي يدل هذا التعريف على توضيح الدلالات المختلفة والمتنوعة للمصطلح التي اكتسبها من الأنساق الفكرية العديدة، التي عملت على إظهار مدى التوازن بين الجانبين الواقعي والأخلاقي، بوصفهما يمثلان مقومات الأيديولوجية.

عرف جان جاك شفاليه الأيديولوجية السياسية "بأنها نظام منسجم، أو منتظم من الأفكار أو التصورات الفكرية القابلة لتحديد الطبيعة الإنسانية في إطار اتجاهٍ معين"[2].

(1) محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي (السياسة والمجتمع في العالم الثالث)**. ج3.القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2012، ص 149.

(2) غازي فيصل حسين، **مرجع سابق**، ص 142.

أمّا بالنسبة لريمون أرون فقد عرف الأيديولوجية السياسية بأنّها: "ذات هدف شعوري كامن، تحاول تقديم البراهين أكثر من الإقناع، فهي تتكون من مجموعات فكرية –شعورية تنتظم في إطارها –بطريقة منهجية– الوقائع، والتحليلات والقيم"[1].

كذلك استخدام مصطلح الأيديولوجية يميل إلى اعتبار الأيديولوجية محصلة عدّة عناصر، فهي لا تدل فقط على المعتقدات التي توجد لدى الناس أو نسق القيم، أو محصلة الأهداف والمعايير، وإنّما تتضمّن كذلك كل هذه الجوانب مجتمعة، بالإضافة إلى النظرة التي يتبناها الإنسان نحو الأشياء والتصور الذي يطوره على العالم المحيط به، وهي في نفس الوقت تشير إلى مجموعة الخبرات والأفكار والآراء التي يستند إليها في تقييمه للظواهر المحيطة به[2].

أمّا بالنسبة لكارل مانهايم Karl Mannheim فتناولموضوع الأيديولوجية في مؤلفه الشهير "التعبير عن الأيديولوجية واليوتوبيا" بحيث قال في هذا الصّدد أنّ كل الأنساق الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية إلى الدفاع عن الوضع الراهن وإيجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى أيديولوجية، فهي أنظمة ثابتة ودفاعية ولدينا نوعان أساسيان من الأيديولوجية هما الخاص والعام.

فالخاص يمكن أن يتراوح بين الكذب الوجداني الشعوري والخداع النفسي، ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية، أي أن الفرد الذي يؤمن بالمعنى الخاص للأيديولوجية يمكن أن يكون قادرا على التفكير بأسلوبٍ آخر، إذا كان راغبا في رفض تحيزاته، واستبعاد أغراضه وتعصباته، فكان المفهوم الخاص للأيديولوجية يشير إلىتلك الشكوك التي توجد لدينا دائما إزاء الآراء والأفكار والتصورات التي يتقدم بها المعارضون لنا، بحيث يترتب على ذلك بالضرورة عدم القدرة على إدراك الواقع الاجتماعي إدراكا متكاملاً وحقيقيا، ويتجلى الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلي للأيديولوجية[3].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 142.

(2) جون بلومياناتز، **الأيديولوجية (مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي)**. (تر: إسماعيل علي سعد).القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 58.

(3) محمد علي محمد، **مرجع سابق**، ص 150.

بينما تحاول الأيديولوجية السياسية بالمفهوم الشامل أو الكلي إعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية، أي إعادة بناء الخلفية النظرية التي تستقر وراء الأحكام الشخصية للأفراد فتتضح بذلك المظاهر النفسية الجماعية للأيديولوجية، والواقع أنَّ نظرية "مانهايم" –عن الأيديولوجية الشاملة أو الكلية –توازي تماما تصوره لعلم اجتماع المعرفة، وهنا بالذّات يكمن مصدر قوتها وفائدتها بالنسبة للسياسة والفلسفة في آنٍ واحد[1].

ثانياً: خصائص الأيديولوجية السياسية

استخدم روبرت لينRobert Lane مصطلح الأيديولوجية السياسية لكي يعني به مجموعة مفاهيم مرتبطة بالخصائص التالية:

أ– أنها تعالج تساؤلات مثل : من هم أولئك الذين سيصبحون حكاما؟ وكيف سيتم اختيارهم و ما هي المبادئ التي سوف يستندون عليها في ممارسة الحكم؟

ب– إن هذه المفاهيم تمثل عموما نوعا من الجدل أو الحوار بين وجهات نظر متعارضة.

ت– أنها في مجموعة تؤثر في قيم الحياة الرئيسية.

ث– أنها تتضمن برنامج للدفاع عن النظم الاجتماعية الأساسية أو إصلاحها أو هدمها.

ج– أنها ذات طابع معياري وأخلاقي على مستوى الشكل والمحتوى .

ح– أنّها في جانب منها تمثل تبريرات لصالح الجماعة، دون أن يعني ذلك كل الجماعات.

خ– أنها بالضرورة جزء من سياق أشمل يتضمن نسق الاعتقاد بأكمله ومن ثمّ فالأيديولوجية السياسية تنطوي على نفس الخصائص البنائية المميزة لهذا النسق[2].

وعلى ضوء ما سبق ذكره نستطيع القول بأن الأيديولوجية هي مجموعة قيم أساسية ونماذج للمعرفة والإدراك ترتبط ببعضها، وتنشأ صلات بينها وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية السياسية تتصبّ أساسا على توزيع القوة السياسية وتعالج مسائل مثل شرعية السلطات وأسس القيادة.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 150.

(2) هشام محمود الأقداحي، **قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي**.القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 95.

ثالثاً: تأثير الأيديولوجية السياسية على السلوك الانتخابي

تعد الأيديولوجية على غرار المؤسسات، عنصرا جوهريا في النظم السياسية، فإذا كانت المؤسسات هي الوسائل التي تتوصل الدولة عن طريقها إلى امتلاك قوة السيادة وممارستها والحفاظ عليها فإن الأيديولوجية تشكل الأساس الذي ترتكز عليه المؤسسات، لأنَّها تبين أهدافها ودوافعها، وهذا يعني وجود علاقة تبادلية، وتفاعلية بين المؤسسات والأيديولوجيةحيث تتسم الأيديولوجية بعنصرين أساسيين: الأول: نظري يؤلف منظومة من الأفكار حول المجتمع، الثاني: عملي يطرح منهجا متكاملاً لتحقيق الأفكار،لأن هدف الأيديولوجية السياسية هو التطلع للسيطرة إلى السلطة وممارستها وبالتالي قد تنعكس فعاليتها في شكل مشاركة سياسية تستطيع أن تؤثر في السلوك الانتخابي للفرد، كذلك كل أيديولوجية تطمح لأن تكون ذات فاعلية بحيث عليها أن ترتبط بالسلطة لكي تأخذ طابعا سياسيا، فجوهر جميع الأيديولوجيات السياسية يكمن فيالنزوع نحو السلطة[1].

فالأيديولوجية بقدر ما هي منظومة من الأفكار هي أيضا محصلة لعدة عناصر: تتمثل في المعتقدات، القيم، المعايير، إذ تصاغ الرؤية الشمولية، وتحدد المواقف، وتتخذ الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والمنظمات، وبذلك تحدد الأيديولوجية الاتجاهات العامة للعمل الاجتماعي المشترك وتطرح نمطا للمجتمع الشرعي وطبيعة منظماته، وتحدد طبيعة السلطة الديمقراطية مع عرض لأهداف المجتمع والوسائل المؤدية لتلك الأهداف.

عموماً فإن تأثير الأيديولوجيات على السلوك الانتخابي وأهميتها بالنسبة للحياة السياسية للفرد أنها تزوده بالتوجيه الشامل لحياته، وتضع أمامه الأهداف والمهام مثلما تمده بالدوافع لتحقيق هذه الأهداف وإنجاز تلك المهام، وهي التي تبين له مراتب من القيم لأفعاله بحيث يحمله هذا النظام القيمي على تبني المواقف الثابتة واتخاذ القرارات،فالسياسيون ليسوا وحدهم الذين يعيشون على الإيمان بالأيديولوجيات[2].

(1)غازي فيصل حسين، **مرجع سابق**، ص 143.

(2) هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص 114.

المبحث الثاني: محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي

1. مفهوم الانتخابات:

تعتبر الانتخابات مؤشرا سليما على التحول المجتمعي والتطور الديمقراطي الذي تمر به المجتمعات وتتقدم من خلاله الشعوب، وهي مظهر حضاري كبير في العديد من الدول والبلدان المتقدمة، كذلك يعد الانتخاب أساس المبدأ الديمقراطي وخاصة في صورته شبه المباشرة، فهو قاعدة للنمط الديمقراطي والطريقة المتبعة لتعيين الحكام.

أولاً: تعريف الانتخابات

أ-التعريف اللغوي للانتخاب:

الانتخاب في اللغة العربية من فعل انتخب الشيء أي اختاره، والانتخاب هو أيضا الاختيار والانتقاء، فانتخب الشيء أي اختاره، ومنه النخبة من الناس لأنهم منتخبون يعنيمنتقون[1].

ب-التعريف الاصطلاحي للانتخاب:

هناك العديد من التعريفات للانتخاب، نذكر منها:

«الانتخاب هو تلك الطريقة أو الآلية التي يساهم بها أعضاء المجتمع في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة سواءً بطريقة مباشرة أوغير مباشرة»[2].

وهناك من عرفه بأنه: «ذلك الإجراء الذي بمقتضاه يقوم أفراد الشعب الذين تتوافر فيهم الشروط التي حددها الدستور والقانون في كل دولة تبعا لظروفها الخاصة، والاتجاهات الدستورية والسياسيةالسائدة فيها،

(1) سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1988، ص 144.

(2) ناصر الشيخ علي، **دور المنظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**.القدس: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 27.

باختيار ممثلين عنهم ممن تكون أعمالهم وتصرفاتهم وأهدافهم متوافقة مع رغبات الشعب، بحيث يباشر هؤلاء النواب السلطة العامة نيابة عنهم»[1].

أو هو عبارة عن «وسيلة لتحقيق النظام الديمقراطي لمفهوم حكم الأغلبية، فهو الوسيلة المتعارف عليها عالميا لتحقيق المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام»[2].

كما يمكن تعريفها بأنها: «تلك العملية التي يقوم المواطنون بواسطتها –وبشكل دوري حسب القانون – باختيار ممثليهم لاستلام مناصب السلطة التشريعية أو التنفيذية أو المؤسسات المحلية. وذلك من خلال التصويت والذي يعد وسيلة هامة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات التي تخصهم»[3].

بمعنى أن العملية الانتخابية تتم عن طريق التصويت، وهو قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو في بعض مناصب اتخاذ القرارات، وغالبا ما يجرى التصويت ضمن عملية انتخاب تتم على المستوى الوطني أو المحلي.

ثانياً: أهمية الانتخابات

تكمن أهمية الانتخابات في أنها:

- إضفاء الشرعية: حيث تعطي الانتخابات للهيأة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع.
- توفر المشاركة: تقدم الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين للمشاركة السياسية من خلال حقهم القانوني في التصويت والترشيح.

---

(1) عفيفي كامل عفيفي، **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)**. الإسكندرية: دار الجامعيين لطباعة فروست والتجليد، 2002، ص 448.

(2) الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 212.

(3) **المرجع نفسه**، ص 213.

•تتيح حرية الاختيار: حيث تعطي المواطنين الفرصة لاختيار الشخص المناسب لإدارة الشؤون العامة.

•المراقبة والمتابعة: حيث يمكن للمواطنين مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة والتأكيد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام الذين انتخبوهم.

•فالانتخابات تعمل على الحد من ثقافة القوة لتحل محلها قوة الشرعية، فهي ثقافة للتقدم وذلك لما لها من دور كبير في خلق النضج السياسي، والوعي الفكري بشكل متبادل بين المواطن ومن ينوب عنه ويمثله، أي بين المرشح والناخب، فهي تدفع الطرفين تجاه العمل المشترك لتبني إستراتيجيات وخطط التنموية لصالح الوطن.

•المساواة بين الناخبين: إن القوانين المعمول بها تؤكد على مبدأ المساواة، مما يعني عدم وجود أي تمييز بينهم، فما يتعلق بممارستهم لحقهم في الانتخاب سواء على أساس الجنس أو العرق...إلخ، ويؤكد هذا الأمر –وهو المساواة بين الناخبين – أن الشروط التي يجب توافرها في الناخب هي شروط عامة، يمكن أن تتوافر في جميع المواطنين، وتتمثل في شروط الجنسية والعمر[1].

ثالثاً: وظائف الانتخاب

تتمثل وظائف الانتخاب عموما فيما يلي:

•تعتبر التنظيم القانوني لمبدأ الشرعية، الذي يكفل ممارسة السلطة والتداول السلمي لها باسم الشعب، والتفويض الذي نحصل عليه والانتخاب يجعل منها عنوانا للدولة الشرعية.

•لذلك فإن ارتباط الانتخاب بالديمقراطية ارتباطا مباشرا وثيقا في العصر الحديث جعل منه الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة وتولي الوظائف العامة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، وبذلك تتحقق المشاركة السياسية بجميع أفراد الشعب، لذلك فإنَّ المشاركة السياسية ضرورية من حيث تمكين المواطن من توجيه السياسة العامة ووضع القرار السياسي.

(1) مصطفى أبو زيد فهمي. مبادئ الأنظمة السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص 99.

•تُعد عملية الاقتراع أيضا آلية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول الديمقراطي، ونقل رغبات ومطالب المواطنين ومحاسبة شاغلياالسلطة بشكلٍ دوري ضمانًا لتقاسم السلطة بين مختلف الجماعات وفقا لأوزانهم النسبية، أي تجديد دوري للنخبة، وبذلك تمثل إحدى صور الرقابة الشعبية على السلطة.

•بالإضافة إلى ذلك بعد صدور نتائج الانتخابات ستكون هناك حكومة (سلطة تنفيذية) تعمل على استقرار البلاد من الناحية الدستورية والسياسية والإدارية، وأيضا وجود برلمان (سلطة تشريعية) تسن القوانين، بحيث يبرزان كسلطات دستورية يتحقق بهما مبدآن هما: الاستقرار السياسي وإمكانية الأداء الحكومي والإداري[1].

رابعاً: طبيعة الانتخاب

لقد اختلف الفقهاء فيما بينهم حول التكيف القانوني للانتخاب، فمنهم من ذهب إلى أنّ الانتخاب حق ، ومنهم من ذهب إلى أنّ الانتخاب واجب، وبعضٌ يجمع بين الحق والواجب، وهناك من يذهب إلى أن الانتخاب سلطة قانونية.

ولقد انقسم الرأي فيما يتعلق بطبيعة حق الانتخاب إلى النظريات التالية:

أ-نظرية الانتخاب حق شخصي (ذاتي):

ذهب أنصار هذه النظرية إلى قرار حق الانتخاب لكل فرد يتمتع بصفة المواطنة على أساس المساواة بين الأفراد في المجالين المدني والسياسي، وبما أن كل فرد يتمتع بصفة المواطنة فإنّه يمتلك جزءًا من هذه السيادة، وبالتالي يكون لكل فرد حق الانتخاب وبواسطة هذا الحق بالإمكان ممارسة السيادة[2].

ويضيف أنصار هذا الاتجاه أنّ حق الانتخاب من الحقوق الطبيعية للفرد التي لا يجوز حرمانه من استعمالها، إلا إذا كان غير قادر على مباشرتها كما هو الحال بالنسبة للقاصرين وعديمي الأهلية[3].

كما تترتب على الأخذ بهذه النظرية نتيجتان هامتان:

(1) عمر نهاد عطا حمدي، **أثر نتائج الانتخابات**.القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 20، 21.

(2) عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري** [د م ن]: الدار الجامعية، 1993، ص 211.

(3) عفيفي كامل عفيفي، **مرجع سابق**، ص 211.

أ- الأخذ بالاقتراع العام دون الاقتراع المقيد، وهذا يعني أنّ كل شخص يتمتع بصفة المواطنة له الحق في الاشتراك في عملية التصويت وعدم حرمان أي شخص إلا في حالات استثنائية يجيزها القانون من قبيل «عديمي الأهلية »، وليس هناك أي مجال لتطبيق الاقتراع المقيد أي اشتراط النصاب المالي والكفاءة العلمية.

ب- الاقتراع الاختياري (الجوازي): وذلك بإعطاء الحرية للناخب لمباشرة الانتخاب أو عدم مباشرتة دون أي إلزام قانوني، وهذا يعني أن هدف الديمقراطية يتمثل في اشتراك أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب بغية إضفاء الشرعية بوصفها حكم الأغلبية، ولكن مع هذا فانّه من غير المتصور إعطاء هذا الحق لكل شخص سواءً كان مجنونا أم طفلاً، حيث حرمان هذه الفئات لا يخالف النظام الديمقراطي وإن كان في كل مجتمع لابد وأن يكون عدد الذين يتمتعون بحق الانتخاب أقل بكثير من عدد أفراد الشعب، أي بعبارة أخرى توجد دائرتان، دائرة الناخبين ودائرة الشعب وإن الدائرة الأولى أضيق من الثانية، وكلما وجد تقارب بين الدائرتين، كان النظام ديمقراطيا[1].

ت- وفي حالة ما إذا توافرت في المواطن شروط الناخب فإنه يتمتع بالحقوق السياسية ومنها حق الانتخاب، غير أن ممارسته هذا الحق تستلزم أن يكون اسم الناخب مقيدا في إحدى جداول الانتخاب، وعلى هذا الأساس فإن القيد يعد شرطا لممارسة هذا الحق، وليس شرطا لاكتساب هذا الحق لأنه يوجد بمجرد توفر صفة المواطنة في الشخص[2].

ب-نظرية الانتخاب وظيفة (واجب اجتماعي):

يذهب أنصار هذه النظرية إلى القول بأن الانتخاب يجمع بين فكرتي الحق والوظيفة، كما هو الحال في سائر الحقوق السياسية التي أساسها أنها حقوق فردية وخاصة حق الانتخاب والقول بأن الانتخاب وظيفة وليس حقا طبيعيا للفرد، فإنه يؤدي إلى أن يكون من حق الدولة أن تحده أو تقيده، كما تحدد الشروط التي

(1) **المرجع نفسه**، ص 212.

(2) محمد سليم محمد عزوي، **الوجيز في نظام الانتخابات**. عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 18.

يلزم توافرها في هيئة الناخبين، بحيث تنحصر في فئات معينة ولا تتحقق المساواة بين المواطنين في الحرية السياسية، أي أنه يجوز الأخذ بالاقتراع المقيد وهو ما يسمح به مبدأ سيادة الأمة[1].

وعلى هذا النحو يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأفراد حال قيامهم بالانتخاب لا يزاولون حقا من حقوقهم، إنما يزاولون وظيفة أو خدمة عامة للأمة، مقتضاها اختيارالأشخاص لمزاولة شؤون السلطة، ومن ثمّ يلتقي أصحاب هذا الاتجاه في التكييف مع القائلين بنظرية سيادة الأمة التي تسند السيادة للأمة كلها كمجموع، وتضع على عاتق الناخبين واجب اختيار أكفأ الأشخاص لممارسة شؤون السلطة، الأمر الذي يجيز تقرير مبدأ التصويت الإجباري وتحريم التخلف عن التصويت[2].

ج-نظرية الجمع بين الحق والواجب:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الانتخاب وغيره من الحقوق السياسية يجمع بين صفة الحق والوظيفة، وبعبارة أخرى الانتخاب ليس حقا خالصا، كما أنه ليس وظيفة اجتماعية صرفة وإنّما هو مزيج من هاتين الفكرتين مع ترجيح فكرة الوظيفة الاجتماعية[3].

ويضيف أنصار هذا الاتجاه إلى أنّ الحقوق السياسية -وخاصة الانتخاب - في أساسها حقوق فردية سياسية، فلو كان هذا الحق مجرد وظيفة اجتماعية لما صح الاعتراض على المشرع عندتقسيمه للدوائر الانتخابية سواءً بالاتساع أو التضييق أو أخذه بالاقتراع المقيد (النصاب المالي والكفاءة العلمية).

وعليه فليس الانتخاب والحقوق السياسية الأخرى وظيفة اجتماعية خالصة، بل أنه بالإضافة إلى تضمنه شيئا من الصفة الفردية يتضمن معنى الحرية.

وبالتالي يتضح أنّ الانتخاب يجمع بين الحق والوظيفة الاجتماعية ولا يمكن تكييفه بأحد الوضعين دون الآخر[4].

---

(1) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، 2015، ص 158.

(2) محمد سليم محمد عزوي، **مرجع سابق**، ص 20.

(3) عفيفي كامل عفيفي، **مرجع سابق**، ص 153.

(4) **المرجع نفسه**، ص 153.

د-نظرية الانتخاب سلطة قانونية:

بعد أن تعرضت النظريات الثلاث السابقة للذكر إلى العديد من الانتقادات، برزت هذه النظرية والتي تذهب إلى أن الانتخاب سلطة قانونية، ويدعم هذه النظرية معظم فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة الذين يتبنون النظرية القانونية[1].

كما أثبتت التجارب الدستورية أنه ليس هناك دولة إلا وقام المشرع فيها بتنظيم الانتخابات عن طريق إصداره قوانين خاصة بالانتخاب بالإضافة إلى النص على المبادئ الأساسية لها في دستور الدولة، وبهذا فإن الدولة تتدخل في التنظيم سواءً باشتراطها شروطا خاصة على من يتمتع بصفة الناخب من حيث العمر، أو الشروط العامة التي يجب أن تتوافر في الناخب أو المرشح والأسلوب والنظام الانتخابي المتبع[2].

وفي الأخير وبعد ما تناولنا النظريات الأربعة نجد أن معظم علماء السياسة قاموا بترجيح النظرية الأخيرة (الانتخاب سلطة قانونية) وذلك نظرا للدور المتزايد للدول والحكومات في التدخل في تنظيم المسائل الجوهرية والهامة في قوانين الانتخاب، فتحديد هيئة الناخبين يتوقف بالدرجة الأولى على النظام والأسلوب الانتخابي الذي تسنه الدولة عن طريق قوانين الانتخاب بالإضافة إلى تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة كانت أم صغيرة، ودورها في تحديد من الناخب وفرضها الشروط المناسبة عليه.

2. الإجراءات والأساليب الانتخابية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإجراءات الانتخابية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يتوقفعليها نجاح أي عملية انتخابية نزيهة في أي دولة من دول العالم،والتي غالبا ما تسبق الانتخابات مثل إعداد الجداول الانتخابية وتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية. أما بالنسبة للأساليب الانتخابية فهناك فرق بين الأساليب الانتخابية والنظم الانتخابية، علما بأن معظم الفقهاء وكتاب القانون الدستوري لم يفرقوا بين هذين الموضوعين، حيث أن معظمهم يدرجون الانتخاب الفردي والانتخاب على أساس القائمة والانتخاب المباشر وغير المباشر ضمن النظم الانتخابية.

---

(1) عمر حلمي فهمي، **الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية**. القاهرة،[د م ن]، 1991، ص 75.

(2) **المرجع نفسه**، ص 75.

وعلى هذا الأساس سوف نقسم هذا المطلب إلى قسمين، قسم يضم الإجراءات الانتخابية التمهيدية والقسم الآخر الأساليب الانتخابية.

أولا: الإجراءات الانتخابية التمهيدية

تمر العملية الانتخابية بمراحل عديدة لعل من أهمها تحديد من لهم حق الانتخاب والذي غالباما يتم عن طريق جداول الانتخاب، إضافة إلى تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية.

أ-إعداد الجداول الانتخابية:

الجداول الانتخابية هي الجداول التي تتضمن أسماء جميع من لهم حق الانتخاب، أي الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الناخب، فهي السجل الهجائي للناخبين والذي من خلاله يمكن تحديد هيئة الناخبين بصورة عملية، وهي التي تقرر نتيجة الانتخاب في حساب الأكثرية، والمعدل الانتخابي، وهذا يعني أن الاقتراع العام وشموليته لا يعني تقرير حق الانتخاب لجميع المواطنين، فهناك شروط يجب توافرها لاكتساب هذا الحق، فليس من المنطق أن تتأكّد لجان الانتخاب في يوم الانتخاب من توافر صفة الناخب من عدمها، فعندما يشترط قانون الانتخاب الأخذ بهذه الجداول أي القيد في الجداول فليس بإمكان أي فرد أن يشارك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مقيدا في جدول الانتخاب فشرط القيدفي جدول الانتخاب شرط ضروري لاستعمال هذا الحق، فلا يمكن لأي فرد حتى لو كان مستجمعا كافة الشروط الأخرى من أن يدلي بصوته ما لم يكن اسمه مسجلاً في جدول الانتخاب[1].

ولذلك ولأهمية هذه الجداول فإن على المسجلين الانتخابيين على مدى العام وبصورة دورية المحافظة على صحة وسلامة هذه الجداول، وذلك من خلال عملية التنقيح المنتظمة، أي إضافة الأشخاص المستحقين وشطب أو إزالة غير المستحقين، كما على اللجان الانتخابية تزويد الناخبين المسجلين بالبطاقات الانتخابية، كما تتميز هذه الجداول بخصائص متعددة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العمومية: فهو عام يتعلق بكافة أنواع الانتخابات سواءً كانت برلمانية أو رئاسية أو بلدية أو محلية.
- الدائمية: وهذا يعني عدم الاستغناء عنه في الانتخابات أو الاستفتاءات القادمة المستقبلية.

(1) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، ص 92.

●الثبات: لا يقبل التعديل إلا في أوقات دورية[1].

وبالتالي إن صحة جداول الانتخاب تعد أمراً أساسيا في كل أنظمة الحكم سواءً كانت برلمانية أو رئاسية، فكلما كانت هذه الجداول دقيقة كانت معبرة عن إرادة الأمة.

ب-الدوائر الانتخابية:

تقوم هذه العملية بتعيين حدود الدوائر الانتخابية، أي تقسيم إقليم الدولة إلى مساحات جغرافية معينة تراعى فيها نسبة أفراد الشعب، ويختلف تحديد الدوائر اتساعا وضيقا حسب النظام الانتخابي المطبق، ففي ظل النظام الفردي تكون عادة الدائرة الانتخابية صغيرة، بينما في ظل نظام الانتخاب على أساس اللوائح فتكون الدوائر كبيرة[2].

وهذا يعني أنّ الدولة في الغالب تقسم إلى عدة مناطق انتخابية وتنتمي كل منطقة انتخابية لدائرة انتخابية، وهذا التقسيم لا يؤثر في وحدة الدولة، فالدائرة لا تمثل قسما أو جزءا مستقلاً لأنّ التمثيل في الأنظمة النيابية يكون للشعب كوحدة لا تتجزأ، والسبب الرئيسي وراء اللجوء إلى الأخذ بالدوائر الانتخابية هو صعوبة أو استحالة حصر جميع مواطني الدولة في دائرة واحدة من جانب، كما وأن التقسيم يؤدي إلى التقارب بين الهيئة الناخبة والمرشحين من جانبٍ آخر.

ولضمان نزاهة الانتخابيات وتحقيق الديمقراطية يستلزم أن يكون هذا التقسيم (تقسيم الدوائر) بقانون وليس بقرار جمهوري بغية منع الحكومة من التلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية بصورة تضمن فوز مؤيديها وذلك عن طريق تفتيت صفوف المعارضة وإضعافهم في دوائر مصطنعة لهذه الغاية، ولذلك يتم تحديد دوائر الانتخاب عن طريق مبادئ أهمها:

●الصفة التمثيلية: أي أنّ تحديد الدوائر الانتخابية يجب أن يتم على نحوٍ يتيح للناخبين إمكان انتخاب المرشحين الذين يمثلونهم حقا، وهذا يعني بالإجمال أن حدود الدوائر يجب أن ترسم قدر الإمكان تبعا لوحدة

(1) **المرجع نفسه**، ص 93.

(2) عبدو سعد وآخرون، **النظم الانتخابية**،بيروت: مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، 2005، ص 63.

المصالح، فإذا لم تكن تجمع المصالح نفسها بين ناخبي دائرة ما أو القيم نفسها، فقد يكون من الصعب على الناخب تمثيل الدائرة بمجملها.

●المساواة بين عدد الناخبين: يجب أن يتم التقسيم الانتخابي على نحوٍ يؤمن المساواة النسبية ين الدوائر من حيث عدد السكان، فالفوارق السكانية الكبيرة بين دائرة وأخرى تتعارض مع مبدأ الديمقراطية بالذات، كونها تمنح أصوات جميع الناخبين ثقلا متساويا.

●حيادية السلطة التي تقوم بعملية تقسيم الدوائر: يجب أن يكون الإجراء المتعلق بالتقسيم الانتخابي مذكوراً بوضوح في القانون لضمان تماثل القواعد، أي تكون السلطة المسؤولة عن العملية[1].

قبل الانتقال إلى الأساليب الانتخابية يجب الإشارة إلى من هو الجهاز المسؤول عن الإجراءات الانتخابية وهو ما يعرف بالإدارة الانتخابية.

وبالتالي فإنّ الإدارة الانتخابية هي إقامة البنى ووضع الإجراءات الأكثر تلاؤما مع الظروف السائدة، فهناك العديد من نماذج الإدارة الانتخابية، والخيار النهائي يمليه إلى حدٍ كبير السياق التاريخي والثقافي للبلد المعني، ومستوى تطوره ووضعه المالي والسياسي والمستوى التعليمي لأبنائه، أما الخيارات الأساسية فهي إما إنشاء جهاز دائم اومؤقت وإما يكون جهازاً إداريا أو قضائيا أو جهازا وطنيا أو محليا[2].

وبسبب هذا الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة الانتخابية يجب أن تتميز بالخصائص التي تساعد على الوصول إلى انتخابات عادلة، حرة، ونزيهة، وهذه الخصائص هي الاستقلالية، الحياد، والاحترافية.

●**الاستقلالية:** لا يمكن للجهاز الانتخابي أن يحظى بثقة الأحزاب ويحافظ عليها إلا إذا عد مستقلاً حيال جميع الأحزاب والحكومة.

●**الحياد:** الجهاز الحيادي لا يهتم بنتيجة الانتخاب الذي يديره، فدوره يقوم على تهيئة الساحة التي سيتواجه فيهاالمرشحون والأحزاب، وتزويد جميع الناخبين بكل المعلومات المطلوبة لتمكينهم من التصويت بطريقة متنورة إلى حد معقول، وعلى تجميع الأصوات وإعلان النتائج دون الإضرار بأي حزب أو مرشح.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 66.

(2) عمر نهاد عطا حمدي، أثر نتائج الانتخابات على ممارسة السلطة وحقوق الفرد.القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 32.

•**الاحتراف:** إضافة إلى الاستقلالية والحياد على الإدارة الانتخابية أن تكون محترفة للعمل الانتخابي، من أجل أن تقوم بهذه المهمة الضخمة المتمثلة في إدارة الانتخابات بأقل قدر من الأخطاء[1].

ثانياً: الأساليب الانتخابية

تنقسم الأساليب الانتخابية إلى فرع يضم الانتخاب المباشر وغير المباشر، وقسم آخر يضم الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

أ-الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر:

أ-1-الانتخاب المباشر:

يكون الانتخاب المباشر عندما يقوم الناخبون باختيار نائبهم مباشرة دون أية وساطة من أحد، ومن ثمّ فإن هذه الطريقة من شأنها تحقيق النتيجة المبتغاة من عملية المشاركة الانتخابية على مرحلة واحدة، ويتفق نظام المشاركة الانتخابية المباشرة مع المبدأ الديمقراطي ووسيلة الاقتراع العام، ويتفق أيضاً وسيادة الشعب في اختيار نوابه وحكامه بممارسة اختصاصات هذه السيادة[2].

أ-2-الانتخاب غير المباشر:

يكون الانتخاب غير مباشر إذا توقف دور الناخبين على اختيار أشخاص أو **مندوبين** للقيام بدلاً عنهم (الحاكم أو النواب)، بمعنى أنّ ناخبي الدرجة الأولى لا يختارون الحكام والنواب مباشرة، وإنّما هؤلاء يقومون بإعطاء وكالة لناخبي الدرجة الثانية قصد انتخاب الحكام أو النواب بدلاً عنهم، وعليه **فالانتخاب** يكون على درجتين أو ثلاث أو أربع[3].

أ-3-مميزات نظام الانتخاب المباشر:

(1) **المرجع نفسه**، ص 35.

(2) صفوت العالم، **الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية**.القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 168.

(3) **المرجع نفسه**، ص 168.

•قرب نظام الانتخاب المباشر من الديمقراطية بالنظر لكونه يمنح الناخبين الحق في اختيار ممثليهم أو نوابهم أو حكامهم بأنفسهم مباشرة دون الحاجة لقيام الغير بهذا الأمر نيابة عنهم.

•المساهمة في زيادة اهتمام الشعب بالشؤون السياسية[1].

أ-4-عيوب نظام الانتخاب المباشر:

ينطوي نظام الانتخاب المباشر على غرار الأنظمة الانتخابية الأخرى على جملة من العيوب والمساوئ باعتباره نظاما غير كامل لعل أبرزها على وجه الإطلاق هو أنّ الناخبين في ظل هذا النظام غير مؤهلين دائما لمعرفة واختيار أفضل المرشحين، وهذا بالنظر لعدم معرفتهم بهم[2].

أ-5-مميزات الانتخاب غير المباشر:

•يمتاز الانتخاب غير المباشر بأنّه يجعل عملية انتخاب أعضاء الهيئة النيابية في أيدي عدد محدد من المندوبين الذين يتمتعون بالقدرة على اختيار أصلح العناصر من بين المرشحين، إذ يكونون أكثرتأهيلاً من ناخبي الدرجةالأولى للقيام بهذه المهمة، كما أنهم أكثر شعوراً بالمسؤولية وأوسع خبرة بالشؤون السياسية.

•كما يعمل الانتخاب غير المباشر على التقليل من حدة المعارك الانتخابية وتقليل وطأة الأحزاب السياسية.

• لذلك يؤدي إلى اختيار نخبة ممتازة من ممثلي الشعب خصوصا في الدول حديثة العهد بالديمقراطية[3].

أ-6-عيوب الانتخاب غيرالمباشر:

•فسح المجال أمام المترشحين وغيرهم للتأثير في المندوبين بالنظر لقلة عددهم.

---

(1) جورجي شفيق ساري، **النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص 94.

(2)**المرجع نفسه**، ص 94.

(3) منصور محمد محمدالواسعي، **حقا الانتخاب والترشيح وضماناتهما (دراسة مقارنة)**.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 61.

- ابتعاد نظام الانتخاب غير المباشر عن الديمقراطية كلما تعددت درجاته.
- تغيير نظام الانتخاب غير المباشر عن عدم الثقة بتمكين الجماهير من اختيار أفضل من يمثلهم من بين المرشحين، الأمر الذي من شأنه أن يساهم بصورة مباشرة في إضعاف اهتمام الرأي العام بالشؤون السياسية بصفة عامة.
- الإطالة في مدة إجراء الانتخاب وتعقيدها[1].

ب-الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

يعتمد الانتخاب الفردي على تقسيم الدول إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا، يخصص لكل دائرة منها مقعدا واحدا في المجلس النيابي، يكون من حظ المرشح الذي يتحصل على أكبر عدد ممكن من الأصوات في ضوء ما تسفر عنه النتائج النهائية في كل دائرة[2].

حيث يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية مع عدد النواب المراد انتخابهم، ويكون للناخبين في كل دائرة انتخاب عضو واحد من بين المرشحين، وعليه يجب أن يكون عدد الدوائر الانتخابية كبيراً يتوافق مع عدد النواب المنتخبين عن كل الدولة، فالأساس الذي يركّز عليه الانتخاب الفردي هو الدائرة الصغيرة التي تتولى اختيار نائب واحد فقط.

ونظام الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد (الانتخاب الفردي) هو أكثر النظم انتشارا حيث تنظيم القطاعات الانتخابية على أساس فردي من شأنه أن يؤدي إلى نشأة نظام الحزبين أو يحافظ عليه[3].

أمّا نظام الانتخاب بالقائمة فيعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر كبيرة الحجم نسبيا وأقل عددا ويتم انتخاب أكثر من مرشح في الدائرة الواحدة.

وبهذا النظام يمكن للناخب أن ينتخب أكثر من مرشح في الدائرة الواحدة، لأن كل حزب يقوم بترشيح قائمة كاملة من المرشحين تحتوي على العدد المطلوب لكل دائرة، وعلى الناخب أن يختار القائمة التي

---

(1)**المرجع نفسه**، ص 61.

(2) عبد الله خليل، **دليل مراقبة الانتخابات**. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2003، ص 14.

(3) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، ص 161.

يرشحها، كما يوجد انتخاب بالقائمة المغلقة وهي التي لا يتجاوز فيها الخروج عن القائمة الواحدة، وكذا يوجد انتخاب بالقائمة المفتوحة وهي التي يقوم الناخب فيها بالمزج بين القوائم المرشحة واختيار المرشحين من كل القوائمالمعروضة والمنافسة في هذا النظام بين أحزاب وبرامج معينة وليس بين مرشحين، وهذا النظام الانتخابي يضمن استقلال الناخب عن منتخبه لأنه لا يختار أشخاصًا بحد ذاتهم وإنّما يختار أحزابًا وبرامج محددة[1].

ب-1-مزايا نظام الانتخاب الفردي:

- صغر الدائرة الانتخابية يسهل لهيئة الناخبين التعرف على مرشح الحزب مما يجعلهم يحسنون الاختيار.
- سهولة العملية الانتخابية بالنسبة للناخب أثناء إبداء رأيه الانتخابي.
- الانتخاب الفردي يعمل على التمثيل الفعلي للأقليات السياسية نظراً لصغر الدائرة الانتخابية مما ييسر احتمال أن تكون الأقلية السياسية أغلبية في دائرة ما[2].

ب-2-عيوب الانتخاب الفردي:

- إن تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر صغيرة من شأنه أن يسهل عملية الرشوة الانتخابية ، حيث تسهل عملية شراء الأصوات.
- الانتخاب الفردي يجعل النائب أسير لدائرتهالانتخابية وخاضعا لضغوطاتها خصوصا وأنه الممثل الوحيد للدائرة مما يجعله ممثلاً لدائرته فقط لا لمجموع الأمة، مقدما بذلك المصالح المحلية على المصالح القومية.
- يرى بعضٌ كذلك أنَّ صغر حجم الدائرة الانتخابية في الانتخاب الفردي يقلل من بروز الكفاءات فيها وعليه تكون المجالس ضعيفة المستوى.

(1) منصور محمد محمدالواسعي، مرجع سابق، ص 68.

(2) عمر حلمي، **الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية**. ط2، [د د ن]، 1991، ص 75.

•تلجأ الدولة كلما دعت الضرورة إلى تقسيم الدوائر الانتخابية حتى يتناسب عدد النواب مع عدد السكان[1].

ب-3-مزايا الانتخاب بالقائمة:

- إن نظام الانتخاب بالقائمة من شأنه أن يجعل العملية الانتخابية تتم على أساس برامج وأفكار لا على أساس أشخاص واعتبارات شخصية.
- كذلك الانتخاب بالقائمة يحول دون تدخل أصحاب المال في اللعبة الانتخابية، كما يقلل من تدخل جهات الإدارة في التلاعب بالانتخاب.
- يضاعف نظام الانتخاب بالقائمة حقوق الناخب ويزيد اهتماماته بالانتخابات ذلك أنَّ هذا النظام يشرك الناخب في اختيار عدد من النواب[2].

ب-4-عيوب الانتخاب بالقائمة:

- إعداد قوائم انتخابية من قِبل الأحزاب السياسية تتضمن أسماء مرشحيها، يؤثر ويضعف من حرية الناخب في الاختيار حيث يكون مضطراً لقبول القائمة بأكملها.
- عدم معرفة الناخب لكل المرشحين الواردة أسماؤهم ضمن القائمة الانتخابية، وعلمه للبعض منهم يقيد من حرية اختيار الناخب الذي يضطر للتصويت على القائمة المعدة سلفا.
- إن اتساع الدائرة الانتخابية يؤثر سلبا على النائب، حيث لن يستطيع التكفل بكل مشاكلها مما يضعف الصلة بينه وبين مواطن دائرته[3].

وفي الأخير نستطيع القول أنّ لكل من النظامين الفردي والقائمة الانتخابية مزايا وعيوب، مما يجعل الفقه الدستوري يفضل نظاما على آخر، أما بالنسبة لإتباع الحكومات لنظام دون آخر فإنّ الهدف هو تحقيق مصالحها السياسية وضمان استمراريتها في الحكم.

---

(1) إبراهيم عبد العزيز شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**.القاهرة: منشأة المعارف، 2000، ص294.

(2) **المرجع نفسه**، ص 300.

(3)**المرجع نفسه**، ص 301.

3. النظم الانتخابية:

تعددت التعاريف المتعلقة بالنظم الانتخابية. حيث يعرفها "محسن العبودي" بأنّها: «طرق الاقتراع التي تكون وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، وهذه النظم تعتبر ضرورة لفرز وتحديد النواب المنتخبين، وهذه الطرق تتعدد في العالم، فقد تتبنى دولة نظام الانتخاب المباشر في حين تفضل أخرى نظام الانتخاب غير المباشر، وقد تأخذ دولة بنظام الانتخاب الفردي، بينما تحبّذ أخرى نظام الانتخاب بالقائمة، وتبدو أهمية تبني نظام معين من هذه النظم في كونه يؤثر على الحريات العامة في الدولة، وعلى سير المؤسسات السياسية وعلى النظام السياسي برمته، أو يمكن أن يؤدي إلى تقديمه أو تدهوره[1].

أمّا بالنسبة لتعريف "نيفين مسعد" في معجم "المصطلحات السياسية" بأنَّ: «النظم الانتخابية هي وسيلة لترجمة أصوات الناخبين إلى نوع من التخصيص للموارد السياسية»[2].

وتعرفها "شادية فتحي" بأنها: «أحد العوامل المؤسسية التي تسهل أو تعوق وظيفة المؤسسات الديمقراطية، وعلى ذلك فإن النظام الانتخابي الأمثل هو ذلك الذي تُمارس بمقتضاه وفي ظله عملية التنافس السياسي بحرية تامة دون تحكم ولا احتكار يمكن أن يقضي على كافة إمكانات وفرص الاختيار الحر لدىالمواطنين»[3].

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف للنظم الانتخابية يتضح لدينا أنَّ هناك نظم انتخابية كثيرة ومتعدّدة، وسنحاول قدر الإمكان التحدث عن النظم الانتخابية الرئيسية. فهناك نظام الأغلبية وهناك نظام التمثيل النسبي والأنظمة الانتخابية المختلطة.

أولاً: نظام الأغلبية

(1) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، ص 155.

(2) نيفين مسعد، **معجم المصطلحات السياسية**.القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1994، ص 231.

(3) شادية فتحي، **مستقبل التطور الديمقراطي في مصر**.القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، 2001، ص 157.

عرَّف نظام الانتخاب بالأغلبية بأنه: «ذلك النظام الذي بمقتضاه ينجح المترشح أو القائمة الانتخابية التي تحصل على أكثرية الأصوات الصحيحة المشتركة في الانتخاب»[1].

كما أنّ نظام الأغلبية يأخذ إحدى الصورتين الرئيسيتين هما:

أ-الأغلبية البسيطة:

يعتبر الفائز بموجب هذا النظام هو المرشح أو المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن مجموع أصوات الناخبين في الاقتراع، أيا كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها الخصوم، وبعبارة أخرى إعطاء المقعد أو المقاعد الشاغرة إلى المرشحين الذين يأتون في المقدمة[2].

وقد يكون التصويت فرديا أو على أساس القائمة، ففي حالة التصويت الفردي يفوز المرشح الذي يحصل على أكثرية الأصوات في دائرته، وفي حالة التصويت بالقائمة تفوز القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات بجميع المقاعد المخصصة لتلك المنطقة، ولذلك السبب سُمّي هذا النوع من نظم الانتخاب بنظام الأغلبية، لأن المرشح الفائز ينال أصواتا أكثر من المرشحين الآخرين[3].

وهذا يعني أنّ نظام الأغلبية البسيطة يتماشى مع التصويت الفردي كما يمكن أن يتماشى أيضا مع التصويت على أساس القائمة.

ب-الأغلبية المطلقة:

يعتبر الفائز في هذا النظام هو المرشح أو المرشحين الذين يحصلون على أكثر من نصف أصوات الناخبين، وهذا الأمر يعني حصول الفائز على أصوات تفوق في مجموعها ما حصل عليه باقي الخصوم

(1) عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. [د ب ن]: الدار الجامعية،1993 ، ص 224.

(2) **المرجع نفسه**، ص225.

(3)**المرجع نفسه**، ص 129.

مجتمعين، فالأغلبية المطلقة التي يمكن الاعتداد بها هي ما زادت عن نصف العدد المدلى به بصورة صحيحة أيا كانت نسبة هذه الزيادة[1].

ج-تقدير نظام الأغلبية:

ينسب إلى نظام الأغلبية بنوعيه (المطلقة والبسيطة)، وسواءً كان فرديا أو على أساس القائمة فله مميزات خاصة وهي:

- يعتبر أقدم نظام انتخابي تم الأخذ به في انتخاب الهيئات العامة والمجالس الإقليمية ومجلس الدويلات.
- يمتاز بالبساطة والسهولة وعدم التعقيد.
- السماح بقيام أغلبية قوية ومنسجمة في المجالسالمنتخبة المحلية والتشريعية.
- السماح بتشكيل حكومة من الأغلبية وبالتالي تحقيق الانسجام والاستقرار[2].

أما بالنسبة لعيوب نظام الانتخاب بالأغلبية فتتمثل في:

- يترتب عن الأخذ بهذا النظام حرمان الأحزاب أو الأقليات السياسية الصغيرة من حق التمثيل في البرلمان، إذ أن هذا النظام يخدم الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يجعل من نتائج الانتخابات صورة مشوِّهة للحقيقة.
- عدم عدالة النتائج الانتخابية، أي بعبارة أخرى عدم التمثيل الصحيح للجسم الانتخابي، وخاصة نظام الأغلبية البسيطة، وذلك لكثرة الأصوات التي يتم إصدارها والتي غالبا ما تكون أكثر من نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح الفائز.
- إن وجود دور واحد يؤدي بالأحزاب الصغيرة إلى خيارين إما التجمع في حزب واحد، أو تحمل الخسارة بمرارة.

---

(1) الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص230.

(2) منصور محمد محمدالواسعي، **مرجع سابق**، ص 83.

•إنّ ظاهرة الرشوة أو التلاعب بأصوات الناخبين أو التلاعب بالدوائر الانتخابية أكثر انتشارا مقارنة بنظام التمثيل النسبي، وذلك لأنّ فرصة الفوز في نظام الأغلبية بمقعد نيابي أصعب بكثير من نظام التمثيل النسبي، ما يدفع الأحزاب السياسية للجوء إلى الوسائل الملتوية[1].

ثانياً: نظام التمثيل النسبي

نظراً لكثرة الانتقادات التي وجهت إلى نظام الأغلبية بنوعيه، بدأ الفقهاء في النصف الأخير من القرن التاسع عشر بلفت الأنظار إلى مبدأ التمثيل النسبي.

كما تعتبر بلجيكا أول دولة طبقت هذا النوع من الأنظمة الانتخابية، وبعدها تبعتها الكثير من الدول الأخرى على غرار كل من سويسرا وهولندا وجنوب إفريقيا وإيطاليا والسويد والجزائر[2].

كما عُرَّف نظام التمثيل النسبي بأنه: «ذلك النظام الذي يقوم أساسا على توزيع المقاعد بحسب نسبة الأصوات التي تتحصل عليها كل قائمة انتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية والمحلية دون الانتخابات الرئاسية»[3].

ويرتبط نظام التمثيل النسبي بالانتخاب بالقائمة، حيث يتم توزيع المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة الانتخابية بالتناسب مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة من القوائم المتنافسة، كما يهدف هذا النظام إلى تحقيق المساواة بين الأصوات من خلال مراعاة المساواةالديموغرافية بتمثيل كل وحدة جغرافية بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها، وتظهر أهمية التمثيل النسبي في قوة الأحزاب السياسية التي ستشارك في المنافسة الانتخابية، من خلال عدد الأصوات التي يتحدد على ضوئها عدد المقاعد التي تفوز بها كل قائمة حزبية[4].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 84.

(2) عبدو سعد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 229.

(3) بوكرا ادريس، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. الجزائر: [د ت ن]، ص 230.

(4) **المرجع نفسه**، ص 230.

بعد ما تعرفنا على ما هو نظام التمثيل النسبي سوف نذهب إلى تقدير هذا النظام، وبالتالي تفاديا للعيوب التي ظهرت في نظام الانتخاب بالأغلبية تعمل بعض التشريعات على اعتماد التمثيل النسبي الذي يحقق عددا من المزايا تتمثل في:

أ-مزايا نظام التمثيل النسبي:

- إنّ الأخذ بهذا النظام يؤدي إلى التمثيل الحقيقي للجسم الانتخابي، وذلك من خلال عدم إهدار أصوات الناخبين والمشاركين في العملية الانتخابية.
- إفساح المجال أمام الأحزاب الصغيرة أو كل تجمع شعبي للحصول على مقعد نيابي داخل البرلمان وخاصة في نظام التمثيل النسبي الكامل، وذلك من خلال تجميع الأصوات في جميع الدوائر الانتخابية، بخلاف الأمر في ظل نظام الأغلبية المجحف بحق الأحزاب والتجمعات الصغيرة.
- إنّ هذا النظام يشجع الناخبين على المشاركة في الانتخابات وبالتالي رفع نسبة المشاركة في الانتخابات.
- قلة بروز ظاهرة التلاعب بالدوائر الانتخابية، نظرا لاعتبار الدولة دائرة انتخابية واحدة.
- يتلاءم التمثيل النسبي بصدق مع روح النظام الديمقراطي ومبدأ سيادة الأمة والتي تقضي بإفساح المجال أمام كافة الأحزاب والأقليات والشرائح والجمعيات للتمثيل في المجلس النيابي باعتباره المرآة التي تعكس كافة عناصر المجتمع[1].

ب-عيوب نظام التمثيل النسبي:

- يتميز بالتعقيد والصعوبة في التطبيق.
- نظام غامض لدى الناخبين يمكن من التلاعب بنتائج الانتخابات.
- يؤدي إلى عدم قيام أغلبية نيابية قوية في البرلمان مما يقلل من أثر التصدي لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها الحكومات ويؤثر على استقرار النظام السياسي في الدولة.

(1) جورجي شفيق ساري، **النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا**.القاهرة: دار النهضة العربية، 2001، ص 133.

•يؤدي إلى كثرة وتعدد الأحزاب السياسية وهذا ما ينتج عنه فوز بعض الأحزاب، التي لا تستند إلى قاعدة شعبية وبرامج سياسية، بمقاعد نيابية استنادًا إلى نسبة الأصوات التي نالتها في الانتخابات[1].

ومن خلال ما سبق ذكره فإنّ نظام التمثيل النسبي أكثر تحقيقا لمبدأ الديمقراطية والعدالة والمساواة بجميع المواطنين والأحزاب المتنافسة في ممارسته حق الانتخاب، أمّا نظام الانتخاب بالأغلبية فهو النظام الذي يعوّل عليه في تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي.

ثالثاً: الأنظمة الانتخابية المختلطة

تفاديا لسلبيات وعيوب نظامي التمثيل بالأغلبية والتمثيل النسبي ولتحقيق الانسجام بين النظامين، ظهرت طرق ونظم مختلطة تجمع بين هذين النظامين.

بحيث يعرف نظام الانتخاب المختلط بأنه: «ذلك النوع من الأنظمة الانتخابية التي تقوم أساساعلى المزج بين قواعد نظام الأغلبية والتمثيل النسبي ونظام الانتخاب الفردي والقائمة الانتخابية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء نظم انتخابية جديدة، تسمحبالاستفادة من المزايا التي يحققها كل نوع من أنواع النظم الانتخابية والتقليل من المساوئ التي تنسب إليهما»[2].

وبالتالي للأنظمة الانتخابية المختلطة العديد من المزايا والعيوب.

أ-مزايا النظام المختلط:

•تحقيق نظام الانتخاب المختلط للعدالة على اعتبار أن الجمع بين نظامي التمثيل النسبي والأغلبية من شأنه أن يجعل كل حزب يحصل على عدد من المقاعد النيابية يكون مساويا لأصوات ناخبيه.

•المساهمة في الحد من التعدد الكبيرللأحزاب السياسية التي تؤدي إلى تمزيق أصوات الناخبين.

•المساهمة في التقليل من تحكم الأحزاب السياسية وقياداتها في إعداد القوائم الانتخابية.

•عدم إهمال الاتجاهات السياسية المختلفة في الدولة[3].

---

(1) منصور محمد محمدالواسعي، **مرجع سابق**، ص 101.

(2) **المرجع نفسه**، ص 102.

(3) عبدو سعد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 278.

ب-عيوب نظام الانتخاب المختلط:

- إنّ الجمع بين نظامين انتخابيين يؤدي إلى التقليل من عدد الدوائر الانتخابية واتساع مساحاتها الأمر الذي يكلف الناخبين الكثير من الجهد والوقت والمال.
- صعوبة تطبيق هذا النوع من الأنظمة الانتخابية لاسيما فيما يتعلق بتنظيم عملية الاقتراع وإدارتها.
- صعوبة وتعقيد تطبيق هذا النوع من الأنظمة الانتخابية الأمر الذي يحول دون فهمه من قبل الناخبين[1].

وفي الأخير ومن خلال ما سبق ذكره في هذا المبحث نستخلص تأثير النظم الانتخابية على السلوك الانتخابي من خلال ما تقدمه الانتخابات من وظائف متنوعة في تركيبات مختلفة وبأولويات مختلفة، كذلك معتمدة على نوع النظام السياسي، فالانتخابات الديمقراطية تعتبر النظام الرئيسي لتحديد تركيبات السلطات الحاكمة فهي بمثابة وسيلة للتمثيل في النظام السياسي، ووسيلة لتوصيل المتطلبات للسلطات التشريعية كما أنها تساعد على معرفة المواطنين بما سوف تفعله الحكومة وخططها في المستقبل وكيفية تنفيذ العمليات السياسية، ففي الانتخابات تتجسد آلية عمل نظام الديمقراطية، وهذا ما ينعكس إيجابا على السلوك الانتخابي للفرد، أما بالنسبة للنظام الانتخابي لا يقتصر تأثيره على توزيع المقاعد فحسب، بل يؤثر كذلك على السلوك الانتخابي ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية والتمثيل النسبي إذ أن سلوك الناخبين إلى حدٍ ما هو انعكاس للنظام الانتخابي.

(1) **المرجع نفسه**، ص 278.

المبحث الثالث: محددات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي

إنّ للعامل الاجتماعي دور فعّال في حياة الإنسان، وبالتالي يؤثر على صنع قراراته في مختلف المجالات، اقتصادية، سياسية، ثقافية وغيرها. والسلوك الانتخابي لا يمكن أن يكون بمعزل عن الحياة الاجتماعية وتأثيرها، كما تعتبر الظروف الاجتماعية من المحددات الأساسية لسلوكيات الأفراد السياسية، ويدخل في نطاق الظروف الاجتماعية العديد منالمتغيرات ، وهي الولاء القبلي، المستوى العلمي، مكان المعيشة، ويضاف لذلك القيم الاجتماعية السائدة والعادات والتقسيماتوالطبقات الاجتماعية.

وبالتالي يتأثر الفرد بالبيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها ويتعامل معها، وكذلك التحليل السياسي المتكامل لا يمكنه أن يُغفل الجانب الاجتماعي وتأثيره في الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، فلا يمكن دراسة أحدهما دون الأخذ بعين الاعتبار فعالية الآخر.

1. الانتماءات والولاء القبلي وتأثيرهما على السلوك الانتخابي:

أولا: مفهوم القبيلة

تعددت التعريفات التي تهدف إلى تحديد مفهوم القبلية، إلا أنّهااتفقت حول عدد من العناصر التي ترى ضرورة توفرها في الجماعة البشرية حتى تكتسب صفة القبيلة.

عرّفها إيفانز بريتشارد Evans Brichardعلى أن القبيلة عرفت في السابق بناءً على خمسة عوامل رئيسية وهي: الاسم المشترك، الإقليم المشترك، العاطفة المشتركة، والالتزام المعنوي بالتوحد في الحروب ضد القبائل الأخرى وكذلك الالتزام بتسوية النزاعات داخل القبيلة عن طريق العرف[1].

كما أضاف بريتشارد من جانبه أن القبيلة هي وحدة النظام القبلي وأنها تحوي قطاعات متعددة ومتنوعة مثل العشائر والبدنات التي تمثل وحدة إقليميةوقرابيةمعا، كما توجد عشيرة مسيطرة داخل كل قبيلة علاوة علىأنّ الجماعات المسماة جماعات العمر (أي مجموعة الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة عمرية واحدة) تنظم على مستوى القبيلة ككل[2].

(1)Evans Brichard**, The Nues**. London : Oxford University press, 1989, p 22.

(2)**ibidem**.

وقد استندت الموسوعة العربية –الميسرة في تعريفها للقبيلة –على التراث العربي حين عرفتها باعتبارها مكونة من مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحداً مشتركا يعتبرونه ملكاً خاصا بهم»[1].

أما قاموس العلوم الاجتماعية فقد عرّف القبيلة كأحد أشكال التنظيم الذي يتضمن عددا من المجموعات المحلية كالقرى أو الزمن أوالإقليم أو البدنات وعادة ما تشغل القبيلة إقليما مشتركا، وتتكلم لغة واحدة كما أن لها ثقافة مشتركة[2].

أما بالنسبة لمجمل التعريفات الحديثة للقبيلة فتتمحور حول كونها تجمعا واسعا يرتبط الأفراد فيه بعلاقات قربى تبعا لانحدارهم من نسب مشترك، وعادة ما تكون لهم اللهجة نفسها ويشتركون في العيش في منطقة واحدة، وقد اهتم العرب في المجتمع القبلي كثيرا بمسألة النسب إلى درجة أنهمأنتجوالهذه الغاية علما خاصا بهم وهو (علم الأنساب) ومع ذلك توسعت القبيلة عبر الزمن، وكان للأرض شأن في اختلاطهم علاوة على التحالف والانتماء والحماية وقبول القبيلة أفرادا من خارجها والقبيلة ليست بالضرورة مرتبطة بالبادية وحدها بل أنها موجودة في المدينة أيضا مع احتفاظ قوي برابطتها المعنوية ولديها حضور اجتماعي وسياسي رسمي[3].

ثانياً: العصبية والولاء.

إنَّ مجال الحديث عن مفهوم القبيلة واسع، وبالتالي ما يهمنا في هذه الدراسة أن نبرز أهم الخصائص المتعلقة ببنية القبيلة وهي العصبية والولاء.

تعتبر العصبية فكرة مركزية في القبيلة، وهي ناجمة عن الالتحام بين الأفراد عبر النسب والقرابة، وتتجسد هذه الفكرة في قيم المناصرة والمغالبة والتضامن.

(1)محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**.بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1992، ص 73.

(2).محمد عبده محجوب، **الضبط الاجتماعي في المجتمعاتالقبلية**.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص246.

(3)محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 54

يعرّف الجابري العصبية بأنّها: «رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا تربط أفراد جماعة ما – قائمة على القرابة– ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد وجماعة»[1].

ومن خلال هذا التعريف يتضح أنَّ العصبية تدل على المصلحة المشتركة والدائمة للجماعة وهي الأساس الفعلي لها. أمَّا الولاء فهو الآلية الداخلية التي تجعل القبيلة لحمة واحدة، وكتلة اجتماعية قوية ومؤثرة.

وبهذا المنطلق تظهر مشكلة في غاية الأهمية وهي الولاء للقبيلة على حساب الولاء للدولة، بحيث أصبحت تمثل أحد العوامل الهامة التي تعوق التطور في كثير من البلدان وتهدد استقرارها، وبالتالي سنتناول أهم العوامل التي أدت إلى استمرار ظاهرة الولاء للقبيلة وفي الكثير من الأحيان قبل الولاء للدولة[2].

ثالثًا:عوامل استمرار الولاء للقبيلة

- قوة وعمق العلاقات القبلية، فهناك حاجة إنسانية لدى الفرد لمعرفة أنه يشترك مع مجموعة معينة من الناس في تبني قيم وعادات وأساليب السلوك تختلف مع غيرها من المجموعات.
- كذلك الشعور بالهوية الاجتماعية وهذا ناتج عن مجموعة القيم والعادات التي تولدت لدى الفردعلى مدى أزمنة تاريخية طويلة كثمرة للظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية التي عاشت في ظلها القبائل ونشأ وتربى عليها أبناؤها وأصبح الهيكل القبلي –بأقسامه وسماتهالقرابية والتعاونية – إطاراً يشعر في داخله الأفراد بمفهوم واضح للهوية الاجتماعية.
- بقاء الروح القبلية قوية إلى أن تتغير الظروف الاقتصادية،الاجتماعية،والثقافية القديمة تغيرا ملموسا، وذلك بنشر التعليم والمؤسسات الصحية وغيرها من الخدمات على نطاق واسع.
- بطء خطوات التنمية وضعف آثارها، فهناك العديد من الدول التي تفتقر بشدة إلىكثير من العناصر اللازمة للتنمية والتحديث.

(1) محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 168.

(2) عبد العزيز الحيص، **القبيلة والديمقراطية**.الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، [د ت ن]، ص 12.

●الدور الاستعماري وخلق الامساواة والتنافس بين القبائل، أي الولاء للدولة الجديدة التي تتكون من تجمعات قبلية مختلفة يتطلب توفر درجة كافية من الثقة المتبادلة بينها والوعي بالمصلحة المشتركة التي تجمع تلك القبائل، بينما يؤدي عدم الثقة والتناحر فيما بينهاإلى تعزيز الولاء بالقبيلة على حساب الولاء للدولة[1].

●عملية توزيع الوظائف بين القبائل المختلفة مصدرا هاما ساهم في تكريس التعصب والولاء القبلي وإعاقة الانصهار بين الجماعات التي يتشكل منها المجتمع، وهكذا تؤدي الثوتراتالتي تكوننتيجة التنافس – على توزيع الوظائف بين الجماعات المختلفة – إلى تصنيف المتقدمين لشغل الوظائف الجديدة وفقا للمعايير العرفية والقبلية.

●كذلك دور القيادات والهيئات السياسية في تكريس الولاءات القبلية وذلك فيما يتعلق بتكوينها أو بالدعم الذي لقيته من المواطنين وأدى ذلك إلى جعل هذه الهيئات القيادية تمثل إلى حد كبير مصالح القبيلة أو القبائل التي تساندها وتتمتع بالنفوذبداخلها[2].

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أنَّ الولاء القبلي يشكّل أحد التوجهات الأساسية في المجتمعات العربية، وهذا ما يتجسد في شكل تعبيرات سياسية مما يضفي نوعا من التوجيه لسلوك الفرد خاصة على مستوى الحياة السياسية، وبناءً على ذلك فإنّ هذه الولاءات القبلية تعد محددا أساسيا للسلوك الانتخابي، وذلك عن طريق المشاركة التي تتجه نحو اختيار المترشح عن طريق الولاء والارتباط القبلي به، بغض النّظر عن أداءذلك المترشح، فإن درجة الولاء هي التي تتحكم في مدىالمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات، أي حسب ما يؤمن به الفرد داخل الجماعة.

2. التعليم وانعكاساته على المشاركة الانتخابية:

إنَّ الحديث على المستوى التعليمي يعني النظام التعليمي وما يحتويه هذا النظام من مناهج تقدم للأبناء، واتجاهات القائمين بالعملية التربوية من المدرسين، وكذلك الأنشطة التي تمارس في المؤسسات

(1) صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي**.القاهرة: دار النهضة العربية، ص 264.

(2)**المرجع نفسه**، ص 265

التعليمية، فهذا كله يساهم في مناقشة القضايا واتخاذ القرار وبالتالي يعتبر من الأمور الفعالة في تشكيل القيم والآراء والأفكار التي تتلاءم مع النظام السياسي الحاكم.

وفيما يرتبط بالمدرسة يلاحظ أنَّالمدرسة تمثل وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد بدرجة أوبأخرى في تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وتحديد نظرية تجاه البناء الاجتماعي والسياسي القائم، فالطفل يبدأ بالاهتمام بالنظم الرسمية للتنشئة في المدرسة وهو في سن السابعة تقريبا، فقد يحاول الطفل الانضمام إلى تلك النظم ومحاولة ممارسة النشاط فيها بحيث يكون اهتمامه مركزا عليها أكثر من الأسرة وكذلك يصبح الطفل أكثر اتصالاً وتفاعلا مع النظم الاجتماعية التي تختلف فيها الأدوار وتتمايز أكثر منها في الأسرة بحيث تكون سلطة المدرس أقرب إلى السلطة من سلطة الوالدين في الأسرة[1].

وعند الحديث عن المدرسة وتأثيرها على توجهات الأفراد نحو المشاركة السياسية يمكن التمييز بين نوعين من التعليم والتوجيه السياسي وهما: تعليم المواطنة والتلقين السياسي الأيديولوجي، وطبقا لاقتراح "كوكمان" فإن تعلم المواطنة هو ذلك الجزء من التعليم السياسي الذي يؤّكده على كيفية مشاركة المواطن الجيدة في الحياة السياسية لأمته ووطنه، أمّا التلقين السياسي الأيديولوجي فيتم بتعليم أيديولوجية سياسية معينة قصد تبرير وقبول نظام حكم معين[2].

وبالتالي فإنّ المدرسة تمتلك فاعلية قوية في إكساب الطلاب ميكانيزمات الفعل السياسي وخاصة إذا ما كانت ذات توجهات حيادية، بمعنى أن لا تتخذ موقف قبول أو رفض من النظام السياسي القائم، وأن تنحصرمهمة المدرسة في إكساب الطلاب آليات النظام السياسي وهنا تزداد فاعليةالمدرسة في عملية الفعل السياسي.

أولاً: تعريف التعليم

(1) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، ص 123.

(2) **المرجع نفسه**، ص 124.

تشير كلمة التعليم إلى الجزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى والمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي[1].

فالتعليم هو جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم.

والتعليم لغة كما ورد على لسان العرب، يشتق من علم بالشيء؛ أحاطه وأدركه، وعلمه العلم والصنعة تعليما وعلاما، وجعله يتعلمها ومن معانيه "الإتقان" فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته[2].

أمّا التعليم اصطلاحًا كما تعرفه موسوعة المعارف التربوية فهو: «ترتيب وتنظيم المعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال»[3].

ومن خلال تعريف التعليم نستخلص أنّ التعليم يعمل على صياغة وتشكيل الأفراد من حيث الفكر والوجدان والسلوك والعلاقات التي تحدد توقعات أفراده وشرائحه من خلال التعامل فيما بينهم، كما يمكن تقسيم التعليم إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- **التعليم النظامي:** وهو ذلك التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة (وغالبا ما يعرف بالتعليم المدرسي).

ب- **التعليم التلقائي:** يشير إلى ما يتعلمه الناس من خلال ممارستهم لحياتهم اليومية واحتكاكاهم ببيئتهم في محاولة منهم للحصول على معلومات أو اكتساب مهارات بمبادرة شخصية معتمدين في ذلك على وسائل مختلفة :

- وسائل الإعلام والاتصال مثل: الراديو، التلفاز، الجرائد، الأنترنت ....
- الإرث الثقافي والعلمي (مكتبات، متاحف..).

(1) **موسوعة المعارف التربوية**،القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص 1082.

(2) مهدي التميمي، **مهارات التعليم**.عمان: دار كنوز المعرفة، 2007، ص 19.

(3) **موسوعة المعارف التربوية**، مرجع سابق، ص1083.

ج- **التعليم غير الرسمي:**رغم أنَّ له برامج مخططة ومنظمة، كما هو الحال في التعليم النظامي فإنَّ الإجراءات المتبعة أقل انضباطا ولكن تتبع نفس الأهداف التعليمية، وهي موجهة إلى فئة معينة، كمثال لهذا النوع من التعليم هناك: محو الأمية، المدارس القرآنية، دروس الدعم.. [1].

ثانياً: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التعليم

إنّ إحراز التقدم في العملية التعليمية يتوقف أساسا على النواحي الاجتماعية بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى من النواحي الاقتصادية وحالة الوالدين التعليمية، وبالتالي من يتمتع بمركز اجتماعي واقتصادي عالٍ يحرز تقدما تعليميا مرتفعا، وتتاح له الفرص التعليمية الكافية وفيما يلي سيتم عرض لبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على التعليم.

أ-العوامل الاجتماعية:

1-المستوى الثقافي للأسرة:

الأسرة بمعناها العام صورة مصغرة لحياة المجتمع، كما أنها هيئة يرتبط أعضاؤها معا في المأكل والمسكن والعمل والخضوع لنظم معينة، وبالتالي فهي المجموعة الأولية الاجتماعية الأساسيةالمكونة من رجل وامرأة وأبنائهم وربما بعض الأقارب.

الأسرة هي أول وحدة اجتماعية استهدفت التغير في حجمها ووظائفها فكانت هي نظام الإنتاج المغلق في المجتمعات قبل الصناعية، ومع قيام الصناعة انهار نظام الأسرة التقليدية وانتقلت وظيفة التعليم والتربية والتدريب والتوجيه من المنزل إلى المدرسة[2].

فالأسرة مؤسسة تمد الطفل بالعملية التعليمية الأولى، فالطفل يتعلم منها كيف يعيش داخلالنظم الفرعية كما يتعلم منها بعض أنماط السلوك ومفاهيم الواقع وعادات التفكير.

(1) **المرجع نفسه**، ص 1083.

(2) أحمد السيد، **العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التعليم**.القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص 12.

ويترتب على التغييرات الثقافية التي حدثت للأسرة ازدياد درجة تعليم الوالدين وتوافر الوسائل الثقافية من الكتب والمجلات ووسائل الإعلام، هذا كله يعمل على إفساح الطريق أمام التلميذ وتهيئته حتى يستطيع أن يفهم ويكوِّن فكرة واضحة صحيحة عن أهمية العلم الذي يعمل على زيادة معارفه وتوسيع مداركه عن طريق الاطلاع والاستفادة بالوسائل الثقافية في الأسرة[1].

2-التحضر:

تأتي عملية التحضر من تزايد الحراك الاجتماعي، ممَّا ينتج عنه تغيير جوهري في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية داخل الأسرة، ويتضح من ذلك أنّ التحضر خاصية نسبية لا يوجد له معيار تتميز على أساسه خصائص مجتمع ما، فهو مفهوم يتخذ أيضا أبعاد مختلفة باختلاف المكان والزمان، ومع تطور المجتمعات، كما أنّ التحضر يعتبر عملية إعادة توزيع السكان للتحول الكلي للمجتمع من الأنشطة الأولية للأنشطة الأكثر تقدما، فنجد بالتالي أنَّ هناك علاقة إيجابية بين ازدهار العلم والتعليم وبين ارتفاع درجة التحضر، فنجد أنَّ نصيب أهل الريف من التعليم قليل وعلى من يريد منهم أن يتلقى قسطا من هذا التعليم أن يرحل إلى مدينة من المدن الكبرى سعيا إلى طلب العلم[2].

3-القيم الاجتماعية:

يتأثر التعليم في تشكيله للفرد بمجموعة القيم الموجودة في المجتمع، لذا ينبغي على القائمين على العملية التعليمية محو القيم غير الصالحة أو تعديلها أو استبدالها بقيم جديدة، ومن هنا يجب على المدرس أن يدرك هذه القيم والمفاهيم حتى يستطيع أن يجعلها الإطار الذي يعمل من خلاله وعلى هديه[3].

4-الحرمان:

يعد الحرمان من العوامل الاجتماعية المؤثرة في العملية التعليمية، وذلك لأنَّ الحرمان يفقد الفرد جزءًا لا يستهان به من الوقت في البحث عن الأمن والطمأنينة، وعادة ما يحدث الحرمان نتيجة معيشة الفرد مع

(1) **عبد الرؤوف الضبع**، مرجع سابق، ص 119.

(2) **المرجع نفسه**، ص 13.

(3) هشام محمود الأقداحي، **التنمية الاجتماعية والسياسية**.القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2015، ص 118.

الآخرين في مؤسسة أو دار حضانة أو مصحة بحيث لا يجد فردًا واحدًا متخصصالرعايته ومن ثمّ يشعر معه بالأمن والطمأنينة[1].

5-الهجرة:

تعتبر الهجرة من العوامل الهامة التي تؤثر في معدلات النمو السكاني من دولة لأخرى فهي تؤثر في شكل المجتمع وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية، وقد زاد معدل الهجرة من القرى إلى المدن الكبيرة بحثاعن التعليم وارتفاع المستوى المعيشي[2].

6-الثورات والحروب:

تساهم العديد من الثورات والحروب إسهاما كبيرا في إحداث التغيرات الاجتماعية، فهي تعمل على التعجيل بتحقيق مرحلة تقدمية من التعمير تحققها عن طريق التطور البطيء الشاق، كما أنّها تحدث تغيرات في مظاهر عديدة من المجتمع حيث تؤثر على غلق المدارس،أو فتح الجديد منها وبالتالي يتأثر المستوى التعليمي بمثل هذه الأمور[3].

7-جماعة الأقران:

وهي الجماعة التي تتكون من الطفل أو المراهق ورفاقه الذين في مثل سنه وذلك بهدف اللهو أو اللعب بوجهٍ عام، وبالتالي يمكن لجماعة الرفاق أن تمثل دورا إيجابيا في عملية التطبيع الاجتماعي، كما يمكن أن يكون لها دورا سلبيا يتمثل في اتجاه بعض الجماعات نحو الانحراف بشتى صوره، وهذا بالطبع يؤثر على المستوى التعليمي، بحيث نجد أنَّ هناك نسبة كبيرة من الطلاب يتأثرون بدرجة ملحوظة بأقرانهم عند اختيارهم لنوع التعليم العالي، وهذا يدل على أنَّ جماعة الأقران لها تأثير على التعليم في جميع مراحله[4].

ب-العوامل الاقتصادية:

---

(1)**المرجع نفسه**، ص 119.

(2) أحمد سيد، **مرجع سابق**، ص 16.

(3) **المرجع نفسه**، ص 19.

(4) عبد الرؤوف الضبع، **مرجع سابق**، ص 122.

من المؤكّد أنَّ تكون هناك علاقة بين العوامل الاقتصادية والتعليم، إذ يتأثر كلٌ منهما بالآخر، وفيما يلي سيتم عرض لبعض العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تطور المستوى التعليمي.

•**الإمكانات الاقتصادية:** تخضع النظم التعليمية للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع كما أنّ الإمكانات التي تتوفر للأسرة تلعب دورا هاما في تمتع أفرادها بفرص تعليمية ومن ثمّ فإنّه إذا أحسن توجيه هذه الإمكانات الاقتصادية للمجتمع أو للأسرة فيما ينفع الناشئين؛ فإنَّ ذلكسيؤدِّي إلى استثمار طيب وفعّال، وذلك لأنَّ التعليم والاقتصاد بينهما علاقة متبادلة، حيث يتأثر كلٌ منهما بالآخر[1].

•**نفقات التعليم** : إنَّ جوهر قضية الإنفاق على التعليم ليس في زيادة نسبة الإنفاق إلى الدخل القومي، وإنّما زيادة هذا الدخل بما يوفر للتعليم إمكانات نموه الكمي والنوعي والكيفي، كما أنَّ كيفية وطرق الإنفاق على التعليم لا تقل خطرا عن قلة نفقاته[2].

•**الدخل الأسري:** إنَّ الدخل القومي هو عصب الاقتصاد وعموده الفقري، بل إنَّ المشاكل الاقتصادية في أي بلد من البلدان ترجع إلى المشاكل الخاصة بالعوامل المؤثرة في هذا الدخل وتوزيعه، فالتصنيع قد عمل على زيادة الفرص المتاحة للعمل، وأدّى أيضا إلى خلق وظائف كثيرة، فدخل العامل في الصناعة والتجارة والخدمات يزيد عن دخل العامل الزراعي، ولهذا يمكن القول بأنَّ المهاجر الذي يجد عملاً صناعيا أو تجاريا أو في ميدان الخدمات يزيد دخله بالانتقال من الريف إلى المدينة، وبالتالي فالإنجاز التعليمي يرتبط بالدخل، ومع ذلك لا يكون من الواضح دائما أنَّ الطبقة الاجتماعية تؤثر في مستوى التحصيل العلمي، وبالرغم من ذلك فالحقيقة أنَّ الطفل الذي ينتمي إلى مكانة اجتماعية مرتفعة يأخذ فرصته في التعليم[3].

وفي الأخير وممّا سبق ذكره تتضح لدينا العلاقة بين المستوى التعليمي والسلوك الانتخابي، أي كيف يؤثر المستوى التعليمي على المشاركة الانتخابية ؟ وذلك عن طريق العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في العملية التعليمية والتي سبق ذكرها، فنجد أنَّ التعليم أصبح مكونا أساسيا وشرطا ضروريا في تشكيل الاتجاهات والسلوكات السياسية، كذلك الدوافع السليمةللنمو السياسي والتطور الاجتماعي، ومن ثمّ

(1) أحمد السيد، **مرجع سابق**، ص 21.

(2) هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية**.القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2015، ص 275.

(3) **المرجع نفسه**، ص 275.

أصبح من الثابت في الدراسات السياسية والانتخابية أن تتبع المسار التعليمي يخلق قدرة أكبر لدى الفرد لخوض الحياة السياسية دون خوف. فالتعليم يزود المرء بالمعلومات الضرورية حول المسائل السياسية ومجالات المعرفة، كما يزوده بطائفة من المهارات التي يمكن أن تسهل عليه إتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت، وأيضا عملية الإدراك السياسي.

زيادة على ذلك توصلت البحوث المتعلقة بمشاركة المواطنين السياسية إلى أنَّ الفرد لا يولد مزودا بالمقومات اللازمة للمشاركة الانتخابية، وإنَّما هي شروط تُكتسب عن طريق التدريب الصحيح، ومن هنا كانت نشأة التعليم العام، وذلك من أجل تلقين الفرد القيم والاستعدادات اللازمة للمشاركة الانتخابية في ظل المشاركة السياسية، وبالتالي لم تعد المشاركة السياسية اليوم مسألة كم فقط، وإنما أصبح يُنظر إلى النوعية التي ينبغي أن تتميز بها، ومما لا شك فيه نوعية هذه المشاركة تعتمد في جزء كبير منها على ما تلقاه الأفراد من تعليم وكل هذا يتعلق بمدى سلامة النظام التعليمي وبالتالي ينعكس هذا إيجابا على السلوك الانتخابي للفرد[1].

3.تأثير البيئة الاقتصادية على السلوك الانتخابي:

من بين العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي المستوى المعيشي، لذا تجدر الإشارة في البداية إلى أهمية الاقتصاد في تحليل الظاهرة السياسية، نظرا للتداخل والترابط الوثيق بين المجالين، ويتضح ذلك من خلال علم الاقتصاد السياسي الذي يدرس السياسة الاقتصادية والصلة بين العوامل السياسية والاقتصادية، ولهذا يتدخل العامل الاقتصادي كفاعل رسمي في بناء العملية السياسية، ومن بين الأمور السياسية العملية الانتخابية التي يتدخل الاقتصاد بقوة في التأثير فيها –عن طريق توفير الغلاف المالي للقيام بالحملات الانتخابية– التظاهرات، التجمعات...، وهذا ما يتعلقبتأثير العامل الاقتصادي في الناخب، ودفعه إلى الانتخاب أو العكس[2].

أولاً: مفهوم المستوى المعيشي

(1) دحماني أدريوش، "فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة". **ملتقى دولي:** حول البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والتجارة، يومي 17–18 مارس 2008، ص 3.

(2) ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق**، ص 101.

إنّ المستوى المعيشي له أثرٌ بالغ في تقدم أي دولة في العالم، لأنَّ هذا ما ينعكس على خططها المستقبلية سواءً المتعلقة بالأمور السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولذلك تهتم الدول في العالم بتوفير أفضل مستوى معيشة من خلال توفير كل ما يلبي احتياجاتهم من الخدمات الصحية والتعليمية، وبالتالي يعرف المستوى التعليمي على أنه: «المستوى الاقتصادي للأسرة الذي يوفر لجميع الأسرة التغذية والملبس والعناية الطبية والخدمات التعليمية والاجتماعية وتأمين معيشتهم في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة والوفاة، ويختلف مستوى المعيشة من دولة إلى أخرى بقدر اختلاف المستوى العام للأسعار واختلاف مستوى الدخل النقدي، ومستوى الإعالة، أي متوسط عدد أفراد الأسرة، ومستوى التقدم الاقتصادي والحضاري والثقافي ومن ثمّ مستوى رغبات وتطلعات الأفراد، ويمثل هدف رفع مستوى المعيشة والحفاظ عليه عند مستويات مرتفعة هدف كل البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية في كل الدول[1].

وللحفاظ على هذا المستوى المعيشي يجب مكافحة كل من ظاهرة الفقر والبطالة اللذين يسببان تدنيمستوى المعيشة في أي دولة.

ثانياً: الفقـر

1-تعريف الفقر

تعددت التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالفقر، وإن كانت في معظمها دلت على انخفاض مستوى المعيشة.

فقد تطرق إليه تقرير التنمية في العالم لعام 1990 بأنه: «عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي، وعرفه آخرين بأنّه عدم تمكن الفرد أو الأسرة من الحصول على قدرٍ كافٍ من الموارد لإشباع حاجاته الأساسية، وهذه الحاجات الأساسية تتمثل في المأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم وباقي المتطلبات الأساسية للحياة»[2].

(1) عبد الرحيم الشحات البحطيطي. **دراسة اقتصادية تحليلية لمحددات تكلفة مستوى المعيشة وأثرها على حالة الرفاهية الاقتصادية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، 2012، ص 9.

(2) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، **مشكلة الفقر في إفريقيا في ظل برامج التكيف الهيكلي**.القاهرة:مركز البحوث الإفريقية،2011، ص 1.

2-أنواع الفقـر:

ينتهج علماء الاجتماع لفهم الفقر تطبيق مفهومي الفقر المطلق والفقر النسبي، «يشير الفقر المطلق إلى غياب الموارد الأساسية المطلوبة للحفاظ على الصحة والوظائف الجسمية الاعتيادية» أما الفقر النسبي «فيشتمل على تقتيم الفجوات بين ظروف المعيشة لبعض الجماعات من جهة وتلك التي تعيشها أغلبية أفراد المجتمع»[1].

3-الفقر والسلوك الانتخابي:

يعتبر عامل الفقر محددا لأداء المواطن الانتخابي والسياسي كذلك ممَّا يجعله يبدي سلوكامعينا، فالمواطن الفقير لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص نظراً لأنَّ جل اهتمامه منصب حول كسب قوت يومه، كما لا يمكن أن تتجاهل فئة من الفقراء –خاصة المثقفة – قد تطمح وتتفاءل بالعمليات الانتخابية التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها، وفي المقابل قد يعاني أصحاب الطبقات الثرية من نفس الخلل على اعتبار أن إثراءهم يلهيهم عن السياسة، أو العكس تماما أي الاهتمام بالسياسة بحثا عن مكاسب أكثر وتوسع أكبر[2].

ثالثاً: البطالــة

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكلٍ ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وطبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، يقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى»[3].

انطلاقا من هذا التعريف يمكننا تحديد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل:

- العمال المحبطين، أي هؤلاء الذين ليأسهم من الحصول على عمل قد تخلوا عن البحث عنه.

(1) توفيق يوسف الداود، **المدخل إلى علم الاجتماع**.عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2016، ص 187.

(2) ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق**، ص 102.

(3) رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، **مجلة عالم المعرفة**. العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 39.

– الأفراد الذين يعملون مدة أقل من الوقت الكامل، أي يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم مع رغبتهم في العمل وقتاً كاملاً.

– العمال الذين يتعطلون موسميا ولكنهم خلال فترة مسح البطالة وعمل الإحصاء كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكلٍ واضح في القطاع الزراعي وقطاع السياحة.

– العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير متسقة وغير مضمونة ويعملون لحساب أنفسهم عادة وهم ذوي دخول ضعيفة جدا[1].

رابعاً: العوامل المحددة للمستوى المعيشي

أ–الخصائص السكانية السائدة:

تتضمن الخصائص السكانية عدة جوانب هامة في التأثير في المستوى المعيشي وهي:

- النمو السكاني: تشير أدبيات التنمية الاقتصادية أنه إذا تجاوزت نسبة النمو السكاني نسبة النمو الاقتصادي في المجتمع فإن ذلك يؤدي مع مرور الوقت إلى تزايد ظاهرة الفقر.
- حجم الأسرة وطبيعة عمل وعمر رب الأسرة:

– رب الأسرة شاب وفي بداية السلم الوظيفي وانخفاض الأجر وارتفاع الميل الاستهلاكي والاستهلاك في كثير من الحالات أعلى من الدخل الحقيقي للأسرة ، وتمول النفقات الإضافية بالاقتراض.

– الأسر القديمة وفيها الانفاق أعلى من مستوى الدخل بحكم التقدم في العمر وارتفاع النفقات الطبية، وتتجه الأسر لتمويل نفقاتها الإضافية من مدخراتها أو بيع بعض من الأصول إذا توافرت أو الاقتراض أو الانتقال إلى مستوى أدنى.

– أمّا الأسر حيث رب الأسر متوسطة العمر فهي توازن النفقات والمدخول ونادرا ما تقابلها مشكلات تؤثر على مستوى المعيشة[2].

(1) ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق**، ص 108.

(2) عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **مرجع سابق**، ص 16.

ب-دخل الأسرة:

من خلال ما ورد ذكره في معنى الدخل الأسري فالدخل يمثل أحد أهم العوامل المحددة لمستوى معيشة الأسرة ، ويعبر عن قدرة الأسرة على تغطية نفقات المعيشة.

ج-التوجهات الاقتصادية العالمية والسياسات الاقتصادية المصاحبة لها:

تعد التوجهات الاقتصادية العالمية الراهنة من العوامل المؤثرة على مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية، ومن أبرز ملامح تلك التوجهات انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث يفرض هذا الانضمام عددا من السياسات والإجراءات الاقتصادية لتحرير الاقتصاد،وتتمثل في تحرير الأسعار وخفض الإنفاق الحكومي وخصخصة بعض الأنشطة الحكومية، وقد تتسبب تلك الإجراءات في نتائج إيجابية على المدى المتوسط والبعيد إذا ما أحسن التعامل معها، ولكنَّها في الوقت الحالي تؤدِّي إلى الحد من التوظيف وانخفاض دخول أصحاب الدخل الثابت، حيث الأجور المصدر الأساسي للدَّخل، كما قد تتضمَّن الإجراءات التصحيحية التوجه نحو زيادة معدلات الضرائب على دخل العمل مقارنة بمعدلات الضرائب على رأس المال، الأمر الذي يؤدِّي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى أصحاب الدخول المنخفضة، الذين يعتمدون على الأجر كمصدر للدخل في ظل ارتفاع الأسعارالأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة معدلات الفقر[1].

د-عدالة التوزيع والنمو:

تشير بعض الدراساتإلى أنَّ تحسين مستويات المعيشة وعدالة التوزيع قد يترتب عليه أعباء على الاقتصاد قد تؤثر سلبا على معدلات النمو على المدى القصير، لكنها لم تكن كذلك على المدى المتوسط والبعيد، وفي دراسة عن تأثير توزيعات الدخل- وعدم المساواة على مستويات المعيشة والرفاهية الاقتصادية على المدى البعيد عن الدخل ومستويات المعيشة في 97 دولة اشتملت على عدد من الدول المتقدمة

(1) **المرجع نفسه**، ص 18.

والنامية– تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية قوية بين معدلات النمو من جانب وعدم عدالة توزيع الدخل ومستوى الرفاهة من جانبٍ آخر[1].

وفي الأخير نستخلص أن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تأثيرٌ كبيرٌ على النظام الانتخابي في أي دولة، لتتحدد أسسه ومبادئه ويختلف تأثير هذه العوامل من دولة إلى أخرى، وذلك حسب خصوصية كل دولة، كذلك تدني المستوى المعيشي قد يدفع المواطنين إلى فقدان الثقة في الطبقة الحاكمة، وفي مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات، وهذا ما يفتح الباب أمام أرباب المال إلى التحكم في العملية الانتخابية والتأثير على نتائجها، وبالتالي فالناخب يضع الحكومة مسؤولة عن الحالة الاقتصادية للمجتمع، ويصوت على أساس ذلك، وعليه يمكن توقع عدة نتائج للفعل الانتخابي بالاعتماد على مفهوم المسؤولية الحكومية.

فالمواطن الذي يعيش وسط ظروف اجتماعية واقتصادية متردية لا يستطيع التفكير في الأمور السياسية، وهذا ما ينعكس في سلوكه الانتخابي، ولذلك ترتفع نسبة الامتناع عن التصويت واللامبالاة وعدم الاهتمام بالعملية الانتخابية، وتصبح المشكلات الاجتماعية للفرد أولى من أي فعلٍ سياسي آخر.

(1) **المرجع نفسه**، ص 21.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تمّ التطرق إلى مختلف المحدِّدات التي تتحكّم وتؤثِّر في السلوك الانتخابي، باعتبار أن السلوك الانتخابي يمثل أحد المداخل المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخابية في أي مجتمع، وهذا نظراً لقدرته على الكشف عن الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمعٍ محدّد، كما أنّه يعبِّر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته وضعفه. وقد تمّت دراسة هذه الميكانيزمات من الناحية النظرية ثم سوف نقوم بإسقاطها في دراستنا الميدانية.

حيث يتمّ التطرُّق لثلاثة مؤشّرات لقياس السلوك الانتخابي، وتتضمّن هذه المؤشرات البعد السياسي، البعد القانوني، والبعد السوسيواقتصادي . وبعد تحليلها ثمّ استخلاص أنَّ السلوك الانتخابي يعتبر المحرك الرئيسي لاستمرار النظام السياسي، وذلك بوجود مشاركة سياسية فعّالة عن طريق ما يلي:

- تحقيق السيادة القانونية في الدولة باعتبار القانون السلطة العليا فيها.
- الوصول إلى انتخابات نزيهة وسليمة عن طريق مشاركة سياسية حقيقية.
- كذلك بناء مؤسسات لها برامج هادفة وغير عشوائية وهو الحزب السياسي الذي يعتبر المؤسسة الرئيسية التي تربط المواطن بالحكومة، ورضا الشعب عن الآخر، أي السياسة الحاكمة تتيح وتضفي الشرعية على النّظام، هذا ما ينعكس إيجابا على سلوكهم الانتخابي.
- أيضاً للتنشئة السياسية دورٌ هام في خلق ثقافة سياسة إيجابية، وذلك عبر مؤسساتها المختلفة ممّا يجعل المواطنين مواكبين للتطورات الخارجية وفاعلين في صنع السياسات العامة الداخلية.
- خلق ثقافة سياسية إيجابية تدفع النظام السياسي للاستمرار وذلك لأنّها تحقق مشاركة سياسية فعّالة للمواطنين، وهذا ما ينعكس على السلوك الانتخابي.
- كذلك البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة قد تشكل محددا للسلوك الانتخابي وذلك عن طريق مؤشر الولاء القبلي الذي يعتبر جزءًا أساسيا من بنية المجتمع التقليدي، فالولاءات مازالت مسؤولة بصورة كبيرة عن نمط السلوك الانتخابي وتتحكم فيه في ظل مجتمع عصري.
- كما أنّ المستوى المعيشي والنظام التعليمي يتحكمان في درجة المشاركة السياسية، بحيث قد نجد ذوي المستويات التعليمية العليا لديهم ثقافة سياسية ووعي سياسي يحتم عليهم الاهتمام بالحياة السياسية.

●كما يمكن أن يكون العكس أي لا يولون اهتماما بالمشاركة في الانتخابات أي ما يسمى بموقف الحياد عن المشاركة الانتخابية، وقد يساهم أيضا تحسين الظروف الاقتصادية والمتعلقة بالمستوى المعيشي للفرد في دعم وحفز المشاركة الانتخابية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لاختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة محمد خيضر – الانتخابات الرئاسية 2014 –

يتطلب التحليل العلمي الاعتماد في دراسة الظواهر محل البحث والتعمق فيها، بإبراز مختلف الآليات وتحديد أنواع التأثير والارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، لذلك ومن أجل أن يحقق الباحث الهدف الذي يطمح إليه من وراء هذه الدراسة وجب عليه عد الاكتفاء بالطرح النظري، الذي يهدف إلى توضيح مجموعة من المفاهيم الابتمولوجية والعلاقة التي تحكم بينها، وفي الدراسة الحالية بعد التطرق إلى الإطار النظري للعلاقة بين المشاركة السياسية و السلوك الانتخابي، ننتقل إلى اختبار هذه العلاقة على ارض الواقع، وذلك بدراسة دور مشاركة طلبة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة في انتخابات 17أفريل 2014، وذلك باعتبار الدراسة الميدانية أهم مرحلة في هذه الدراسة، وذلك لأنها تعمل على كشف مستوى السلوك الانتخابي لدى عينة الدراسة المتمثلة في عينة من طلبة جامعة محمد خيضر.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى ارتباط المشاركة السياسية لطلبة جامعة محمد خيضر بالسلوك الانتخابي، وما تأثير البيئة المحيطة على نجاح العملية الانتخابية أو فشلها، واقتراح استراتيجيات لتفعيل عملية المشاركة السياسية قصد تدعيم السلوك الانتخابي.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية لفئة من طلبة جامعة محمد خيضر وعلاقتها بالسلوك الانتخابي

المبحث الثالث: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية لطلبة جامعة محمد خيضر في انتخابات الرئاسية 2014.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

1.معطيات عن نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل 2014

بلغت نسبة المشاركة في الرئاسيات الجزائرية الأخيرة ما يعادل 51,70 %، وهو ما اعتبُر في نظر المحللين انقسامًا كبيراً وتصدعا في السلوك الانتخابي السياسي الجزائري، ومع ذلك فالمؤشرات الكلية الإجمالية تظهر أن الرئيس "بوتفليقة" حتى وإن ظهر مريض ومرهق لا يزال يحظى بدعم كبير، وأن المعارضة السياسية لا تزال عاجزة عن تقديم مترشح مناسب، كما أن الوضع السياسي العام للجزائر يمتاز بالتصحر السياسي في الحياة الحزبية الجزائرية، رغم أن الساحة السياسية تحوي أكثر من 60 حزب، لكن هذا العدد لم يصل إلى مستوى التأثير في السياسة العمومية[1]، إضافة إلى مجموعة من القوانين الانتخابية التي تنظم التسجيل في القوائم والاقتراع والمراقبة والفرز وذلك طبقا للقانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012[2].

وفي الآتي يتم رصد النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014:

الجدول رقم(1): جدول يوضح عدد الناخبون في الانتخابات الرئاسية 2014 على المستوى الوطني

الناخبون المسجلون	22.880.678
الناخبون المصوتون	11.600.984
نسبة المشاركة	%50 ,70
الأصوات الملغاة	1.132.136
الأصوات المعبر عنها	10.468.848
الأغلبية المطلقة	5.234.425

(1) قوي بوحنية،"الانتخابات الرئاسية في الجزائر:العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد".في مؤلف:**الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة**.عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2015،ص11.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمانة العامة لرئاسة الحكومة .**القانون العضوي**: رقم 12-01، المؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بنظام الانتخابات،ص04.

المصدر: المجلس الدستوري www.conseil-constitionnel.dz

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد الناخبون المصوتون بلغ 11.600.984 مصوت، أي ما يعادل نصف الناخبون المسجلون الذي بلغ عددهم 22.880.678 مسجل، وهذا ما يعكس نسبة المشاركة التي قدرت ب: 70, 50%، وهذا ما يفسر بوجود عزوف عن المشاركة الانتخابية.

الجدول رقم(2): جدول يوضح عدد الأصوات المتحصل عليها لكل مترشح في الانتخابات الرئاسية 2014

الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، مرتبة ترتيبا تنازليا:

السيد بوتفليقة عبد العزيز	مرشح حر	8.531.311
السيد بن فليس علي	مرشح حر	1.288.338
السيد بلعيد عبد العزيز	مرشح جبهة المستقبل	328.030
السيدة لويزة حنون	مترشحة حزب العمال	157.792
السيد رباعين علي فوزي	مترشح حزب عهد 54	105.223
السيد تواتي موسى	مترشح الجبهة الوطنية الجزائرية	58.154

المصدر: المجلس الدستوري www.conseil-constitionnel.dz

بلغت نسبة المشاركة وفق ما أعلنه رئيس المجلس الدستوري "مراد مدلسي" 70, 50%، حيث حصل بوتفليقة على أكثر من 8 مليون صوت من مجموع 11600984 مليون مشارك في الانتخابات، في حين أظهرت النتائج تحصل على بن فليس على 1.288.338 في المرتبة الثانية، أما باقي المترشحين فنجد عدد الأصوات تتراوح بين 328.030 إلى 58.154.وفق هذه النتائج تم إعلان السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية في عهدته الرابعة، هذه النتائج والأعداد توحي بوجود مشاركة سياسية حقيقية، لكن لما يتم الربط بين معايير الديمقراطية وما حدث في الساحة السياسية في الجزائر من 2011 –2014، لوجدنا

غياب للتداول على السلطة، وكذلك مقاطعة العديد من الأحزاب السياسية للعملية الانتخابية، لذلك تعتبر الانتخابات الرئاسية 2014 آلية لغرس أركان النظام والمسؤولين في نفس الوقت، بدلا من التغيير، لذلك هذه أحد أهم أسباب عزوف المواطنين على عملية المشاركة السياسية، وبالتالي سيطرة السلطة التنفيذية بتحالفها مع المؤسسة العسكرية على النظام ككل.

جدول رقم(3): يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أفريل سنة 2014 موزعة حسب المترشحين و الولايات

الرمز	الولاية	عدد مكاتب التصويت	عدد الناخبين المسجلين	عدد المصوتين	نسبة المشاركة	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الوراق الملغاة	عبد العزيز بوتفليقة		علي بن فليس		عبد العزيز بلعيد		لويزة حنون		علي فوزي رباعين		موسى تواتي	
								العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	أدرار	480	220052	150904	68,58	141319	9585	132295	93,61	3954	2,8	2398	1,7	736	0,52	1167	0,83	769	0,54
2	الشلف	1486	700202	396319	56,6	365993	30326	330410	90,28	16016	4,38	9599	2,62	4245	1,16	3701	1,01	2022	0,55
3	الأغواط	529	245629	172942	70,41	162418	10524	151501	93,28	5487	3,38	3189	1,96	765	0,47	996	0,61	480	0,3
4	أم البواقي	877	407231	176955	43,45	157660	19295	85091	53,97	61273	38,9	6900	4,38	1920	1,22	1803	1,14	673	0,43
5	باتنة	1421	632253	268548	42,47	247876	20672	96187	38,81	12712 1	51,3	18737	7,56	2209	0,89	2466	0,99	1156	0,47
6	بجاية	1152	529218	124031	23,44	108315	15716	47809	44,14	46868	43,3	4632	4,28	5495	5,07	2499	2,31	1012	0,93
7	بسكرة	1000	448752	234539	52,26	210699	23840	177085	84,05	21939	10,4	7259	3,44	1893	0,9	1604	0,76	919	0,44
8	بشار	432	200438	121990	60,86	111005	10985	103470	93,22	3446	3,1	2032	1,83	860	0,77	756	0,68	441	0,4
9	البليدة	1549	683949	299358	43,77	252997	46361	206401	81,59	27715	11	9062	3,58	3988	1,58	3089	1,22	2742	1,08
10	البويرة	923	508208	173922	34,22	153511	20411	120089	78,23	23313	15,2	4952	3,22	2423	1,58	1765	1,15	969	0,63
11	تمنراست	268	127220	88864	69,85	84271	4593	78624	93,3	2872	3,41	1382	1,64	523	0,62	438	0,52	432	0,51
12	تبسة	981	432395	237426	54,91	220362	17064	187931	85,28	21603	9,8	5786	2,63	2447	1,11	1766	0,8	829	0,38
13	تلمسان	1687	664719	420057	63,19	390417	29640	362672	92,89	11657	2,99	8026	2,06	3942	1,01	2673	0,68	1447	0,37
14	تيارت	1413	538862	340119	63,12	318492	21627	298761	93,81	8671	2,72	4757	1,49	2649	0,83	2478	0,78	1176	0,37
15	تيزي وزو	1194	684351	137622	20,11	122748	14874	73401	59,8	33441	27,2	4597	3,75	7729	6,3	2740	2,23	840	0,68

16	الجزائر	4956	1891186	525092	382049	72,76	363863	18186	336608	92,52	12521	3,44	6884	1,89	3947	1,08	2213	0,61	1690
17	الجلفة	978	525092	412916	182026	44,08	153491	28535	73591	47,95	60684	39,5	9669	6,3	5113	3,33	3091	2,01	1343
18	جيجل	1022	412916	933049	435109	46,63	368334	66775	245785	66,73	86064	23,4	21044	5,71	7128	1,93	5596	1,52	2717
19	سطيف	2151	933049	238904	153626	64,3	144287	9339	135694	94,04	4295	2,98	2062	1,43	1034	0,72	804	0,56	398
20	سعيدة	599	238904	591946	311957	52,7	265930	46027	189797	71,37	49292	18,5	15287	5,75	5280	1,98	4555	1,71	1719
21	سكيكدة	1379	591946	452260	302519	66,89	280371	22148	262486	93,62	8236	2,94	4451	1,59	2585	0,92	1707	0,61	906
22	سيدي بلعباس	820	452260	438752	234809	53,52	203933	30876	156597	76,79	30873	15,1	8888	4,36	4166	2,04	2361	1,16	1048
23	عنابة	903	438752	368639	212516	57,65	188170	24346	123095	65,42	46037	24,5	11941	6,35	3500	1,86	2494	1,32	1103
24	قالمة	923	368639	587016	252690	43,05	213273	39417	152920	71,7	39059	18,3	11587	5,43	5345	2,51	2898	1,36	1464
25	قسنطينة	1233	587016	545968	298521	54,68	264460	34061	231335	87,47	17827	6,74	6735	2,55	2824	1,07	2501	0,95	3238
26	المدية	1307	545968	467382	375738	80,39	360393	15345	343767	95,39	6495	1,8	3592	1	2950	0,82	1922	0,53	1667
27	مستغانم	1110	467382	609939	334185	54,79	305442	28743	263325	86,21	28188	9,23	8297	2,72	2559	0,84	2019	0,66	1054
28	المسيلة	1538	609939	528252	368387	69,74	347989	20398	326662	93,87	8688	2,5	4509	1,29	3192	0,92	2852	0,82	2086
29	معسكر	1188	528252	291674	129457	44,38	116835	12622	104488	89,43	6798	5,82	3138	2,69	960	0,82	916	0,78	535
30	ورقلة	641	291674	1038288	532140	51,25	483841	48299	441390	91,23	22283	4,6	9398	1,94	5643	1,17	3331	0,69	1796
31	وهران	2173	1038288	176925	123534	69,82	115770	7764	107894	93,2	4216	3,64	1843	1,59	647	0,56	798	0,69	372
32	البيض	427	176925	34506	16169	46,86	15342	827	13472	87,81	1270	8,28	283	1,84	116	0,76	135	0,88	66
33	اليزي	92	34506	409935	203181	49,56	175775	27406	120833	68,75	41131	23,4	8057	4,58	2731	1,55	2031	1,16	992
34	برج	991	409935																

	بوعريريج																		
35	بومرداس	877	470835	1009285	253730	39,36	153401	31918	113792	74,18	24982	16,3	7252	4,73	3555	2,32	2569	1,67	1251	0,82
36	الطارف	730	298756	411687	338068	65,34	178487	16706	148965	83,46	17901	10	6884	3,85	2495	1,4	1567	0,88	675	0,38
37	تندوف	134	78005	209993	115318	78,38	55630	5514	50619	91	2784	5	1214	2,18	402	0,72	388	0,7	223	0,4
38	تيسمسيلت	462	180371	232756	129074	71,56	121301	7773	113183	93,31	3658	3,02	2162	1,78	916	0,75	948	0,78	434	0,36
39	الوادي	658	315811	467667	187776	59,46	178610	9166	166764	93,37	7180	4,02	2762	1,54	716	0,4	744	0,42	444	0,25
40	خنشلة	734	232756	314437	125315	53,84	118580	6735	62211	52,46	51956	43,8	2796	2,36	686	0,58	619	0,52	312	0,26
41	سوق اهراس	693	314437	413012	161826	51,47	146296	15530	111318	76,09	24086	16,5	6540	4,47	2071	1,42	1589	1,09	692	0,47
42	تيبازة	982	413012	494881	223285	54,06	190668	32617	158163	82,95	19058	9,99	6862	3,6	3086	1,62	2244	1,18	1255	0,66
43	ميلة	1191	494881	467667	214167	43,28	186820	27347	112628	60,29	54078	29	11215	6	4544	2,43	3078	1,65	1277	0,68
44	عين الدفلى	1054	467667	134203	233646	49,96	209720	23926	183692	87,6	12758	6,08	6994	3,33	2481	1,18	2508	1,2	1287	0,61
45	النعامة	221	134203	282871	83346	62,1	75782	7564	68786	90,77	3903	5,15	1694	2,23	522	0,69	605	0,8	272	0,36
46	عين تموشنت	548	282871	209993	186854	66,06	173030	13824	160770	92,91	5431	3,14	3214	1,86	1897	1,1	1077	0,62	641	0,37
47	غرداية	549	209993	411687	115318	54,92	106035	9283	100202	94,5	2679	2,53	1995	1,88	419	0,39	464	0,44	276	0,26
48	غليزان	931	411687	1009285	338068	82,12	325943	12125	311487	95,56	6225	1,91	3130	0,96	2309	0,71	1732	0,53	1060	0,33
49	المهجر	398	1009285	470835	253730	25,14	232621	21109	159541	68,59	41826	18	8277	3,56	16735	7,19	3789	1,63	2453	1,05
المجموع		**4998 5**	**2288067 8**	**1160098 4**		**50,7**	**1046884 8**	**113213 6**	**853131 1**	**81,49**	**1E+06**	**12,3**	**32803 0**	**3,13**	**15779 2**	**1,51**	**10522 3**	**1**	**5815 4**	**0,56**

المصدر: المجلس الدستوري www.conseil-constitionnel.dz

يوضح الجدول أعلاه نسبة المشاركة في كل الولايات الجزائرية في الانتخابات الرئاسية 2014، وباعتبار أفراد العينة المختارة لاختبار مشاركتهم السياسية في انتخابات 2014 من ولاية بسكرة، نستعرض نتائج انتخابات 2014 لهذه الولاية:

تحصل المترشح عبد العزيز بوتفليقة على نسبة: 84,05% ، في حين جاء المرشح علي بن فليس في المرتبة الثانية بنسبة 10,4% ، وفي المرتبة الثالثة جاء عبد العزيز بلعيد بنسبة قدرت ب: 3,44 %،

ثم جاءت المترشحة لويزة حنون في المرتبة الرابعة بنسبة 0.9 %، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة فوزي رباعين بنسبة تقدر ب:0,76%، وأخيرا المرشح موسى تواتي بنسبة 0,44% ، ويرجع هذا التفاوت في النتائج لكون مرشح السلطة "عبد العزيز بوتفليقة" الأوفر حظا، وذلك يظهر من خلال الإمكانيات الكبيرة التي اعتمد عليها في إطار الترويج لحملته الانتخابية، و الدعم الذي تلقاه من خلال مساندیه في الانتخابات في ولاية بسكرة.

بعد تثبيت النتائج من قبل المجلس الدستوري ورأيه بعدم دستورية الطعون وعدم إصدار أي تقرير يعاكس ذلك تبقى آراء المعارضة التي تدعي التزوير غير مدعومة بأية قرائن تدعم موقفها، وعليه، فإن ما تم التصريح به بالخروقات القانونية في حملة الرئيس بلا جدوى ولا فعالية خصوصا بعد تثبيت النتائج وأداء اليمين وتعيين الحكومة[1].

([1]) **المرجع نفسه**،ص18.

2. البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقه

إن التحليل العلمي المتين يقوم على النظرة الفاحصة للظاهرة المدروسة، و ذلك من خلال التعمق في أبعادها وتحديد العلاقات بينها ومختلف الظواهر الأخرى، ولذا فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب من الباحث عدم الاكتفاء بالجانب النظري الذي يهدف إلى توضيح مجموعة من الافتراضات النظرية حول علاقة الظاهرة السياسية بمختلف العوامل المتحكمة فيها، بل تدعيم ذلك بجانب ميداني بهدف دراسة أثر المشاركة السياسية لطلاب جامعة محمد خيضر على السلوك الانتخابي و هذا باستخدام الاستبيان كأداة بحثية، وتفريغها وتحليلها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss** نسخة 22.

يمتاز برنامج SPSS بقدرته الكبيرة على تنفيذ عمليات إحصائية متنوعة وكثيرة فيمكن من خلاله التصنيف والتحكم بالبيانات الكمية والوصفية على حد سواء، كما يمكن التعمق واستخدام تحليلات إحصائية متقدمة مثل النمذجة والاستدلال الإحصائي بأنواعه .ويتم ذلك في الواقع من خلال أوامر معدة مسبقا تسهل عملية الاستخدام بالإضافة إلى توفر التعليمات المساعدة والتي تمتاز بالشمول والوضوح.

كما سيتم الاعتماد على اختبار تحليل الارتباط–معامل الارتباط بيرسون– لمعرفة مدى العلاقة بين مؤشرات متغيرات الدراسة التي تم تناولها على شكل محاور وأسئلة في الاستمارة[1].

أ. التعريف بأداة الدراسة و الغاية منها :

انطلاقا من كون موضوع الدراسة يندرج ضمن الدراسات الامبريقية التي تقوم على جمع بيانات منتظمة حول ظاهرة معينة، تم الاعتماد في دراستنا الميدانية على أداة بحثية مهمة تمثلت في الاستبيان أو كما تسمى أيضا "الاستمارة"، كتقنية مباشرة لجمع المعطيات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة حول الظاهرة السياسية محل بحثنا، والتي تعرف بأنها: "تلك الوسيلة التي تمكن من دراسة السلوك اللفظي للأفراد، و اتجاهاتهم و قياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين".

([1]) Makridakis, Spyros, **Forecasting: methods and applications**, 3 rd Edition, John Wiley & sons Inc., 1998;p.286.

و يعد الاستبيان من أكثر الأدوات الميدانية استخداما في العلوم الاجتماعية و السياسية و الإعلامية ، و ذلك لمعرفة سلوك الأفراد و اتجاهاتهم إزاء قضية معينة ، كما تستخدم لقياس اتجاهات الرأي ، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الاستبيان لجمع المعلومات و البيانات عن المواقف و الظواهر التي يودون معرفتها [1].

كما عرف الاستبيان أيضا على أنه:"عبارة على مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، ويعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات ومعتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد"[2].

فدراسة موضوع اختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة محمد خيضر للانتخابات الرئاسية 2014، تحتاج إلى الاستبيان كأداة من أدوات التحليل الكمي لتبيان أي المتغيرات على علاقة مع السلوك الانتخابي و مدى تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض و ذلك عبر عينة الدراسة ، و بالتالي فالغاية الأساسية من استخدام هذه الأداة هو الكشف عن مدى مشاركة فئة الدراسة في الحياة السياسية للوصول إلى تحقيق المشاركة الانتخابية والسياسية .

فقد تم إعداد استبيان تضمن عدة محاور، و بعد إعداده في صورته الأولى تم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في العلوم السياسية وقد أسفر التحكيم عن تعديل صياغة بعض الأسئلة، وحذف أسئلة و إضافة أخرى ، وتعديل ترتيب بعض الأسئلة .

ب.الوصف العام للاستبيان النهائي :

من الاعتبارات الأساسية التي يجب أن يراعيها الباحث في تصميمه للاستبيان**(أنظر للملحق رقم 01)** مسألة تحديد الهيكل العام له، و ذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيبا منطقيا متسلسلا متكاملا، بحيث تبدو الصورة النهائية للاستبيان عبارة عن مجموعة من

([1]) محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي**.الجزائر :دار هومة،2007،ص242.

([2]) محمد عبيدات وآخرون،**منهجية البحث العلمي:القواعد، المراحل، التطبيقات**.ط2، عمان:دار وائل للطباعة والنشر ،1999،ص63.

الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات حولها[1] .

و يعتاد تقسيم الاستبيان إلى ثلاث أجزاء أساسية:

كانت الأسئلة متعلقة بموضوع البحث لا تخرج عن إطاره ومضامينه العلمية،ولقد تضمنت الاستمارة ما يلي:

- بيانات أولية وهي خاصة بالخصائص النوعية لأفراد العينة،السن،الجنس،الحالة الاجتماعية، الانخراط السياسي، دوافع الانخراط، مكان الإقامة، نوع الوظيفة.
- أما المحاور الثلاث فهي:

- **المحور الأول: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي**

والذي يتعلق بالتصورات السياسية لمفردات العينة لمفهوم المشاركة السياسية والميل السياسي، والتوجهات السياسية داخل الأسرة، المواضيع المفضلة في الصحف، أيضا تم التطرق إلى المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي،إضافة إلى البحث في توجهات الطلبة السياسية.

- **المحور الثاني:المحددات القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي**

تتعلق بالممارسات الخاصة بطبيعة الانتخاب، والتسجيل في القوائم الانتخابية، التصويت في انتخابات 17 أفريل 2014، والمشاركة في العملية الانتخابية لأفراد العينة، هدف الحضور يوم الانتخاب، وقت اتخاذ قرار الذهاب للانتخابات الرئاسية 2014، رأي أفراد العينة حول إسهام الانتخاب في إحداث التغيير، إضافة إلى البحث في تقييم نتائج انتخابات 2014، وفعالية الفاعلين الدوليين واللجان الوطنية في مراقبة الانتخابات، الانتخابات وتغيير الشرائح المجتمعية، موقف أفراد العينة اتجاه انتخابات 2014.

- **المحور الثالث: محددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الإنتخابي**

تعلق هذا المحور بالولاءات العشائرية، قناعات الذهاب إلى انتخابات 2014، البحث عن الأطراف الذين أثروا في أفراد العينة حول قرار الذهاب للانتخابات الرئاسية 2014، رأي أفراد العينة حول تأثير المستوى المعيشي على السلوك الإنتخابي، وطبيعة الشريحة المجتمعية التي ينتمون إليها أفراد العينة، ومدى

(1) محمد شلبي،**مرجع سابق**.ص245.

تأثير المستوى الدراسي للوالدين في السلوك الانتخابي لأفراد العينة، البحث على أسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية ومحاولة اقتراح الحلول لها.

ج.مجال الدراسة:

يقصد بمجال الدراسة الأبعاد الزمنية والمكانية والبشرية للموضوع الذي هو مجال الدراسة، نفصل الأبعاد في الآتي:

- **البعد الزمني:**

يمتد المجال الزمني للدراسة في الموسم الجامعي 2016-2017، تم توزيع الاستمارة في الفترة الممتدة من 20 نوفمبر إلى 06 ديسمبر، وذلك نظرا لـ:

– تزامن هذا التوقيت مع بدايات الموسم الجامعي في جامعة محمد خيضر، والحضور الكثيف للطلبة، وهذا ما ساعد الباحثة في إيجاد العينة المطلوبة.

- **البعد المكاني:**

تتموقع عينة الدراسة في ولاية بسكرة، وبالذات في جامعة محمد خيضر، مست العينة العشوائية لأربعة كليات في جامعة محمد خيضر منها: كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية العلوم الدقيقة، كلية الآداب واللغات.

- **البعد البشري:**

نعني بها مجمع البحث وعينته حيث يتمثل مجمع البحث في هذه الدراسة على الشباب بحكم أن نسبة الشباب مرتفعة من مجموع السكان من جهة ومن جهة أخرى هم أكثر الفئات العمرية حيوية ونشاط.وبما أن الشباب ينتمون طبقيا إلى فئات اجتماعية متعددة لذلك تم الاختيار على عينة شباب الجامعة وبالذات على الطلبة.وتتمثل العينة في:

العدد الكلي لطلبة الماستر في جميع كليات جامعة محمد خيضر بسكرة عددهم: 8764 طالب، من مجموع الطلبة الكلي للجامعة الذي قدر ب:30797 طالب، أما عينة الدراسة خصصت في الكليات الآتية(**انظر الملحق رقم 2**):

- كلية العلوم التكنولوجية: 1424 طالب.
- كلية العلوم الدقيقة:1862 طالب.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية: 843 طالب.
- كلية الآداب واللغات: 1657 طالب.

ونظراً لصعوبة إجراء والقيام بمسح شامل وكامل لمجمع البحث فقد اعتمدنا على طريقة المعاينة،التي يمكن بواسطتها الحكم على الكل بواسطة الجزء بنسب متفاوتة وذلك بمراعاة قدرة عملية المعاينة على إمداد الباحث بعينة ممثلة تمثيلا صادقا، وانطلاقا من طبيعة موضوع دراستنا وقع اختيارنا على نوع العينة الغير عشوائية فاختيارها قائم على أساس إعطاء فرص متكافئة لكل الطلبة من أفراد المجتمع الأصلي. أما الطبقة نعني بها أنها اقتصرت على طبقة أو فئة معينة وهي طلبة الماستر (الأولى والثانية)، ويرجع اختيار هذه الطبقة لأنها تعتبر عينة منتخبة في سنة 2014، أي أن عمرهم يتجاوز 18 سنة، فضلا عن أن طلبة الماستر أكثر وعي من طلبة ما قبل التدرج.

أما حجم مفردات عينة الدراسة قدرت ب: 300 طالب، حيث لوحظ بعدم وجود غيابات وتم استرجاع جميع الاستمارات من كليات محل الدراسة.

3.معطيات عينة الدراسة

✓ **التحليل الوصفي لعينة الدراسة:**

أ. الجنس:

الجدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	110	36,5

أنثى	189	62,8
المجموع	300	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (3):مخطط بياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

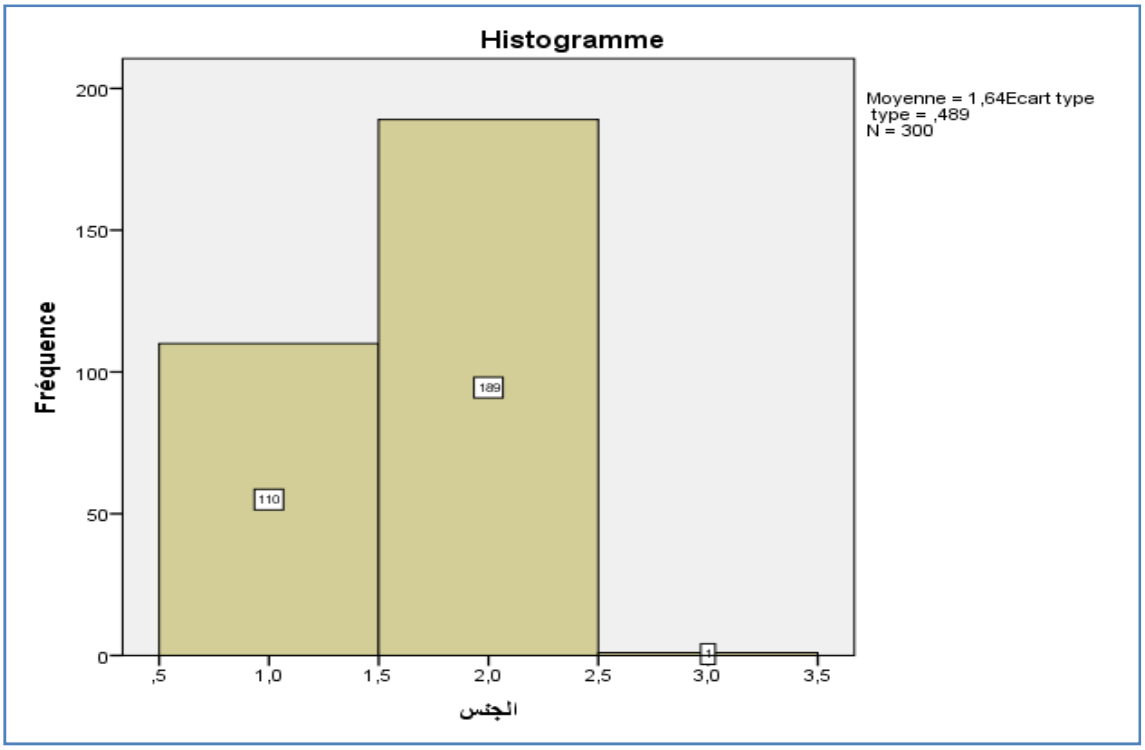

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن عدد الطلبة من الذكور والذي بلغ 110 من مجموع أفراد العينة بنسبة36,5% ، أما عدد الطالبات فبلغ 189 من مجموع أفراد العينة بنسبة % 62,80 وهذا ما يوضح لنا أن عدد الإناث أكثر من عدد الذكور، وذلك راجع لأن عدد الإناث في جامعة محمد خيضر بسكرة أكثر من عدد الذكور وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الإناث في أفراد العينة.

ب.السن:

الجدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %

18-24	187	62,1
24-30	67	22,3
30 وأكثر	44	14,6
لمجموع	298	99,7

ملاحظة: لم يتم الإجابة على استبيانين بخصوص هذا السؤال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (4):مخطط بياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

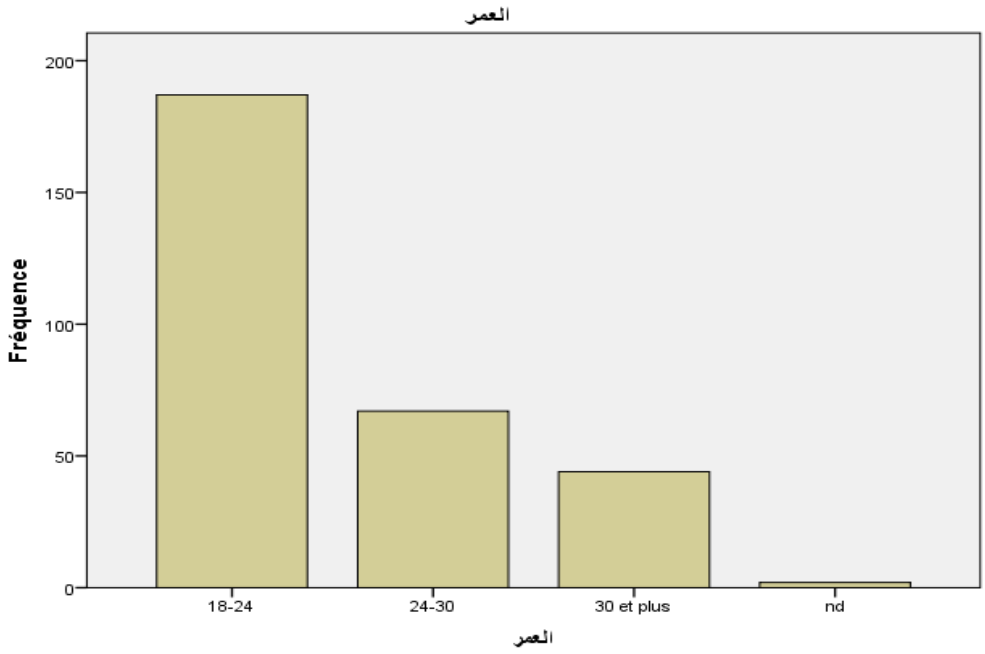

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 18-24، وذلك بنسبة 62%، في حين قدرت نسبة الذين تتراوح أعمارهم 24-30 ب:22%، أما فئة ما فوق 30 فشكلت ما نسبته:14,6% من مجموع أفراد العينة الكلي، هذا راجع إلى أن الفئة العمرية التي تتراوح مابين 18-24،

سنة هي الفئة المناسبة لهذه المرحلة من الدراسة، إضافة أن هذه الفئة تملك خبرة كافية في الانتخابات والحياة السياسية بصفة عامة، وتم اختيار عينة من طلبة ماستر لعدة تخصصات.

ج.المستوى المعيشي:

الجدول رقم (6):توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
جيد	66	21,9
متوسط	219	72,8
ضعيف	9	3,0
المجموع	294	99,7

ملاحظة: لم يتم الإجابة على 6 استبيانات بخصوص هذا السؤال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (5): مخطط بياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي

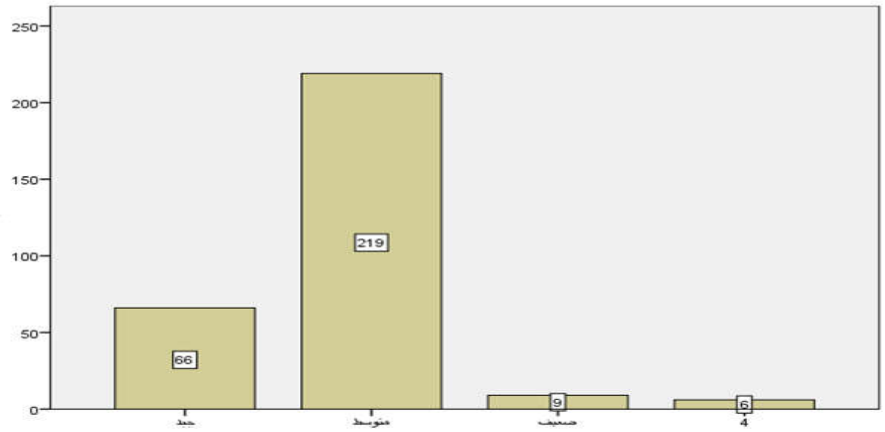

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

إن نسبة الأفراد الذين يتمتعون بمستوى معيشي جيد تقدر ب 21.9% ، في حين المستوى المعيشي الضعيف لأفراد العينة فيقدر ب 3%، بينما يأتي في أعلى الهرم المستوى المعيشي المتوسط لأفراد العينة بنسبة تقدر ب 72,8%، وهذا نظرا إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد أزمة النفط وإقرار سياسة التقشف.

د. مكان الإقامة:

الجدول رقم (7): جدول يوضح مكان الإقامة لأفراد العينة

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
اقامة جامعية	99	32,9
سكن عائلي	198	65,8
المجموع	297	99,7

ملاحظة: لم يتم الإجابة على 3 استبيانات بخصوص هذا السؤال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (6):مخطط بياني يوضح مكان الإقامة لأفراد العينة

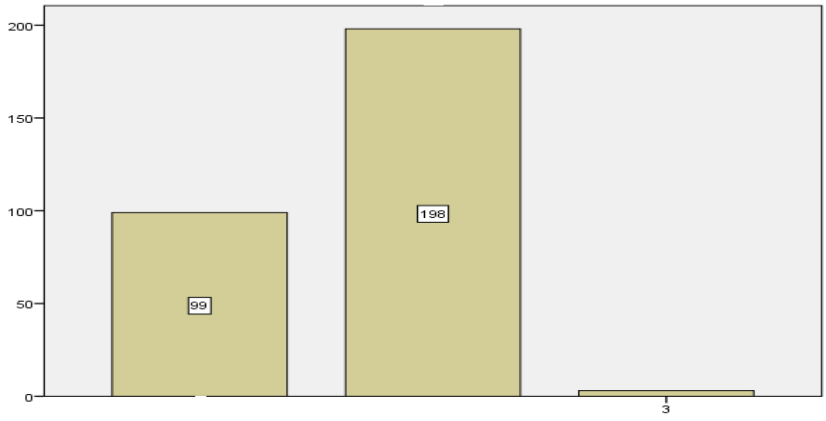

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول رقم(7) أن نسبة الطلبة القاطنين بالإقامة الجامعية يقدر ب:32,9% ، في حين نسبة الطلبة المقيمين بالسكن العائلي يقدر ب:65,8% ،من مجموع أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يثبت استقرار معظم أفراد العينة من حيث قرب مكان الإقامة مما يسهل المساهمة في العملية الانتخابية.

هـ.الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
أعزب	252	83,7
متزوج	44	14,6
مطلق	2	0,7
أرمل	2	0,7
المجموع	300	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (7):مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

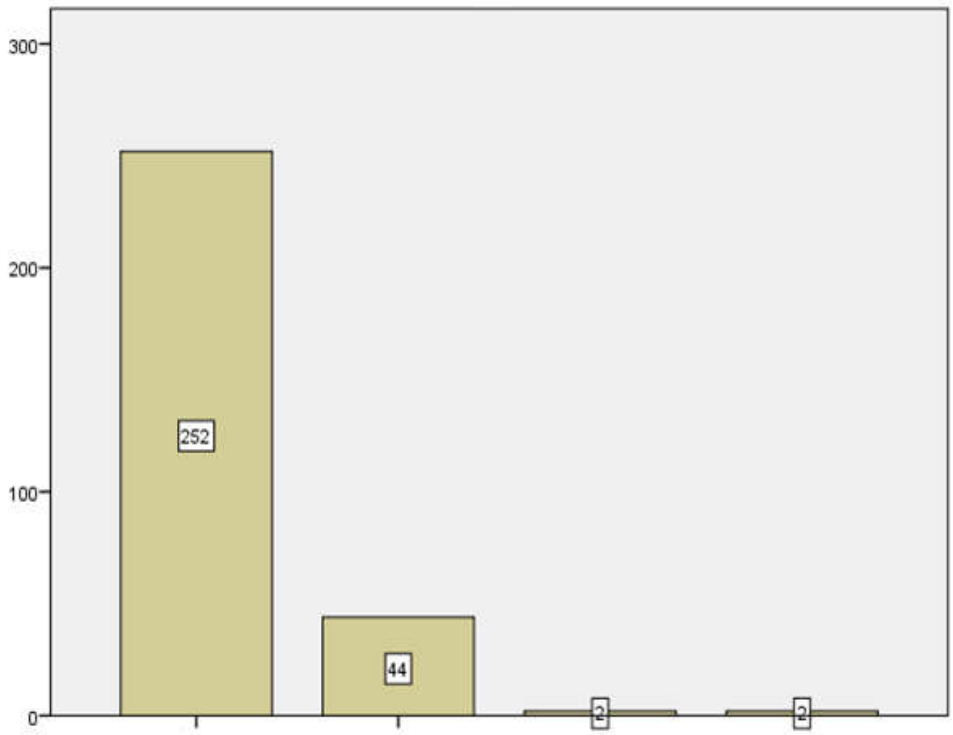

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول رقم(8) أن نسبة 83%من أفراد العينة عزاب، في حين تبلغ نسبة 14.6% بالنسبة للمتزوجين، وبنسبة متساوية بين المطلق والأرمل بنسبة 0.7%، والنسبة العالية لفئة العزاب تعكس تفرغهم للنشاط في الحياة السياسية.

و. قطاع العمل:

الجدول رقم (9): يوضح توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
قطاع عمومي	70	66,5
قطاع خاص	25	23,7
المجموع	95	45

ملاحظة: لم يتم الإجابة على 205 استبيانات بخصوص هذا السؤال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (8):مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب قطاع العمل

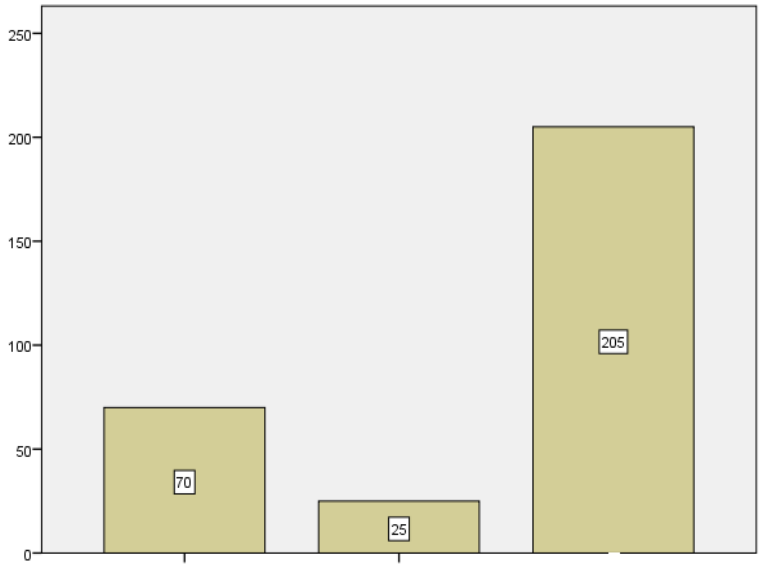

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن نسبة الموظفين في القطاع العام تقدر ب: 66,5%، والموظفين في القطاع الخاص 23,7%، يعني ما يمثل 95 طالب من بين 300 طالب.

ز. الانخراط في المجال السياسي:

الجدول رقم (10): يوضح توزيع العينة حسب متغير الانخراط في المجال السياسي

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
حزب سياسي	9	3,0
المجتمع المدني	16	5,3
منظمات طلابية	24	8,0
لست منخرط	251	83,4
المجموع	300	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (9):مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب متغير الانخراط في المجال السياسي

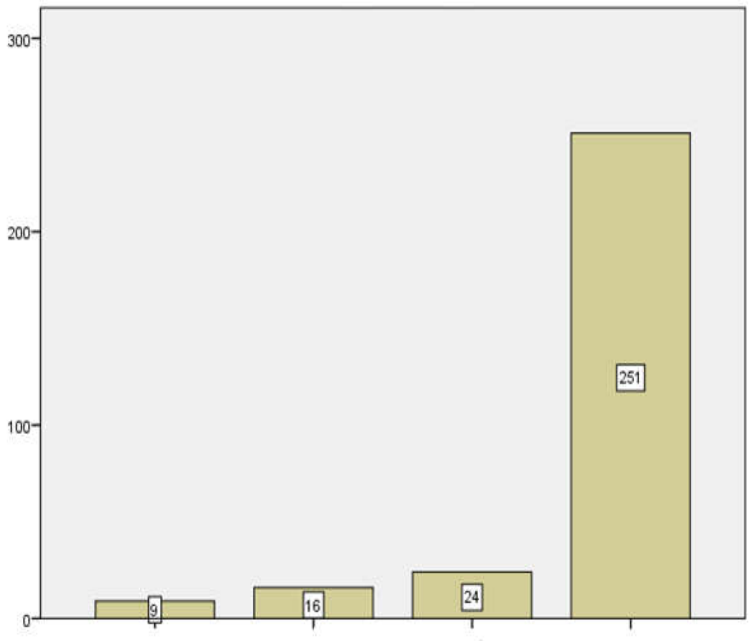

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تعرف الأحزاب السياسية على أنها" :الحزب السياسي هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة"[1].

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن أغلب أفراد عينة الدراسة غير منخرطين وتقدر النسبة ب: 83,4%،ونسبة المنخرطين في الأحزاب السياسية تقدر ب:3%، والمنخرطين في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية مابين: 3 إلى 8%، وذلك راجع إلى:

- تخوف الأفراد من المشاركة في نشاطات الأحزاب السياسية.
- ضعف البرامج الحزبية.
- فقدان الاتصال السياسي ما أدى إلى اتساع الهوة بين القيادات الحزبية والشعب.

(1) سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق** ، ص200 .

- الظهور الموسمي للأحزاب السياسية وغيابهم الدائم حيث يكون ظهورهم في المناسبات الانتخابية فقط.

لعدم وجود مؤسسات حقيقية فعالة تدعى مؤسسات المجتمع المدني، وعرف هذا الأخير على أنه:" "مجال التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والدولة، والذي يتجلى في قواعد تعاونية بين عناصر المجتمع، يتضمن هياكل طوعية تتمثل في الجمعيات ووسائل الإعلام التقليدية والحديثة، تتخلله معايير وقيم الثقة والتسامح والاندماج، التي تعتبر بالغة الأهمية للتعاون وحل مشاكل المجتمع وذلك بهدف تحقيق المصالح المشتركة"[1].

- الرقابة المفروضة على المؤسسات المجتمع المدني من طرف النظام السياسي.

ح.دوافع الانخراط السياسي:

الجدول رقم (11): يوضح توزيع العينة حسب متغير دوافع الانخراط

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية %
دوافع شخصية	23	7,6
دوافع وطنية	25	8,3
المجموع	48	15.9

ملاحظة: لم يتم الإجابة على252استبيانات بخصوص هذا السؤال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

الشكل رقم (10): مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب متغير دوافع الانخراط

([1]) Aisha Ghaus-Pasha,"Role Of Civil Society Organization".**Global Forum** :On Reinventing Government Towards Participatory And Transparent Governonce Seoul,Republic Of Korea,24-27 May 2005,P06.

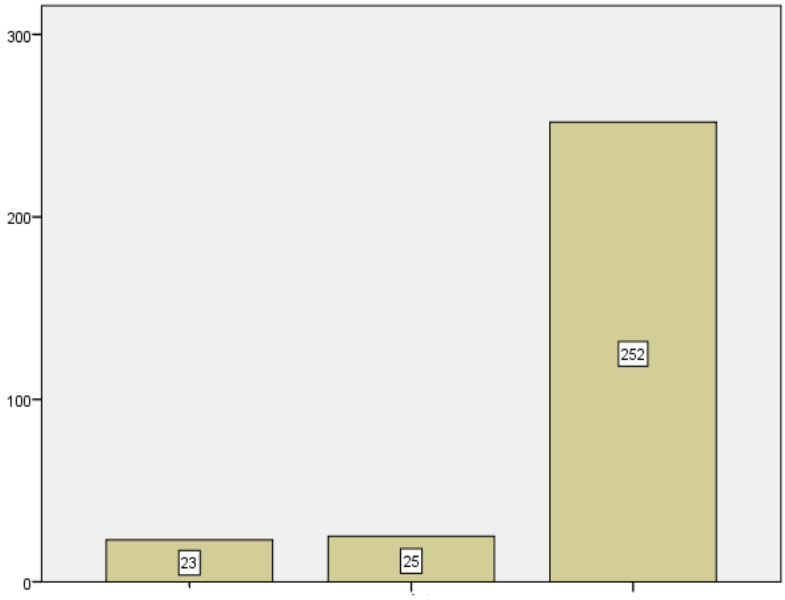

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة المنخرطين انطلاقا من دوافع شخصية قدرت ب:7.6%، في حين أن المنخرطين بدوافع وطنية ب:8.3%، في حين لم يتم الإجابة على 252 استبانه، وهذا ما يفسر بعدم التحلي بروح الوطنية وحب التغيير والقيادة، إضافة إلى فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والرفض التام للانخراط في المجال السياسي بسبب ضبابيته وصعوبة تدفق المعلومات فيه.

المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية لفئة من طلبة جامعة محمد خيضر وعلاقتها بالسلوك الانتخابي

1. التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة

يستخدم تحليل الارتباط في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدى وجود علاقة خطية) بين متغيرين، واتجاه هذه العلاقة، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1)،(−1)، و الإشارة الموجبة(+) تعني أن العلاقة طردية، أما الإشارة السالبة (−) فتعني أن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

بصفة عامة يقدم برنامج **spss** ثلاثة مقاييس لمعامل الارتباط:

- معامل ارتباط بيرسون **pearson**: من المقاييس المعلمية التي تستخدم في حالة المتغيرات الكمية.
- معامل ارتباط **سبيرمان pearmans' s**: من المقاييس اللامعلمية التي تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية.
- معامل **كندال للرتب kendall**:نفس التعامل مع معامل سبيرمان[1].

وللحكم على صلاحية نموذج الانحدار المتعدد الذي تم توفيقه بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، لابد وأن يتوافر في هذا النموذج مجموعة من **الشروط** يمكن تقسيمها إلى:

- شرط العشوائية وشرط استقلال العينات، وشرط البيانات المترية:هي شروط نظرية لا يتم اختبارها إحصائيا...لماذا؟لأنه من المفترض أن تكون العينات التي قام الباحث بسحبها هي عينات عشوائية ومستقلة، ويعتبر هذا الشرط محقق.
- أما شرط الاعتدالية Normality Test، هذا الشرط مرتبط بحجم العينة إذا كان أكبر من 30 مشاهدة، فيمكن التخلي عنه ، وذلك لأنه وفقا لنظرية الحد المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات الكبيرة[2].

حسب ما تم ذكره توفر الشروط يسمح لنا بتطبيق أحد الاختبارات المعلمية على العينة المدروسة.

✓ **محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي:**

([1]) Makridakis, Spyros, **Forecasting: methods and applications**, **op.cite**, p. 288.

([2]) **المرجع نفسه**،ص106.

الجدول رقم (12): جدول يوضح محددات البيئة السياسية على السلوك الانتخابي

متغيرات الدراسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مفهوم المشاركة السياسية	300	1,95	0,45884
الميل السياسي	300	1,76	0,479409
الاهتمام بالشؤون السياسية داخل أسرتك	300	2,23	0,756532
المواضيع الصحفية المفضلة	300	1,68	0,30695
التنشئة السياسية	300	5,04	2,89361
الثقافة السياسية	300	4,58	2,881678
الأحزاب السياسية	300	5,85	2,642302
الإيديولوجية	300	5,62	2,581566
التنظيم القانوني للانتخابات	300	6,39	2,261941
المستوى المعيشي	300	5,57	2,968839
المستوى التعليمي	300	4,83	3,092226
الولاء العشائري	300	6,60	2,539051
هل هناك توجه سياسي للطلبة اليوم	300	1,67	0,469778
إذا كان يوجد توجه سياسي فهو:	300	2,34	0,935989

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

ومن هذه النتائج يمكن تحديد المتوسط الحسابي لعموم المتغيرات التابعة والمستقلة لأفراد عينة الدراسة، والانحراف المعياري، وشرط الاعتدالية لا يأخذ به نظرا لكبر العينة (300 استبيان).

ما يلاحظ على المتوسط الحسابي(الذي يمثل مجموع القيم مقسوم على عدد القيم) لمفهوم المشاركة السياسية، أنه قدر ب: 1,95،أي أن الإجابات تدور حول المقترح الأول :صنع وتنفيذ السياسة العامة والمقترح الثاني الاحتجاجات بنسبة أقل من الأول، وبانحراف معياري يقدر ب: 0,45884 لعينة قدرت ب300 طالب جامعي، في حين المتوسط الحسابي الميل السياسي قدر ب: 1,76، بانحراف معياري قدره: 0,479409، وهذا ما يفسر عدم وجود ميل سياسي لعينة الدراسة، وذلك راجع لضعف التنشئة السياسية للطالب الجامعي، النابع من خلل وظائف مؤسسات التنشئة (الأسرة،المدرسة، وسائل الإعلام...)، وهذا ما يتوافق مع أن التنشئة السياسية هي:"عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع فيما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن"[1]، ونجد من الأسباب أيضا الشعور العام بالانفصام عن الحياة السياسية، وذلك لأن معظم الطلبة يفتقدون لأي إحساس بالانتماء أو ما يسمى بالروح الوطنية.

ويبين المتوسط الحسابي لمدى اهتمام الأسرة بالشؤون السياسية بوسطية اهتماماتها بالحياة السياسية حيث قدر المتوسط الحسابي ب:2,23 بانحراف معياري مقدر ب:0,756532 ، رغم أن الأسرة تعد الفضاء الأول لتشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة، في حين أن الأسر التي لا تملك توجهات سياسية يمكن نفسر ذلك ب:

- طبيعة مجتمع الدراسة التي لازالت الأسرة لا تهتم سوى بتحسين مستواها المعيشي وذلك ما جعلها تهمل تكوين الأفراد سياسيا لتبؤ مناسب قيادية في المستقبل.
- ضعف تغلغل النظام السياسي داخل الأسرة رغم أنها تعتبر الخلية الأولى في المجتمع بحيث يهمل دراسة مشاكلها كلها وعدم السعي لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تنشئة الأبناء على فكر الشرعية الثورية مما يولد رفض الإصلاح والتغيير خارج هذا الغطاء، والذي يجعلهم بعيدين عن إمكانية أن يكون لهم أي دور سياسي أو ريادي في المستقبل.

([1])السيد عبد الحليم الزيات، التنشئة السياسية، **مرجع سابق**،ص160.

أما فيما يخص الصحف المفضلة لأفراد العينة فيبين المتوسط الحسابي الذي قدر ب:1.68، إن هذه النسبة تقع بين تفضيل الصحف السياسية والرياضية، وتشير هذه النسبة إلى اهتمام لابأس به للشأن السياسي وما يتعلق بتطورات الحياة السياسية في الجزائر، فالمجتمع الجزائري عادة ما يناقش المواضيع السياسية ويتابعها لأنه في الجزائر وعلى غرار الدول المجاورة ترتبط السياسة بكل شأن غير سياسي، وإذا كان المظهر يظهر أن أغلبية الأفراد غير مهتمين بالسياسة لكن الملاحظة الدقيقة تبرهن عكس ذلك، وتثبت أن شخصية المواطن الجزائري من صنف المنتبه الواعي الغير معبر.

أما فيما يخص المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي لأفراد العينة، تبين النتائج أن الولاء العشائري المحدد الأول للسلوك الانتخابي بمتوسط حسابي قدر ب: 6.60، ويأتي بعده التنظيم القانوني للانتخابات بمتوسط حسابي قدر ب: 6.39، وفي المرتبة الثالثة الأحزاب السياسية بمتوسط حسابي مقدر ب:5.85، أما المرتبة الرابعة فهي لمحدد الإيديولوجية بمتوسط حسابي قدر ب:5.62، ويأتي المستوى المعيشي والتنشئة السياسية والمستوى التعليمي والثقافة السياسية في المراتب الأخيرة، هذا الخلل الترتيبي في الأولوليات المحددة للسلوك الانتخابي ناتج عن العديد من الأسباب المختلفة:

- يؤثر الولاء العشائري من جهة على خطط الإصلاح والتغيير والرأي المخالف لكل العادات والتقاليد السائدة، وإعلاء الولاء والانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري.
- موسمية الأحزاب السياسية التي تفتقد لبرامج سياسية هادفة وواضحة، إضافة إلى افتقادها إلى أشخاص مؤهلين لتسيير أمور الحزب السياسي.بحيث أن هذه الوضعية أوجدت فجوة عميقة بين الأحزاب وبرامجها ومطامح الشباب وتطلعاته، ففي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع إلى فتح قنوات اتصال مع هذه الأحزاب إلا أن هذه الأحزاب اختارت ذواتها على حساب طموحات الشباب الجزائري.
- إن المعتقدات الإيديولوجية لا تعمل على إبقاء العلاقات الاجتماعية وحسب، وإنما تزكي مصالح الجماعة الواحدة التي تقوم على مبدأ موحد يحقق هدف معين مسبقا[1]، وحسب ما تطرحة نتائج الدراسة

([1]) إسماعيل علي سعد، **مرجع سابق**،ص118.

فالمعتقدات الإيديولوجية لأفراد العينة لا تقع من بين أولويات توجيه السلوك السياسي، وذلك راجع لضعف التنشئة السياسية وغياب الوعي السياسي أو بالأدق اللامبالاة بالشأن السياسي.

- تبين نتائج الاستبانة لأفراد العينة أن المستوى المعيشي والتعليمي ليس له دور كبير في توجيه السلوك الانتخابي، مع أنه يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بمتغيرات الاجتماعية المختلفة، حيث يرتبط الدخل إيجابا مع المشاركة، كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم الثالث.

تبين نتائج الدراسة أنه لا يوجد توجه سياسي لطلبة جامعة محمد خيضر بمتوسط حسابي قدر ب: 1,67 بانحراف معياري مقدر ب:0,46977 ، وهذا ما يعكسه عدم الانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني حيث قدرت النسبة المئوية لعدم انخراط أفراد العينة ب:83.4%، وذلك راجع إلى:

- ضعف أداء الأحزاب السياسية في استقطاب النخبة، وذلك راجع لافتقارهم لبرامج واضحة أو إيديولوجيات تعبر عن تطلعاتهم السياسية والمستقبلية.
- تخوف الأفراد من المشاركة في نشاطات الأحزاب وذلك لضعف الحرية والديمقراطية في الجزائر.
- عدم انفتاح مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع، إضافة لعدم فعاليتها وتبعيتها لسياسة النظام العام.
- شعور الطالب الجامعي بالعجز واللامبالاة وعدم الرضا، يدفعه للانسحاب من أي عملية للتغيير أو الإصلاح، إضافة إلى عدم اهتمامه بالشأن السياسي والعمل الحزبي وأنماط التعبير عن الرأي، والمشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، مما يعني تماثلهم لمظاهر الاغتراب الذي يعرفه **دافيد انتوان David Entwen** على أنه:" ليس شكلا واحدا بل عدة أشكال أهمها الاغتراب السياسي الذي يتلاقى مع بقية الأشكال الأخرى النفسية والاجتماعية والاقتصادية في ضغوطات وظروف الحياة العامة كالفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة والفساد والاستبداد لتؤدي عمليا إلى انتفاضات بهدف تغيير الأوضاع، أو إلى حالة اللامبالاة والسلبية الجماعية العامة نتيجة الإحباط وقناعة الأشخاص المغتربين بعدم الجدوى واليأس من وجود تغيير، والإقرار بأن النخبة الحاكمة أيا كان لونها الايديولوجي تتمسك بالبقاء في السلطة وبالدفاع عن مصالحها على حساب المصالح العامة، دون أي حسيب أو رقيب، والأخذ في الحسبان أن ما يتحصل عليه الأفراد

منها من خدمات يأتي في سياق الانتزاع وليس في سياق الحقوق المعترف بها أو واجبات الدولة ازاء مواطنيها"[1].

نستنتج مما سبق ضعف البيئة السياسية المحيطة بالطالب في جامعة محمد خيضر بسكرة وهذا ما انعكس على أدائه في الحياة السياسية والانتخابية.

✓ **محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي:**

الجدول رقم (13):جدول يوضح محددات البيئة القانونية على السلوك الانتخابي

متغيرات الدراسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مارايك في الانتخاب	300	2,52	0,955247
هل أنت مسجل في القوائم الانتخابية	300	1,42	0,527621
أسباب عدم التسجيل في القوائم الانتخابية	300	58,7247	47,82527
في انتخابات 17افريل 2014 كنت:	300	1,82	0,78369
أسباب مقاطعة وعدم التصويت في الانتخابات الرئاسية2014	300	40,03	47,56156
هل كنت من المشاركين في إدارة العملية الانتخابية في رئاسيات 2014	300	1,96	0,354239
إذا كانت الإجابة نعم	300	1,82	32,02053
الهدف من الحضور يوم الانتخاب 17 أفريل 2014	300	1,96	0,58142
هل اتخذت قرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014	300	2,76	1,2889

([1]) ولد صديق ميلود، **مرجع سابق**،ص8.

هل ترى أن المشاركة في الانتخابات تساهم في إحداث التغيير المطلوب	300	1,68	0,602522
كيف تقيم نتائج الانتخابات الرئاسية افريل2014	300	2,46	0,802421
المراقبة من طرف الفاعلين الدوليين في الانتخابات الرئاسية 2014فعالة	300	1,85	0,569094
هل اللجان الوطنية للإشراف على الانتخابات لديهم المصداقية	300	1,86	0,550666
الانتخابات وتغيير لطبيعة الشرائح المجتمعية	300	1,9475	0,47464
هل غيرت نتائج الانتخابات الرئاسية من موقفك بالنسبة للانتخابات المقبلة	300	1,86	0,929127

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

ما يلاحظ على المتوسط الحسابي(الذي يمثل مجموع القيم مقسوم على عدد القيم) حول طبيعية الانتخاب إذا كان حق أو واجب أو كلاهما فقدر المتوسط الحسابي ب:2,52 بانحراف معياري مقدر ب: 0,955247، أي أن الإجابات تدور حول المقترح الثاني والثالث: واجب أو كلاهما،وهذا ما يدل على أن أفراد العينة غير متعودين على الحضور الدائم للتصويت في المحافل الانتخابية، وهذا ما يوضحه عدم تسجيل أفراد العينة في القوائم الانتخابية بمتوسط حسابي قدر ب:1,42 وبانحراف معياري مقدر ب: 0,527621،حيث أنه لا تقتصر أهمية بطاقة الناخب فقط على الانتخاب، بل قد تستعمل في استخراج وثائق شخصية مهمة، كما أن امتلاك بطاقة الناخب في المجتمع الجزائري لا تعني له اهتمام مباشر بالسياسة، ويرجع عدم التسجيل في القوائم الانتخابية إلى عدة أسباب نذكر منها:

- عدم القناعة بالعملية الانتخابية.
- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في عملية التسجيل على القوائم الانتخابية.
- عدم الاهتمام بموضوع التسجيل بتاتا نظرا للانشغال بالحاجات الاجتماعية.
- غياب أيام التحسيس بأهمية المشاركة السياسية كقناة للتنمية الشاملة.

ويبين المتوسط الحسابي لحالة التصويت في انتخابات 17 أفريل 2014 أن المتوسط الحسابي قدر ب: 1,82 بانحراف معياري مقدر ب: 0,78369 ، وحسب النتائج فإن معظم أفراد العينة لم يقوموا بالتصويت رغم توفرهم على السن القانوني والمؤهل لذلك فهم يعتبرون نخبة المجتمع، ويمكن تفسير ذلك ب:

- إن ظاهرة الامتناع عن التصويت قد تعود إلى أسباب غير سياسية كالسفر أو المرض ...إلخ.
- هناك فئة من الممتنعين لاتهمهم الحياة السياسية والمشاركة فيها، كما أن الظروف الاقتصادية القاسية التي يعيشها المجتمع قد تؤدي بالناخب إلى الامتناع عن التصويت وانشغاله برفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي، لذا يجب أن تتدخل الدولة لرفع مستوى الدخل الفردي وهذا يؤدي إلى رفع المشاركة السياسية.
- عدم الثقة في المترشحين.
- غياب البرامج الحزبية الفعالة.
- المرشحون يعلو بمصلحتهم الخاصة فوق المصلحة العامة.

أما فيما يخص بالمشاركة في إدارة العملية الانتخابية في رئاسيات 2014، فقط أجمع بالتقريب كل أفراد العينة على عدم المشاركة في العملية الانتخابية بمتوسط حسابي قدر ب: 1.96، ونجد في تناقض بين إجابات أفراد العينة حول المشاركة في العملية الانتخابية فمن ناحية لم يكونوا مشاركين في العملية الانتخابية ومن ناحية أخرى شغلوا منصب كاتب أو رئيس مكتب حيث قدر المتوسط الحسابي للمناصب التي شغلت في العملية الانتخابية ب:1,82، وهذا راجع لعدم التركيز في الأسئلة المطروحة أو اللامبالاة في الإجابة.

ويبين المتوسط الحسابي لهدف الحضور يوم الانتخاب لرئاسيات 2014 بأنه قدر ب:1.96 بانحراف معياري مقدر ب: 0,58142، وتقع هذه القيمة في اقتراح المشاركة في اتخاذ القرارات لمساندة المترشح، وهذا يفسر عدم الاهتمام بالتصويت كعملية تعتبر حق وواجب ولا بالبرامج الحزبية التي تسطر أهداف مستقبلية، فقط الهدف الأساسي لحضور أفراد العينة يوم انتخابات 2014 هو مساندة مترشح معين سواء له علاقة بالولاء العشائري أو أصحاب النفوذ.

أما بخصوص قرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014 فقدرت بمتوسط حسابي :2.76، وهو يقع في اختيار أنه تم اتخاذ قرار المشاركة يوم الانتخاب، وهذا ما يدل على العشوائية في اتخاذ القرار

وعدم الاهتمام بالحياة السياسية مما يفسح المجال للتأثير الشخصي ومحاولة تغيير الآراء والاتجاهات في مثل هذه الأوقات.

قدر المتوسط الحسابي للمساهمة في إحداث التغيير المطلوب ب1,68 وتفسر هذه النتيجة بان معظم أفراد العينة يرون بان المشاركة في الانتخابات لا تساهم في إحداث أي تغيير وذلك قد يرجع لأسباب منها:

- انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم لان الأداء الحكومي لا يلبي حاجيات المواطن الجزائري.
- انتشار الفساد بكل أنواعه وتغلغله في النظام السياسي.
- عدم تكيف القرارات مع الأوضاع الحاصلة على أرض الواقع.
- عدم حسن التسيير والتخطيط وغياب المصداقية بمعناها الحقيقي.
- هناك قرارات صائبة لدى الحكومة تمس المشاكل الحقيقية ولكن لا تطبق على أرض الواقع.
- عدم وجود تداول على السلطة حيث أن نفس المسؤولين يتبادلون المناصب بين بعضهم.
- عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة والأداء عبارة عن تبعية للغرب.
- اختفاء الرقابة من طرف مؤسسات المجتمع المدني.

أما بالنسبة لتقييم نتائج الانتخابات الرئاسية افريل 2014 فقدرت بمتوسط حسابي 2,46 وانحراف معياري 0,80 وأدلت نتائج التحليل الإحصائي بوسطية حالة الانتخابات الرئاسية 2014،وهذا راجع لانطباع الناخب وشعوره وموقفه من الاقتراع بحيث يدخل بطريقة أو أخرى في تقييم أي محطة انتخابية .كما قد تعود لأسباب منها ضعف المؤسسات السياسية كذلك عدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة واللامبالاة السياسية.

اجمع أفراد العينة على عدم مصداقية اللجان الوطنية ومراقبة الفاعلين الدوليين في الانتخابات الرئاسية 2014 بمتوسط حسابي قدر ب1,86 وانحراف معياري يقدر ب 0,55 وذلك يرجع للأسباب عدة نذكر منها:

- عدم استقلالية اللجان واختراق الدولة لقراراتها.
- الفساد وعدم الشفافية في تدفق المعلومات حول محاولات التزوير.
- إعلاء سياسة شراء الذمم على مبدأ سيادة القانون

اجمع أفراد العينة المدروسة على أن الانتخابات لا تغير طبيعة الشرائح المجتمعية بل تتركها على حالها، حيث قدر المتوسط الحسابي ب:1.94 بانحراف معياري يقدر ب:0.47، وذلك راجع لأسباب لعل أهمها عدم التداول على السلطة و عدم قبول التجديد والتغيير كذلك تقديم المصلحة الخاصة على حساب العامة.

قدر المتوسط الحسابي لموقف أفراد العينة بخصوص الانتخابات المقبلة 2019 ب:1,86 وانحراف معياري قدر ب:0,929127 ،وهذا راجع للظروف الاقتصادية والاجتماعية،طبيعة النظام السياسي ،الظروف الأمنية والظروف الدولية والداخلية،وأهمية المستوى الانتخابي بالنسبة للمواطن.

نستنتج أن البيئة القانونية لا تدفع بالطالب الذي ينتمي لجامعة محمد خيضر بسكرة باتخاذ سلوك ايجابي إزاء الانتخابات السابقة أو الانتخابات المقبلة.

✓ **المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي:**

الجدول رقم (14):جدول يوضح محددات البيئة السوسيواقتصادية على السلوك الانتخابي

متغيرات الدراسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
هل الولاءات والانتماءات دور في توجيه السلوك الانتخابي؟	300	1,86	0,497889
تحيز لمرشح معين	300	2,95	6,73406
قرار ذهاب للانتخابات الرئاسية	300	2,22	0,67009
الأطراف المؤثرة في الانتخاب	300	2,39	0,59589
في رأيك للمستوى المعيشي تأثير في السلوك الانتخابي من خلال:	300	2,30	1,121076
مستوى الدراسي للوالدين	300	1,61	0,66731
ماهي الشريحة المجتمعية التي تنمي اليها؟	300	2,1	0,514018

أسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية	300	2,40	2,76222
حلول العزوف الانتخابي	300	1,80	0,41408

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

مايلاحظ على المتوسط الحسابي للولاءات ودورها في توجيه السلوك الانتخابي انه قدر ب:1,86،وبانحراف معياري يقدرب:0,49،أي أن الإجابات تدور حول المقترح الثاني وهو ما عبر عنه أفراد العينة على أن الولاءات لا تدفعهم للتحيز لصالح مرشح معين وذلك ما يوضح التنشئة السليمة لهذه الفئة وثقافتها السياسية الايجابية، أما بالنسبة لأفراد العينة التي اتفقت على أن هناك تحيز في اختيار المرشح حسب الولاءات وذلك راجع إلى:

- ضعف الأداء الحكومي في الاستجابة لمطالب كل فئات المجتمع مما يجعل الأفراد يوجهون انتماءهم لولاءات ضيقة تحميه وتساند مطالبه.
- ضعف التنشئة السياسية إذ أن الأسرة لم تكون الأفراد سياسيا قبل خروجهم للواقع العملي.
- إن استمرار هذا العزوف السياسي الذي وصلت إليه هذه الفئة مما جعلهم يحتمون بأي جهة مخالفة لمنطق النظام السياسي القائم.
- عدم إتقان الأفراد الاختيار الاستراتيجي والواعي والقائم على فكرة الولاء بقدر فعالية أداء المترشح.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي المتعلق بالتحيز لمرشح معين يقدرب:2,95 وهذا مادل على الاقتراح الثالث والمتعلق بالولاء العشائري ،أي أن أفراد العينة اختارت التحيز لأي مترشح من باب الولاء العشائري وهذا مايفسر أن أفراد العينة لديهم ولاء للقبيلة وللعشيرة فضلا على أن يكون اختيارهم قائم على التحيز على أساس المستوى التعليمي للمترشح أو سمعته وهذا مايعبر عن عدم وجود مشاركة حقيقية بل مشاركة مبنية على المصلحة الخاصة وهذا مايبين كذلك أن هذه الفئة لم تؤسس تنشئتهم السياسية على المشاركة الانتخابية على منطق المواطنة والولاء للوطن،كذلك عدم استفادة أفراد العينة من تطور التقنيات الإعلامية وشبكات التواصل مما يجعل وعيهم السياسي يرتفع فيما يخص العملية السياسية.

أما فيما يخص قرار الذهاب للانتخابات الرئاسية 2014 فقدر بمتوسط حسابي 2,22 وبانحراف معياري قدر ب:0,67 أي أن إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الثالث وهو أن قرار الذهاب للانتخابات

الرئاسية كان على أساس مساندة لحزب معين،وما يمكن تفسير ذلك بان أفراد العينة إما كانت مقتنعة ببرامج الحزب التي كانت تعبر عن اهتماماته وتطلعاته المستقبلية أو كان اختيارهم مبني على أساس المعرفة الشخصية لأعضاء الحزب وهو مايخدم مصلحته الخاصة بدل المصلحة العامة،أي أن أفراد العينة لم يكن قرارهم قائم على أساس الاقتناع أن الانتخابات واجب وحق وعلى الثقة في إحدى المترشحين أي عدم الاقتناع الجدي بمصداقية هذه المبادرة ونزاهتها.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي عن الأطراف الذين اثروا في قرار الذهاب يوم الانتخاب فقدر ب:2,39 وانحراف معياري قدره 0,59 ،ومن الملاحظ آن إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الثالث وهو الجيران وهو مايفسر أن علاقات الفرد عموما تمتد في حياته الاجتماعية من العلاقات الأسرية إلى العلاقات مع جماعات اللعب والصداقة وعلاقات الجيرة وهذا راجع للاحتكاك اليومي وهي علاقات شخصية مباشرة ،وبالتالي نجد آن أفراد العينة تأثرت بقرارات الجيرة وهم غالبا ما يكونوا جزءا من الأصدقاء فاستأنست لمساعدتها في اتخاذ القرار وغالبا مايكون هؤلاء قادة رأي، وهذا مايفسر أن خبرة الأفراد وتأثرهم ناتج عن البيئة التي تفرض عليهم نمط الاتصال وبالتالي هي من تقوم بتشكيل القيم والاتجاهات.

أما بخصوص المستوى المعيشي ومدى تأثيره في السلوك الانتخابي لأفراد العينة فقدر بمتوسط حسابي قدرب:2,30 وبانحراف معياري 1,121076، فكانت إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الثاني وهو الرفاه الاجتماعي وبالتالي فالرفاه الاجتماعي لأفراد العينة هو من يتحكم في سلوكهم الانتخابي أي أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها أثار سلبية على الفرد وخاصة لما تكون ضعيفة ومزرية وبالتالي يصعب على الفرد الاهتمام بالأمور السياسية.

إن المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي للآباء وأمهات أفراد العينة يقدر ب:1,61 وانحراف معياري 0,66731، فأجمعت أفراد العينة على انخفاض المستوى التعليمي للوالدين،وهذا ما يفسر بان المستوى التعليمي له أثار على أفراد العينة من حيث التنشئة السياسية التي في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتكتسب من طرف الفرد، وهذا ما ينعكس على سلوكه السياسي والانتخابي.

أما بالنسبة للشريحة المجتمعية التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة فقدر متوسطها الحسابي ب:2,1 وانحرافها المعياري ب:0,514018 ،أي أن إجابات أفراد العينة أجمعت على أنها تنتمي لشريحة الطبقة الوسطى،وهذا ما يفسر عدم اهتمام أفراد العينة بالحياة السياسية وانشغالهم بالأمور الاجتماعية المختلفة التي تعكس أسلوب حياتهم، أي أن الفرد بعيد كل البعد على الاهتمام بالمشاركة السياسية في صورها المختلفة وهذا ما تحتمه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الذي يعيشها الفرد.

إن المتوسط الحسابي لأسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية لأفراد عينة الدراسة يقدرب:2,40 وانحراف معياري 2,76222 ،ومن الملاحظ أن إجابات أفراد العينة كانت مابين الاقتراح الثاني والثالث الذي يعبر على نتائج العمل السياسي الغير مؤكدة وان هناك فجوة بين القول والفعل كذلك ضعف الاتصال السياسي والمنبهات السياسية وهذا مايفسر اللامبالاة للفرد بالحياة السياسية بشكل عام قبل وبعد كل موعد انتخابي وقد يعود ذلك لعدة أسباب أبرزها:

- الفساد والتشويه الذي طال الفعل الانتخابي في العديد من الاستحقاقات الانتخابية، من خلال ممارسات بعض الأعوان وقيامهم بتجاوزات التي تطال العملية الانتخابية في كل مراحلها.
- انعدام الثقة وزيادة الفجوة بين السلطة السياسية والشعب وهذا ما ينعكس على قلة الاستقرار.
- تدني المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية هي من تتحكم في سلوكات الأفراد.
- عدم ثقتهم في نزاهة السياسيين.
- انعدام الثقة في الأحزاب السياسية وبرامجهم الغير هادفة.
- ضعف وقلة مؤسسات المجتمع المدني.
- الانتماءات العشائرية.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة العزوف الانتخابي لأفراد العينة يقدرب:1,80 وانحراف معياري قدره0,41408 ،أي أن إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الأول والثاني أي أن أفراد العينة يقترحون أن تكون هناك استراتيجيات لماسسة المؤسسات السياسية وتطوير النظام القانوني لكن هذه الاستراتيجيات ليست وحدها كافية للحصول على سلوك انتخابي ايجابي بل يجب بناء استراتيجيات متكاملة مابين المأسسة والتقانة وإدماج آليات الحوكمة في العملية الانتخابية.

نستنتج مما سبق ذكره أن للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير بشكل مباشر على السلوك الانتخابي لأفراد العينة بحيث تدني التنمية والظروف المعيشية التي يعيشها الفرد هي التي تتحكم في اندماجه في الحياة السياسية سواء بالسلب أو الإيجاب.

2.نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون) بين محددات الدراسة

سوف يتم الاعتماد على قيمة(P-value) **التي تقدر ب: 0.05 ذلك لاكتشاف علاقة الارتباط بين المتغيرات بالتركيز على قيمة الاحتمال sig، فإن المتغير المستقل على علاقة بالمتغير التابع إذا كانت sig أصغر أو تساوي 0.05، أما إذا كانت أكبر من 0.05 يمكننا الاستنتاج أن هذا المتغير ليس لديه علاقة المتغير التابع[1]، في حالة ماذا كانت sig موجبة فعلاقة الارتباط طردية، أما إذا كانت سالبة فالعلاقة عكسية بين المتغيرات**، تم الاعتماد مجموعة من الفرضيات الإحصائية لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

- **الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحددات السيسواقتصادية والعزوف الانتخابي لأفراد العينة**

الجدول رقم (15):جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين المحددات السيسواقتصادية والعزوف الانتخابي

		المحددات السيسواقتصادية	العزوف الانتخابي
المحددات السيسواقتصادية	معامل الارتباط بيرسون	1	**15,0-**
	Sig. (bilatérale)		360,0
	حجم العينة	300	**300**
العزوف الانتخابي	معامل الارتباط بيرسون	51-0,	**1**
	Sig. (bilatérale)	**360,0**	
	حجم العينة	300	**300**

*** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)**

([1])**Julie Pallant**, Spss Survival Manual: A Step By Step Guid To Data Analysis Using Spss For Windows.,**P. 158.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تم استخدام تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة بين المحددات السوسيواقتصادية والعزوف الانتخابي لدى أفراد العينة التي تضم 300 طالب جامعي من عدة تخصصات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات بمعامل الارتباط = 15.0 ، بمستوى الدلالة–P value أو sig قدر ب: 0,03 وهي اصغر من مستوى الثقة 0,05 ، وتشير النتيجة أنه يوجد ترابط عكسي بين المتغير المستقل والتابع، أي أن العزوف الانتخابي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الامتناع عن اختيار المترشح الذي يخدم المصلحة العامة ببرامج محكمة ذو أهداف دقيقة، سبب في تقلد مترشحين لا يخدمون الصالح العام ولا يعالجون مشاكل عويصة في المجتمع. كما قد تعود علاقة المحددات السوسيواقتصادية بالعزوف الانتخابي إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ الولاءات العشائرية هي التي تتحكم في اختيار المترشح بدلا من كفاءة برنامج المترشح.
- ✓ تدني المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية الصعبة تعمل على امتناع الأفراد على التصويت أو المشاركة في الحياة السياسية.
- ✓ انخفاض المستوى التعليمي للوالدين يؤدي إلى اكتساب تنشئة سياسية سلبية لاتدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية والاندماج في اتخاذ القرارات التي تخص المصالح العامة .
- ✓ تأثير البيئة المحيطة لأفراد عينة الدراسة من عائلة و أصدقاء وجيران أو حزب أو إعلام سبب في اتخاذ قراراتهم وتشكيل أرائهم بعيدا عن التعبير بما يتطلعون له من طموحات وأهداف.
- ✓ البنية الطبقية للمجتمع تؤثر في السلوك الانتخابي، بحيث أن جل أفراد العينة من الطبقة الوسطى، أي لم يصلوا إلى كل الحاجيات الضرورية والكمالية، مما يجعلهم يوجهون اهتماماتهم للحياة السياسية ونشاطاتها.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة

الجدول رقم (16):جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي

		المحددات السياسية	السلوك الانتخابي
المحددات السياسية	معامل الارتباط بيرسون	1	**,015**
	Sig. (bilatérale)		,7970
	حجم العينة	300	**300**
السلوك الانتخابي	معامل الارتباط بيرسون	,015	**1**
	Sig. (bilatérale)	**,7970**	
	حجم العينة	300	**300**

*** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تم استخدام تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنها لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات بمعامل الارتباط = 015.0 ، بمستوى الدلالةP-value أو sig قدر ب: 0.79 وهي اكبر من مستوى الثقة 0,05، وتشير النتيجة أنه لا يوجد ترابط بين المتغير المستقل والتابع، أي أن المحددات السياسية التي تتمثل:المشاركة السياسية،الثقافة السياسية،التنشئة السياسية،الإيديولوجية،الأحزاب السياسية،التوجه السياسي،الميل السياسي، لا تؤثر على السلوك الانتخابي لأفراد العينة، يرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

✓ الاغتراب السياسي لطلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، والانفصام عن الحياة السياسية أي لا تعني لهم سمعة الوطن أي شيء، لأنهم يفتقدون لأي إحساس بأهمية أدائهم لخدمة للوطن.

✓ اللامبالاة واللاهدف وعدم الرضا والانسحاب، وذلك جراء انتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري كالرشوة والمحاباة والتزوير والتهميش.

✓ النظرة السلبية لطبيعة السلطة السياسية، أدت إلى إبعادهم عن أي إمكانية أن يكون لهم أي دور سياسية أو ريادي في المستقبل.

✓ عدم متابعة الطلبة للملتقيات والندوات ذات الصلة بالحياة السياسية، ومتابعة الأخبار والبرامج السياسية العامة ومشاهدة الفضائيات المتخصصة بالأخبار السياسية.

✓ عدم الإيمان بإمكانية ممارسة الديمقراطية بالشكل الصحيح في الوسط الجامعي.

✓ غياب دور الأحزاب السياسية في استقطاب الطالب الجامعي للانخراط في النشاط السياسي، وذلك لأنها أحزاب موسمية لا تحمل برامج واضحة أو إيديولوجيات تعبر عن تطلعات وآمال الشباب الجامعي.

✓ غياب مفهوم دقيق للمشاركة السياسية في ذهن الطالب الجزائري، بحيث يعتبر المشاركة السياسية تقتصر في الاحتجاجات والمظاهرات وهذا ما يعكس الواقع المرير الذي يعيشه المواطن الجزائري من بطالة وتهميش وفقر.

✓ التناقض بين مبادئ الحزب وأهدافه، الصراع القائم بين ممثلي الأحزاب من أجل تبؤ مناصب عليا قيادية، تعد سبب لامتناع الطالب من الانخراط.

✓ عدم الثقة السياسية التي تعرف على أنها:"التقييم السلبي للسياسة من قبل المواطنين الذين يرون تناقض بين المأمول والواقع، ويثق المواطنون في الحكومة عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة ويفقدون الثقة فيها، عندما يشعرون بأنها مسؤولة عن الاتجاهات الغير مرغوب فيها"[1]،حيث أن أفراد العينة يشعرون أن أداء الحكومة وعمل النظام السياسي مخترق ولا يطبق وفق للمعايير السليمة ولا يتميز بالشفافية وسرعة تدفق المعلومات.

✓ الثقافة السياسية السلبية الناقمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ظل عدم توافر أدنى شروط الحياة، وسط سيادة قيم لا أخلاقية.

✓ الميل السياسي المتوارث في الخلفيات التاريخية للفرد الجزائري وذلك بأن الحزب الذي يستحق الفوز هو الحزب الذي يتمتع بالشرعية الثورية "حزب جبهة التحرير الوطني"، هذا الموروث تناقل عبر الأجيال، بحيث الطلبة متأكدين أنه لن يحدث أي تغيير بحكم عدم تغيير الحزب الحاكم على مدى السنوات السابقة.

([1]) جوردن مارشال،**موسوعة علم الاجتماع**.(تر:محمد الجهوري وآخرون)،المجلد الأول، القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 2000،ص332.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الولاءات والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة

الجدول رقم (17):جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين بين الولاءات والسلوك الانتخابي

		الولاءات	السلوك الانتخابي
الولاءات	معامل الارتباط بيرسون	1	**, 014**
	Sig. (bilatérale)		0, 049
	حجم العينة	300	**300**
السلوك الانتخابي	معامل الارتباط بيرسون	, 014	**1**
	Sig. (bilatérale)	**0, 049**	
	حجم العينة	300	**300**

*** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تم استخدام تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة بين بين الولاءات والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات بمعامل الارتباط = 01.0 ، بمستوى الدلالةP–value أو sig قدر ب: 0.049 وهي اصغر من مستوى الثقة 0,05، وتشير النتيجة أنه يوجد ترابط بين المتغير المستقل والتابع، أي أن الولاءات للعشيرة والقبيلة أو فئة معينة من المجتمع تؤثر على السلوك الانتخابي، وذلك بالتحيز إلى مترشح على حساب البرنامج، يرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

✓ التركيز على الولاء للقبيلة أو العرش لمعظم أفراد العينة، وذلك بجعله احد المحاور الأساسية للسلطة واعيان القبائل والعروش هم الوسطاء بين الدولة والفرد، في حين أن هذا الدور يكون لمؤسسات المجتمع المدني ، كل هذا افسد مضمون الحياة السياسية في الجزائر.

✓ المحطات الانتخابية الأخيرة في الجزائر، جعلت العديد من الباحثين يعيدون حساباتهم ،حيث أن القبيلة و"العروشية "ازدهرت وتصدرت المشهد السياسي بصورة لم يعرفها المجتمع الجزائري من قبل حتى في أسوا الظروف أي في عز الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، واقتراب السلطة والأحزاب السياسية من التفكير بمنطق القبلية، بجعل أفراد المجتمع يتعاملون بينهم ومع السلطة السياسية كرعايا ولاءهم الأول للقبيلة[1]، وهذا ما أثبتته الدراسة الحالية فالنتائج توضح أن هناك علاقة كبيرة بين الولاءات والسلوك الانتخابي.

✓ ضعف التنشئة السياسية لأفراد العينة خاصة من قبل المؤسسة الأولى المتمثلة في الأسرة، وتنشئتهم على حب والانتماء للعرش قبل حب الوطن ومعرفة الحقوق والواجبات.

✓ غياب حس المواطنة لدى أفراد العينة، وذلك ما ينعكس سلبا على أدائهم السياسي اتجاه الدولة، واختيار الطريق السهل بالمحسوبية للعرش أو القبيلة.

✓ انعدام الإرادة السياسية للتخلي على العرش أو القبيلة، والانتماء الكلي للوطن في كل المناسبات السياسية وليس حب الوطن يقتصر على المناسبات الرياضية فقط.

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الميل السياسي وقرار المشاركة في انتخابات رئاسية أفريل 2014 لدى أفراد العينة:

الجدول رقم (18):جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين الميل السياسي وقرار المشاركة في انتخابات رئاسية أفريل 2014

		الميل السياسي	قرار المشاركة في انتخابات رئاسية
الميل السياسي	معامل الارتباط بيرسون	1	**,118*0**
	Sig. (bilatérale)		,0420
	حجم العينة	300	**300**
قرار المشاركة في انتخابات	معامل الارتباط بيرسون	0	**1**

([1])**المرجع نفسه**، ص333.

رئاسية		,118*	
	Sig. (bilatérale)	**0 ,042**	
	حجم العينة	300	**300**

*** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تم استخدام تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة بين الميل السياسي وقرار المشاركة في انتخابات رئاسية افريل 2014 لدى أفراد العينة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات بمعامل الارتباط = 0,1180، بمستوى الدلالة P–value أو sig قدر ب: 0.042 وهي اصغر من مستوى الثقة 0,05، وتشير النتيجة أنه يوجد ترابط بين المتغير المستقل والتابع، أي أن وجود ميل سياسي لأفراد العينة ينعكس على مشاركتهم في انتخابات الرئاسية، والنتائج القبلية أظهرت عدم وجود ميل سياسي لأفراد العينة وبذلك لم تكن مشاركة قوية في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014، يرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

✓ عزوف أفراد العينة على الانضمام لمنظمات المجتمع المدني حيث قدرت ب83.4% من أفراد العينة غير منخرطين، وذلك لضبابية عمل هذه الجمعيات إضافة لعدم استقلاليتها واختراقها من قبل الدولة، مما يجعلها فاشلة في إيصال مطالب هذه الفئات للسلطة.

✓ الامتناع عن متابعة الأخبار السياسية، والنشرات الإخبارية يجعل أفراد العينة بعيدين كل البعد عن مستجدات الحياة السياسية.

✓ عدم وعي الطلبة بالمواطنة من حقوق وواجبات، إضافة إلى عدم تمكين القيادات بالإلمام بالأطر القانونية.

الفرضية الخامسة: لاتوجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي لدى افراد العينة:

الجدول رقم (19): جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي

			الولاءات العشائرية	المستوى الدراسي للوالدين
المحددات القانونية والمؤسساتية		معامل الارتباط بيرسون	1	**0,095**
		Sig. (bilatérale)		**0,101**
		حجم العينة	300	**300**
السلوك الانتخابي		معامل الارتباط بيرسون	0,095	**1**
		Sig. (bilatérale)	0,101	
		حجم العينة	300	**300**

*** La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تم استخدام تحليل معامل الارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي لدى أفراد العينة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنها لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات بمعامل الارتباط =095, 0، بمستوى الدلالة P–value أو sig قدر ب: 0.101 وهي اكبر من مستوى الثقة 0,05، وتشير النتيجة أنه لا يوجد ترابط بين المتغير المستقل والتابع، أي أن المحددات القانونية والمؤسساتية لا تؤثر على السلوك الانتخابي في نظر أفراد العينة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ✓ امتناع أفراد العينة على المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014، وذلك لعدم الثقة في المرشحين، إضافة إلى غياب البرامج الحزبية وبحث المرشحون على المصالح الشخصية وليس خدمة الصالح العام.
- ✓ جهل أفراد العينة بأهمية الانتخاب وبأنه حق وواجب في نفس الوقت، وعدم القناعة بالعملية الانتخابية ككل.
- ✓ عدم تسجيل معظم أفراد العينة في القوائم الانتخابية، وذلك لعدم الاهتمام بموضوع التسجيل، إضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية للتسجيل في هذه القوائم.
- ✓ غياب الأيام التحسيسية بأهمية امتلاك بطاقة الناخب.

- ضعف الأطر القانونية للعملية الانتخابية، مما يجعل الطالب غير مدرك بقيمة وهدف هذه الانتخابات.
- ضعف المؤسسات السياسية سواء الرسمية منها أو غير رسمية وهشاشتها، سبب معضلة عدم الثقة بين المؤسسة والفرد.
- اختراق لجان المراقبة سواء الدولية و الوطنية المشرفة على مراقبة الانتخابات للمعايير العالمية، وتفشي التزوير والمحسوبية، أدى إلى فقدان مصداقية الانتخابات في نظر أفراد العينة.

3. إشكاليات المشاركة السياسية لطلبة جامعة محمد خيضر في انتخابات أفريل 2014

إذا كانت الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في تعميق المشاركة السياسية في مجتمعاتها، فإن الكثير من البلدان العربية مازالت تعاني من أزمة مشاركة وهذا مرتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلاف، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز قبضة السلطة، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية[1].

وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمان على الأخذ بنظام التعددية الحزبية في الجزائر دستوريا على الأقل والمشاركة الشكلية من خلال العديد من الانتخابات المختلفة إلا أنه من الملاحظ استمرار سيطرة الحزب القديم–جبهة التحرير الوطني–في السلطة التشريعية والتنفيذية والمجالس البلدية والولائية مما يدل على غياب التداول على السلطة مع تدني مستوى المشاركة الجماهيرية للعمل السياسي تدريجيا فضلا عن التشكيك في نزاهة العملية السياسية ككل، بحيث يعد انخفاض مستوى الثقافة السياسية من أسباب العزوف عن المشاركة السياسية في الجزائر، التي لم تعرف أي نوع للسماح للمشاركة إلا مؤخرا من ناحية كما تعد الثقافة التقليدية كالطاعة والولاء وعدم قبول الاختلاف في الجزائر من المعضلات التي تحد من المشاركة السياسية من ناحية أخرى، خصوصا أن قنوات التنشئة السياسية منغلقة فالشباب الذين لم يتمتعوا بالديمقراطية العائلية والنقاش بحرية سيصعب عليه اتخاذ قرار المشاركة السياسية في بيئة غير ديمقراطية[2]، كما أن ضعف المجتمع المدني ساهم في عدم تحقيق ديمقراطية حقيقية، حيث أن كلا من الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية الجزائرية تعاني من مجموعة من الإشكاليات التي تعرقل قيامها بأنشطتها ومهامها، ومنه نجد أن المشاركة السياسية للطلبة الجامعة في الانتخابات الرئاسية تعرقلها مجموعة من الإشكاليات والعوائق منها الإشكاليات المؤسساتية والاجتماعية والقانونية، فضلا عن المشكلات الخاصة بالتقانة والتكنولوجيا الحديثة.

- **الإشكاليات المؤسساتية:**

([1]) أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**.الإسكندرية:الدار الجامعية،2003،ص43.

([2]) خيضر أحمد النداوي، محمد كريم كاظم،"التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008".**مجلة واسط للعلوم الانسانية**، المجلد 11،العدد29،2015،ص53.

تعاني المؤسسات السياسية من هشاشة وضعف في البنية و القرارت، وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

- انعدام القدرة لدى الأحزاب السياسية في تأطير المواطن واستيعابه وتوجيهه، عن طريق العمل اليومي ومن خلال برامج متنوعة لتكوينه وتنمية قدراته، والمؤسسات المتخصصة التي تجعله يسهم في عملية اتخاذ القرار بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالفائدة العامة.

- إخفاق الأحزاب السياسية في الاضطلاع بوظيفة التعبير عن المصالح العامة، وعدم ترجمتها إلى سياسيات وبرامج عملية من شأنها تلبية احتياجات المواطنين وإشباع متطلباته، ما أدى إلى تكون قناعة مسبقة للطالب من عدم قدرة الأحزاب السياسية وجديتها في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث لم تعد الأحزاب سوى أجهزة لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.

- ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر أدى إلى تعبير سلك المواطن لأساليب غير تقليدية لممارسة حقه في المشاركة السياسية عن طريق الاحتجاج الجماعي والتظاهرات والإضرابات، وذلك بهدف توصيل مطالبها للحكومة أو إعلان الرفض لقرارات أو سياسيات اتخذتها الحكومة أو ترمي إلى اتخاذها، أو التأثير على بعض القرارات أو السياسات بما يحقق مصالح فئوية خاصة.

- تطبع العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الجزائرية بطابع اختراقي لكل النشاطات واختيار القيادات فيها.

- سيطرت الأحزاب السياسية على منظمات المجتمع المدني من جمعيات واتحادات ونوادي، مما يجعلها محرك سياسي للتيارات السياسية المختلفة داخل وخارج الوطن، إضافة إلى ضعف المعارضة والصراعات الداخلية فيها.

- شكلية إنشاء منظمات المجتمع المدني، بحيث القوانين المنظمة لهذه المؤسسات تعطيها كل الحقوق في الاستقلالية والتسيير، لكن في الواقع هذه المؤسسات تعاني من ضغوطات كبيرة تؤول بها عدم القيام بمهامها الشرعية.

- تعاني منظمات المجتمع المدني في الجزائر من ضعف التجذر والتغلغل في المجتمع، وذلك لارتباط ظهورها بظهور المشاكل والأوقات الصعبة، لأنها منظمات تعبوية.

- تقلد مناصب قيادة الجمعيات إلى مسؤولين لا يتمتعون بالكفاءة وهذا ما يؤدي إلى ضعف العمل المؤسسي داخلها، إضافة إلى أن هذه الجمعيات تخضع إلى الجهوية والعروشية.

- عدم استقلالية الجمعيات بسبب عدم وجود تمويل ذاتي للنشاطات الجمعوية، مما تعتمد على التمويل الحكومي، وهذا ما يسهل اختراق الدول لأعمالها، ما يجعل دورها موسمي وفقا لإرادة الممولين.

الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية:

الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، أحد أهم الأسباب لضعف المشاركة السياسية للشباب الجزائري، وذلك راجع لكون الطالب الذي يعاني من أزمة اقتصادية أو اجتماعية لا يوجه أنظاره للعمل السياسي، بل سيكون هدفه الأول البحث عن قوته اليومي ومستحقات دراسته، نذكر بعض من هذه الإشكاليات في النقاط الآتية:

- يمثل تحقيق الاندماج الوطني أحد الأركان الأساسية لإقامة بناء ثقافي وحضاري، وذلك عبر القبول بالاختلاف الثقافي واللغوي واحترام عادات وتقاليد مكونات الكيان المجتمعي للبلاد، بينما أن الواقع الجزائري يشهد انسلاخا بين هذه العناصر[1]، وهذا ما أثبتته إجابات أفراد العينة على استبانه الدراسة نتيجة للتضاربات والتناقض في اختيار الإجابات المنطقية، والذي دلت على أن المشاركة السياسية تتركز على الولاء العشائري لمرشحين ينتمون لنفس منطقة أفراد العينة.

- تهميش العناصر المثقفة التي تدعو للعصرنة والحداثة كالنخبة الجامعية، وغلبة العادات والتقاليد المحافظة الرافضة للتغيير والإصلاح من جهة، وإعلاء الولاءات والانتماءات على حساب الولاء الوطني والمواطنة من جهة أخرى.

- فقدان المجتمع لثقافة سياسية ثابتة ومستمرة تتغير مع تغير الأجيال، أدى لعدم قبول التداول على السلطة، وتحقيق انتخابات نزيهة خالية من التزوير.

- عدم انخراط المواطن في الأحزاب السياسية يجعله بعيدا على الساحة السياسية وتسيير الشؤون الهامة للبلاد، مما أصبح يعانون من العزوف السياسي.

- غياب الثقافة الديمقراطية لدى كل من النخب السياسية والشعب الجزائري عموما، وعدم الإيمان بالتعددية بجميع أشكاله.

([1])عبد الباسط دردور،**العنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر**،ط2.القاهرة:دار الأمين للنشر والتوزيع،1996،ص111.

- ضعف التنشئة السياسية في الجزائر، والإحساس بعدم الجدوى في المشاركة الانتخابية، مادامت النتائج معروفة سلفا، وهذا الضعف نابع من ضعف مؤسسات التنشئة انطلاقا من الأسرة إلى المؤسسات السياسية.

- التنشئة الاجتماعية والخلفيات التي يكتسبها الطالب الجامعي من والديه، والتي تنعكس على مشاركته الفعلية في الحياة العامة، وتبعده عن المشاركة السياسية.

- سوء الأوضاع الاقتصادية لأفراد العينة والمجتمع الجزائري ككل، حيث يرى بعض المبحوثين أن الظروف الاقتصادية لمجتمع ما هي أحد المحددات الأساسية لعملية المشاركة الانتخابية، لأن سوء الوضع المعيشي وتدني مستوى الدخل أحد أهم أسباب العزوف السياسي.

- التوزيع غير العادل للثروة والدخل يؤدي إلى انتشار الفقر والبطالة وبالتالي يحد من عملية ممارسة المشاركة السياسية بشكلها الصحيح.

- المشاركة التعبوية، نتيجة لتوزيع الريع عبر مجانية الصحة والتعليم وتوفير مشاريع المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة وغيرها، كل ذلك لشراء سكوت الشعب على التجاوزات وقضايا الفساد، والظهور الموسمي للمرشحين، هذه الأسباب أدت إلى عدم ثقة المواطن في النتائج الانتخابات والعملية ككل.

- عجز الدولة عن تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية، يؤدي إلى انعدام الثقة في النظام السياسي.

الإشكاليات القانونية والتقنية:

تواجه المشاركة السياسية في الجزائر مشاكل قانونية وإدارية تعرقل العمل العام، وتزعزع شرعية النظام الجزائري والانتخابي، ومن بين أهم هذه الإشكاليات نذكر:

- سيطرة السلطة التنفيذية على التشريعية على الرغم من النصوص الدستورية والقانونية للفصل على السلطات الثلاث وتأكيدها على أن السيادة للشعب من خلال البرلمان، إلا أن دستور 1996 منح الرئيس صلاحيات كبيرة، وجعل منه حسب القوانين إمبراطور جمهوري، فإن منطق النظام السياسي لا يشجع

التوازن، بل يكرس منطق هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وبالتالي يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية، لأن هذه الأخيرة مرتبطة بالأساس بالمشاركة الفعلية باتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها[1].

- المناخ السياسي العام الذي يحيط بمشاركة الطلبة الجامعيين، أي طبيعة النظام السياسي ونسقه الإيديولوجي لا يشجع الطالب الجامعي على الخوض في غمار الحياة السياسية أو الترشح لأي منصب سياسي، وذلك لفقدان الثقة في النظام بسبب المحسوبية والفساد المنتشر.

- ضبابية حيثيات النظام الانتخابي، مما يفرض إعادة النظر في قانون الانتخابات ومبدأ التمثيل ولعبة التوازنات السياسية، فنظام الاقتراع بالأغلبية الذي اعتمد في انتخابات رئاسية السابقة أكد منطق الربح بكل شيء أو خسارة كل شيء، وهذا من منطلق يتعارض مع مبدأ المشاركة السياسية الفعالة[2]، مع أن نظام الاقتراع بالأغلبية على دورتين يطبق أكثر في الدول العريقة في الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية.

- ضعف دور وسائل الإعلام مما يقلل إتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها بغية ترويج الثقافة السياسية وتطويرها، وفقدان المواطن للرسالة الإعلامية الهادفة بمختلف أنواعها وسيطرة النظام الحاكم وتوجيهها حسب رغباته وأهوائه الأمر الذي يؤدي إلى عدم استفادة الأفراد بمختلف شرائحهم وتخصصاتهم من المعلومات المتوفرة لديهم وما يجري حولهم من وقائع عن البيئة المحيطة بهم.

- بطئ تدفق المعلومات وقلة الإحصائيات، يعكس غياب الشفافية وتضليل المواطن الجزائري بنسب الفقر والبطالة وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة والإدارة الالكترونية للحد من ظاهرة الفساد بشتى أنواعه.

([1]) mohamed brahim ,**le pouvoir en algérie ses formes d'expression institutionnelle** . alger :office des publication,1996 ,p .133 .

([2]) غنية شغيلم، نعيمة ولد عامر، أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي:حالة الجزائر، **مجلة دفتر السياسية والقانون**، عدد أفريل 2011،ص187.

المبحث الثالث: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية من أجل تدعيم السلوك الانتخابي

إن أزمة المشاركة السياسية في الانتخابات الجزائرية ناتجة عن انغلاق النظام السياسي وضعف شرعيته، وذلك لعدم فعالية الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى ضعف الإطار القانوني للانتخابات، وعزوف المواطنين عن الحياة السياسية، إضافة إلى ما آلت إليه الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري، وأمام هذا الوضع يجد المواطن الجزائري نفسه أمام ضغوطات داخلية، فتتعالى الأصوات لإحداث التغيير والإصلاح، وهذا التغيير لن يحدث إلا بوضع استراتيجيات محكمة وفق أهداف مقصودة ومدروسة.

1. إستراتيجية دعم المؤسسات السياسية (المأسسة)

المأسسة عمليا تؤدي إلى تنمية فعالية المؤسسات السياسية من خلال توزيع المهام والتخصص الوظيفي، من حيث استحداث هياكل تنظيمية بشكل مستمر حتى يتفاعل دورها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

فالمأسسة متجسدة في الأنماط التنظيمية أو الإجرائية التي يتم فيها الفصل بين شخص المسؤول والمركز الوظيفي الموكل إليه والاحتكام إلى معايير محددة وثابتة في التعامل مع المطالب والحاجات المتنوعة والمتزايدة[1].

تقاس درجة مؤسسية وفعالية المؤسسات السياسية سواء الرسمية أو غير الرسمية عن طريق أربعة عناصر كما حددها **صامويل هنتنغتون** وهي:

- **التكيف:** ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات الآتية[2]:

✓ **العمر الزمني:** وهنا نبحث عن إجابة للسؤال التالي: هل المؤسسات السياسية فتراتها شرعية أم لا؟

✓ **العمر الجيلي:** وهي قدرة المؤسسات السياسية في الجزائر على تقبل التغيرات الهيكلية والوظيفية.

([1]) رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية: مدخل لتغير**.طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002،ص107.

([2])محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: مفاهيم، مناهج، اقترابات، الأدوات**.الجزائر:(د.د.ن)،1997، ص122.

✓ **العمر الوظيفي:** التجديد المستمر في وظائف المؤسسات السياسية وتنوعها والتناغم في العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني.

▪ **التعقيد:** بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فأداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار، ويقاس

التعقيد بالمؤشرين التاليين:[1]

✓ درجة تعدد وحدات ولجان المؤسسة السياسية وتنوعها.

✓ درجة تعدد وظائف المؤسسات السياسية وتنوعها.

▪ **الاستقلال الذاتي:** وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل، وهي من بين الموضوعات الشائكة في العلاقة بين السلطة التنفيذية والمؤسسات السياسية الأخرى سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، وعوامل الاستقلالية تظهر في:

✓ العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن المعروف أن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ أساسي في الأنظمة الديمقراطية وهو يتطلب استقلالية السلطة التشريعية في إدارة شؤونها وتأدية وظائفها ولذلك تعتبر الاستقلالية شرط أساسيا من شروط قيام السلطة التشريعية بمهامها.

✓ الاستقلالية في الميزانية.

✓ حيادية الإدارة الانتخابية.

✓ طرق شغل الوظائف.

✓ طرق شغل المناصب السياسية وطرق التمثيل.

▪ **التماسك:** ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة[2]، حيث أن البيئة المحيطة تؤثر بشكل كبير وكذا البيئة الدولية، والقدرة على التماسك تعود إلى:

✓ الاستقرار السياسي والأمني.

✓ علاقات المؤسسات السياسية بالعالم الخارجي.

([1])**المرجع نفسه**، ص123.

([2])**المرجع نفسه**، ص123.

من خلال إستراتيجية المأسسة يمكن دراسة مدى قدرة المؤسسة السياسية على اكتساب قدر من القيمة والاستقرار والاستمرار، وذلك لا يعني استمرار المؤسسات باستمرار الأشخاص، بل استمرار المؤسسات السياسية وإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة .

2. الإستراتيجية التقنية لدعم السلوك الانتخابي :

إن تفعيل أداء المؤسسات السياسية في الجزائر يرتبط بتطوير وتنمية قدرات القائد السياسي للقيام بمهامه على أحسن وجه وهذا لن يأتى إلا بتوافر بيئة ومناخ عمل مؤسسي يتسم بالقدر المقبول من الشفافية ودراية العاملين بما يتم في هذه المؤسسات وتتجلى: "إستراتيجية زيادة القدرات المؤسسة السياسية بما تعنيه من أمور فنية وإجرائية، مثل تحديث أنظمة العمل الإداري في البرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني وتطوير عمل لجان المراقبة، ورفع مستوى مهارات العاملين في الجهاز الفني، وتحديث أنظمة للمعلومات لدعم العملية التشريعية والرقابية والمالية، وتطوير القدرات البحثية اللازمة "[1].

- **بناء قدرات الموظفين السياسيين:**

يرتبط أداء المؤسسات السياسية بالأجهزة الإدارية والفنية العاملة فلا بد من توافر الجهاز الإداري الكفؤ فيجب التقيد بالمعايير العلمية الموضوعية في عملية اختيار الموظفين وليس الاعتماد على الوساطة والمحسوبية، وخضوع العاملين إلى دورات تدريبية .

إنشاء وتطوير إدارة متخصصة للتدريب مع الاهتمام الخاص بموضوع فن صناعة القرار من أجل أداء الدور الفعال في الحياة السياسية بشكل عام.

تطوير نظام لجان المراقبة على المؤسسات السياسية وتحديث أدائها الفني وتفعيل دورها في المبادرة الانتخابية، وضرورة التعاون التام فيما بينها للإشراف على العملية الانتخابية، كما لابد من تفعيل عمل لجان الاستماع من أجل الاستفادة من آراء الخبراء والمتخصصين والفاعلين في المجتمع المدني، لأنها من آليات الرقابة.

- **تطوير تقنيات وأساليب العمل:**

لقد أصبحت التقنيات الحديثة سمة أساسية في المؤسسات المختلفة فهي تساعد على تطوير خدمات البحوث والمعلومات السياسية فالعصر هو عصر المعلومات، فتكنولوجيا المعلومات فرضت نفسها على مختلف المجالات، فمن الآليات التي تساعد على تطوير العمل الانتخابي هو الحملات الانتخابية الالكترونية والمواقع الالكترونية الخاصة بالانتخابات الرئاسية، حيث هذا الأخير له أهمية في الخدمات التي يقدمها

([1])علي الصاوي، "لماذا الإصلاح البرلماني؟".**في من يشتكي الآخر العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الدول العربية؟**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص145.

وكيفية الاستفادة من هذه الخدمات وتفعيلها وذلك لخدمة العديد من المستفيدين[1]، مما يدعم تأسيس قيم الشفافية وتحسين فرص المحاسبة الشعبية، من خلال العديد من الأدوات التي توضح العلاقة بين المؤسسات السياسية والمواطن المنتخب ، لذلك لابد من نشر ثقافة الاتصال الالكتروني بين المواطن ودائرته الانتخابية.

- **الاهتمام بالإعلام الانتخابي:**

وذلك بإتاحة الفرص أمام الرأي العام في متابعة الحملات الانتخابية والبرامج الحزبية بكل شفافية، والتوسع في أنشطة الإعلام الانتخابي من خلال الحصص التيلفزيونية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي.

3. إستراتيجية حوكمة البيئة الانتخابية:

لقد تعددت وجهات نظر المفكرين حول مصطلح الحوكمة، ومهما يكن من اختلافات فيما بينهم إلا أنهم يتفقون على أن التعبير عن هذا المفهوم يتسع ليشمل العديد من العناصر منها الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بحيث إن الإدارة الكفؤة والفعالة تنتج عنها الحوكمة، وفي ما يأتي نذكر بعض التعريفات:

عرفها **البنك الدولي:** "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"[2].

كما عرفت على أنها:"الحوكمة تكشف طريقة اتخاذ القرار بفعالية في إطار جماعة ما، وأن يفترض وجود والاعتراف بتعدد مواقع السلطة" [3].

عرف الأستاذ **محمد بالميهوب** الحوكمة:

"عملية قيادة وتوجيه شؤون منظمة ما، والتي قد تكون دولة، مجموعة دول، جهة، جماعة محلية، مؤسسة عمومية أو خاصة، وذلك من خلال التنسيق، الاستشارة، الشراكة والشفافية في اتخاذ القرارات" [4].

---

(1) رعد ناجي مصطفى الجدة، "الرقابة والتقييم الالكتروني لأداء أعضاء المجالس النيابية" في **البرلمان الالكتروني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالس التشريعية**.ط2، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008،ص18.

(2) William L.Miller And Others,**Models Of Local Governance**.Hampshire :Palgrave Macmillan,2000,P18.

(3) Francois Castaing, "La Governance :Defi D'une Approche Non Normative".**Revue Idera.**N°30,2005,P110.

(4) Mohamed Cherif Belmihoud,Governance Et Role Economique Et Socail De L'etat :Entre Exigences Et Resistances,**Revue Idara**,N°21,201,P14.

أسلوب الحوكمة من الأساليب الحديثة التي تعمل على تفعيل مختلف الأطراف في العملية السياسية، والانتخابات كعملية مهمة في الحياة السياسية تستلزم تطبيق آليات الحوكمة للوصول إلى انتخابات نزيهة، تخضع للمعايير العالمية، ومن بين أهم الآليات التي تحقق بيئة انتخابية فعالة نجد الآتي:

- **انتخابات منتظمة تخضع لسيادة القانون:**

يجب أن تجرى الانتخابات الرئاسية بحرية ونزاهة وفقا للمعايير الدولية والقانون الوطني، دون تزوير أو تلاعب في النتائج؛ بحيث يكون لجميع المواطنين السياسيين الحق في إعطاء صوتهم بشأن القرارات أو تسيير الهيئات سواء بطريقة مباشرة أم عن طريق نواب يمثلون مصالحهم؛ حيث يتكفل هذا المبدأ بفتح المجال لمشاركة كل مواطن في التصويت مهما كان فقيرا أو لا يملك نوعاً من القوة[1]، وهذا يتم وفق توفير النقاط الآتية:

- مجلس منتخب يمثل المواطنين تمثيل حقيقي يخضع لمبدأ التداول على السلطة ولا يقتصر فقط على أعيان المنطقة(ردع الولاء العشائري).
- تحفيز الشباب على المشاركة في الانتخابات ليس بطريقة شعبوية (تعبئة)، بل بتوعية هؤلاء بقيمة أصواتهم في المجالس المنتخبة؛ ما يكسب المرشح المنتخب ثقة متبادلة بينه وبين المواطن.

- **الاستجابة:**

من خلال تكييف الأهداف والقواعد والهياكل والإجراءات الانتخابية لاحتياجات المواطنين المتزايدة عبر فترة زمنية معينة؛ بحيث يتم استلام الطلبات والشكاوي من قبل المواطنين وإدراجهم في البرامج الانتخابية.

ولتحقيق الاستجابة لابد من:

- تقريب المترشحين من المواطنين لتقديم مطالبهم، ومن قبل كل الفئات.
- كفاءة المسؤولين وخاصة قيادات الأحزاب و المترشحين لرئاسة الجمهورية الجزائرية.
- تنشئة المواطن على قاعدة مشاركتيه معارضة رافضة للخمول والبيروقراطية السلبية.

- **الشفافية والانفتاح في الحملات الانتخابية:**

(1) **Ibid.**

ونعني بذلك بناء الثقة المتبادلة بين المترشحين والجمهور من خلال توفير المعلومات مع سهولة الوصول إلى مضمونها؛ ما يتيح المعلومات الكافية حول برنامج معين[1].

ينبغي أن يكفل إطار ممارسات الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بالبرامج الحزبية: المصادر المالية، نتائج تقيم الأداء، ممتلكات المترشحين[2]، وتسهم الشفافية والانفتاح في تحسين مستوى تفهم الجمهور لبرامج الأحزاب السياسية وقراراتها اتجاه القضايا المطروحة.

ولتحقيق الشفافية الحقيقية في البيئة الانتخابية لابد من:

- تخصيص صفحات للويب للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كمؤسسات معارضة، وذلك لتقديم فرصة للمواطن في الشراكة في النقاشات أو المعلومات المتوفرة حول برامج هذه الأحزاب.

➢ **احترام مبدأ سيادة القانون من قيادات الأحزاب السياسية:**

وذلك بتطبيق القانون الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وينشر الثقة بين المجتمع دون استثناء، مع تكريس حقوق الإنسان ومراقبة القيم السائدة في المجتمع[3].

بحيث يعتبر القانون الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الأجهزة الرسمية والغير رسمية من جهة أخرى، ولتحقيق سيادة القانون في المؤسسات السياسية والبيئة الانتخابية يجب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق، حيث لا يمكن قيام حوكمة للبيئة الانتخابية دون سيادة للقانون على جميع المستويات، حيث أنه في غياب سيادة القانون والعدل في المجتمعات تسود انتشار الفوضى والفساد ويكون ذلك سببا لانبعاث العنف مما يخلق أزمة للمشاركة السياسية[4].

ولتحقيق تطبيق حقيقي لقانون البيئة الانتخابية لا بد:

- وضع قوانين نابعة من قيم ومشاركة المواطنين وتخضع للمعايير الانتخابية العالمية.
- الحراسة على مراقبة تطبيق القوانين من طرف السلطات المركزية.

([1]) Stratégie Pour L'innovation Et La Bonne Gouvernance Au Nive" Lecomité De Ministres Du Conseil De L'europe, auLocal".Obtenu :Www.Coe0int/T/Dgap/Local Democracy/Strategy-Innovtion/Strategy-Brochure-F.Pdf,At : 24/09/2018.

([2])غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2015 ،ص44.

([3]) Lecomité De Ministres Du Conseil De L'europe,**op.cit.**

([4]) وفاء معاوي،"الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية".**رسالة ماجستير**(جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2010)ص35.

- توعية المواطنين بقيمة تطبيق القانون وبأن الانتخاب حق وواجب في نفس الوقت.

➢ **إعلاء المصلحة العامة ومكافحة الفساد:**

وذلك يوضح المصلحة العامة فوق المصالح الفردية، وذلك يتم عن طريق منع تضارب المصالح وفتح الشراكة في اتخاذ القرارات لجميع المواطنين عندما يتم إعلاء المصلحة العامة يساهم ذلك في مكافحة الفساد بحيث أن ممارسة الفساد وبشتى أشكاله يؤدي إلى نتائج غير عادلة[1]، فللفساد والتزوير في الانتخابات العديد من الآثار السلبية وخاصة بالنسبة لفئة الفقراء والمهمشين، وتشمل هذه الآثار ضعف النمو الاقتصادي، ضعف الرعاية الصحية واستدامة المدن، زعزعة الاستقرار السياسي للدولة ككل[2].

إذاً لإعلاء المصلحة العامة ومكافحة الفساد في البيئة الانتخابية لا بد من:

- دعم الشراكة السياسية وتوعية المواطنين بأهمية هذه النقطة في اتخاذ القرارات.
- استخدام التكنولوجيا بطريقة ايجابية لفرض رقابة صارمة على العملية الانتخابية وكيفية إدارتها.
- تحسين المستوى المعيشي للفرد، قصد نقل اهتماماته من مرحلة البحث عن لقمة العيش إلى البحث عن المشاركة السياسية الايجابية.
- ردع الولاءات العشائرية، وزرع حب الوطن والانتماء الوطني أكثر من العشائري.
- تنشئة المواطن والمترشح على ركن أخلاقي وهو الرقابة الذاتية والصدق في العلاقات.
- فرض برنامج للعقوبات من أجل ردع أي محاولة للتزوير والغش في الانتخابات الرئاسية.

➢ **المساءلة:**

خضوع المنتخبين الذين يتولون المسؤولية والمناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية أو الأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم سواء عن طريق المساءلة الأفقية مسؤولية المنتخب أمام جهات أخرى موازية) أم العمودية (مسؤولية المنتخبين أمام ناخبيه أو هيئته المرجعية والمواطنين) [3].

ولتحقيق المساءلة يجب تحقيق المتطلبات الآتية:

- وجوب تحمل المسؤولين سواء كانوا أفرادا أو جماعات مسؤولية قراراتهم.

([1]) Kemal Namik Öztürk,**op.cit.**

([2]) Lecomité De Ministres Du Conseil De L'europe,**op.cit.**

([3]) فوزي بن عبد الحق،"دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية".**رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم التنظيم السياسي والإداري،2014)ص218.

- فرض مقاييس فعالة وضوابط إدارية على مستوى العملية الانتخابية.
- وجوب الشراكة المجتمعية لحفظ الحقوق المدنية، ومحاسبة كل من يخرقها سواء المسؤولين أو منظمات مدنية أو رجال أعمال[1].

في الأخير نتوصل إلى أن الهدف من حوكمة البيئة الانتخابية هو خلق بيئة تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة، والتوزيع المناسب للسلطة ، وتحقيق الاستقرار، حيث أن الحوكمة تساعد على تحسين الإطار الانتخابي والاجتماعي والاقتصادي قصد تجاوز أزمة المشاركة السياسية ودعم السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري والطالب الجامعي بصفة خاصة.

كل إستراتيجية من الاستراتيجيات المذكورة سابقا، تمثل حلقة من سلسلة متواصلة لدعم السلوك الانتخابي للطالب، حيث تعمل هذه الاستراتيجيات ككل متكامل من أجل الوصول إلى حل لأزمة المشاركة السياسية.

([1]) Lecomité De Ministres Du Conseil De L'europe,**op.cit.**

خلاصة الفصل الثالث:

عالجنا في هذا الجزء من الدراسة الجانب الميداني، والمتعلق بتفريغ أسئلة الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة **الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS**، في ظل الإجراءات المنهجية ذات الصلة بالدراسة الميدانية.

ما يمكن استخلاصه من الدراسة الميدانية الآتي:

– بلغت نسبة المشاركة وفق ما أعلنه المجلس الدستوري 70, 50%، حيث حصل السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على أكثر من 8 مليون صوت من مجموع 11600984 مليون مشارك في الانتخابات.

– رغم وجود أفراد العينة في ميدان النخبة الجامعية، لكن لازالوا غير ملمين بأهم المفاهيم الأساسية ومنها المشاركة السياسية.

– أفراد عينة الدراسة المتمثلة في طلبة الماستر لجامعة محمد خيضر ببسكرة، ليس لديهم أي ميولات سياسية وذلك لان أسرهم لا تحمل أي توجهات سياسية معينة.

– عدم التحلي بروح الوطنية وحب التغيير والقيادة، إضافة إلى فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والرفض التام للانخراط في المجال السياسي بسبب ضبابيته وصعوبة تدفق المعلومات فيه.

– الثقافة السياسية السلبية الناقمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ظل عدم توافر أدنى شروط الحياة، وسط سيادة قيم لا أخلاقية.

– هناك عزوف لدى أفراد العينة عن الانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وذلك لموسمية الأحزاب وضعف مؤسسات المجتمع المدني.

– رغم أن رأي أفراد العينة في التصويت انه حق وواجب إلا أن ذلك انعكس سلبيا على التصويت في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 وهذا نظرا لفكرة العينة حول عدم ديمقراطية الانتخابات في الجزائر وعدم تأثير تصويتهم في عملية اختيار ممثليهم.

– طبيعة مجتمع الدراسة التي لازالت الأسرة لا تهتم سوى بتحسين مستواها المعيشي وذلك ما جعلها تهمل تكوين الأفراد سياسيا لتبؤ مناسب قيادية في المستقبل.

– يؤثر الولاء العشائري وإعلاء الانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة على خطط الإصلاح والتغيير، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري.

– ضعف البيئة السياسية المحيطة بالطالب في جامعة محمد خيضر بسكرة ما انعكس على أدائه في الحياة السياسية والانتخابية.

– ضعف المؤسسات السياسية وعدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطنين كرس اللامبالاة السياسية.

– الفساد والتشويه الذي طال الفعل الانتخابي في العديد من الاستحقاقات الانتخابية، من خلال ممارسات بعض الأعوان وقيامهم بتجاوزات التي تطال العملية الانتخابية في كل مراحلها، أحد أكبر الأسباب التي تؤدي إلى العزوف الانتخابي.

– للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير بشكل مباشر على السلوك الانتخابي لأفراد العينة، بحيث تدني مستوى التنمية والظروف المعيشية التي يعيشها الفرد هي التي تتحكم في اندماجه في الحياة السياسية سواء بالسلب أو الإيجاب.

– خلل النظام القانوني للانتخابات في نظر أفراد العينة، كما لوحظ من إجابات أفراد العينة عدم استقلالية اللجان واختراق الدولة لقراراتها وعدم الشفافية في تدفق المعلومات حول محاولات التزوير إعلاء سياسة شراء الذمم على مبدأ سيادة القانون.

– نستنتج أن البيئة القانونية لا تدفع بالطالب الذي ينتمي لجامعة محمد خيضر بسكرة باتخاذ سلوك ايجابي إزاء الانتخابات السابقة أو الانتخابات المقبلة.

– انخفاض المستوى التعليمي للوالدين يؤدي إلى اكتساب تنشئة سياسية سلبية لاتدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية والاندماج في اتخاذ القرارات التي تخص المصالح العامة .

– البنية الطبقية للمجتمع تؤثر في السلوك الانتخابي، بحيث أن جل أفراد العينة من الطبقة الوسطى، أي لم يصلوا إلى كل الحاجيات الضرورية والكمالية.

– عدم وعي الطلبة بالمواطنة من حقوق وواجبات، إضافة إلى عدم تمكين القيادات بالإلمام بالأطر القانونية.

– اختراق لجان المراقبة سواء الدولية والوطنية المشرفة على مراقبة الانتخابات للمعايير العالمية، وتفشي التزوير والمحسوبية، أدى إلى فقدان مصداقية الانتخابات في نظر أفراد العينة.

– ضعف دور وسائل الإعلام مما يقلل إتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها بغية ترويج الثقافة السياسية وتطويرها، وفقدان المواطن للرسالة الإعلامية الهادفة بمختلف أنواعها.

– بطئ تدفق المعلومات وقلة الإحصائيات، يعكس غياب الشفافية وتضليل المواطن الجزائري بنسب الفقر والبطالة وغيرها.

– لعلاج إشكاليات المشاركة السياسية لطلبة الجامعة الجزائرية ودعم السلوك الانتخابي، لابد من دمج كل من الإستراتيجية المؤسساتية وإستراتيجية التقانة لدعم السلوك الانتخابي، فضلا عن حوكمة البيئة الانتخابية، كل هذه الإستراتيجية تعمل ككل متكامل لدعم السلوك الانتخابي ورفع نسب المشاركة السياسية في الوسط الجامعي.

الخاتمة

إن المشاركة السياسية هي تعبير المواطن عن رأيه في القضايا السياسية، بحيث تعمل على زيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وإضفاء الشرعية على النظام القائم، وللمشاركة السياسية تأثير على صنع وتنفيذ السياسة العامة.

تتنوع أشكال المشاركة السياسية بين مؤسساتية رسمية وغير رسمية، باستثناء المشاركة المستقلة. أما عن قنواتها فهي متعددة سواءً عن طريق التصويت في الانتخابات أو عن طريق الانضمام للأحزاب أو إحدى مؤسسات المجتمع المدني وهو عمل طوعي اختياري أو عن طريق المبادرات الفردية سواء بالمعارضة أو التأييد.

السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية، والاقتصادية..).

إن المشاركة السياسية توفر الأرضية المناسبة لدعم السلوك الانتخابي، وذلك عن طريق تحقيق السيادة القانونية في الدولة باعتبار القانون السلطة العليا في الدولة، والوصول إلى انتخابات نزيهة وسليمة، كذلك بناء مؤسسات لها برامج هادفة وغير عشوائية، وللتنشئة السياسية دورٌ هام في خلق ثقافة سياسة إيجابية، وذلك عبر مؤسساتها المختلفة ممّا يجعل المواطنين مواكبين للتطورات الخارجية وفاعلين في صنع السياسات العامة الداخلية، كما أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة قد تشكل محدداً للسلوك الانتخابي وذلك عن طريق مؤشر الولاء القبلي الذي يعتبر جزءًا أساسيا من بنية المجتمع التقليدي، فالولاءات مازالت مسؤولة بصورة كبيرة عن نمط السلوك الانتخابي وتتحكم فيه في ظل مجتمع عصري، فضلا عن المستوى المعيشي والنظام التعليمي اللذيْن يتحكمان في درجة المشاركة السياسية، بحيث قد نجد ذوي المستويات التعليمية العليا لديهم ثقافة سياسية ووعي سياسي يحتم عليهم الاهتمام بالحياة السياسية.

دراسة الجانب الميداني، والمتعلق بتفريغ أسئلة الاستبيان وتحليلها، تم باستخدام برنامج الحزمة **الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS**، في ظل الإجراءات المنهجية ذات الصلة بالدراسة الميدانية، وتم تطبيق هذا البرنامج على فئة طلبة الماستر من جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تعتبر فئة الطلبة أهم فئة

في المجتمع لأنها تمثل النخبة التي تخدم الدولة مستقبلا، وذلك للدور الكبير في تفعيل عملية المشاركة السياسية.

ما يمكن استخلاصه من الدراسة هو الآتي:

– تعتبر المشاركة السياسية جوهر العملية الديمقراطية، فلا ديمقراطية بلا مشاركة سياسية، وعن طريقها يضمن أي نظام سياسي استمراريته بشكل شرعي، ويقوم المواطن من خلالها بدور في العمل السياسي، يسهم في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وكذلك مراقبة القائمين عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث يشعر الشعب بالفعل بأنه صاحب السلطة والكلمة النهائية لاستمرار أي نظام من عدمه.

– إن المشاركة السياسية هي الطريقة التي يتوصل المواطن من خلالها إلى تحقيق مطالبه المختلفة، وتسهم المشاركة السياسية في إعادة توزيع السلطة والثروة والمناصب القيادية في البلاد بشكل أكثر عدلٍ، مما يعزز الاستقرار والوحدة الوطنية.

– السلوك الانتخابي يمثل أحد المداخل المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخابية في أي مجتمع، وهذا نظراً لقدرته على الكشف عن الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمعٍ محدّد، كما أنّه يعبِّر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته وضعفه.

– بلغت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية 2014 وفق ما أعلنه المجلس الدستوري 50 ,70%، حيث حصل السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على أكثر من 8 مليون صوت من مجموع 11600984 مليون مشارك في الانتخابات، على الرغم من الالتزام بإجراء الانتخابات المختلفة في الجزائر بشكل منتظم وبعضها بمراقبة دولية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية شهدت تراجعا تدريجيا.

– رغم وجود أفراد العينة في ميدان النخبة الجامعية، لكنهم مازالوا غير ملمين بأهم المفاهيم الأساسية ومنها المشاركة السياسية.

– أفراد عينة الدراسة المتمثلة في طلبة الماستر لجامعة محمد خيضر ببسكرة، ليس لديهم أي ميولات سياسية حيث قدرت النسبة المئوية لعدم الميل السياسي لديهم بـ:71%، ونظرا لإجابة أفراد العينة حول عدم وجود توجهات سياسة لأسرهم بنسبة قدرت بـ:80%، نستنتج أن الطلبة في جامعة محمد خيضر لا يخضعون للتنشئة السياسية في المؤسسة الأولى(الأسرة).

– عدم التحلي بروح الوطنية وحب التغيير والقيادة، إضافة إلى فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والرفض التام للانخراط في المجال السياسي بسبب ضبابيته وصعوبة تدفق المعلومات فيه، حيث قدرت نسبته بـ:83,4%.

– الثقافة السياسية السلبية الناقمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ظل عدم توافر أدنى شروط الحياة، وسط سيادة قيم لا أخلاقية.

– هناك عزوف لدى أفراد العينة عن الانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وذلك لموسمية الأحزاب وضعف مؤسسات المجتمع المدني.

– رغم أن رأي أفراد العينة في التصويت أنه حق وواجب إلا أن ذلك انعكس سلبيا على التصويت في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، حيث قدرت النسبة المئوية لعدم تصويت أفراد العينة ومقاطعتهم بـ:58,8%، وهذا نظرا لفكرة العينة حول عدم ديمقراطية الانتخابات في الجزائر، وعدم تأثير تصويتهم في عملية اختيار ممثليهم.

– طبيعة مجتمع الدراسة حيث مازالت الأسرة لا تهتم سوى بتحسين مستواها المعيشي فمعظم أفراد العينة مستواهم المعيشي متوسط يقدر بـ:73%، وذلك ما جعل الأسرة تهمل تكوين الأفراد سياسيا لتقلّد مناصب قيادية في المستقبل.

– يؤثر الولاء العشائري – وإعلاء الانتماءات القبلية، والمناطقية –على حساب الولاء الوطني والمواطنة، وعلى خطط الإصلاح والتغيير، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري.

– ضعف البيئة السياسية المحيطة بالطالب في جامعة محمد خيضر بسكرة ما انعكس على أدائه في الحياة السياسية والانتخابية.

– ضعف المؤسسات السياسية وعدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطنين كرس اللامبالاة السياسية.

– الفساد والتشويه الذي طال الفعل الانتخابي في العديد من الاستحقاقات الانتخابية– من خلال ممارسات بعض الأعوان وقيامهم بتجاوزات طالت العملية الانتخابية في كل مراحلها– أحد أكبر الأسباب التي تؤدي إلى العزوف الانتخابي.

– للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير بشكل مباشر على السلوك الانتخابي لأفراد العينة، بحيث تدني مستوى التنمية والظروف المعيشية التي يعيشها الفرد هما اللذان يتحكمان في اندماجه في الحياة السياسية سواء بالسلب أو بالإيجاب.

– خلل النظام القانوني للانتخابات في نظر أفراد العينة، كما لوحظ من إجابات أفراد العينة عدم استقلالية اللجان، واختراق الدولة لقراراتها وعدم الشفافية في تدفق المعلومات حول محاولات التزوير وإعلاء سياسة شراء الذمم على مبدأ سيادة القانون.

– نستنتج أن البيئة القانونية لا تدفع بالطالب الذي ينتمي لجامعة محمد خيضر بسكرة باتخاذ سلوك إيجابي إزاء الانتخابات السابقة أو الانتخابات المقبلة.

– انخفاض المستوى التعليمي للوالدين يؤدي إلى اكتساب تنشئة سياسية سلبية لا تدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية، والاندماج في اتخاذ القرارات التي تخص المصالح العامة .

– البنية الطبقية للمجتمع تؤثر في السلوك الانتخابي، بحيث أن جل أفراد عينة الطبقة الوسطى لم يصلوا إلى كل الحاجيات الضرورية والكمالية.

– عدم وعي الطلبة بالمواطنة من حقوق وواجبات، إضافة إلى عدم تمكين القيادات بالإلمام بالأطر القانونية.

– اختراق لجان المراقبة –سواء الدولية والوطنية المشرفة على مراقبة الانتخابات– للمعايير العالمية، وتفشي التزوير والمحسوبية، أدى إلى فقدان مصداقية الانتخابات في نظر أفراد العينة.

– ضعف دور وسائل الإعلام مما يقلل إتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها بغية ترويج الثقافة السياسية وتطويرها، بُطءْ تدفق المعلومات وقلة الإحصائيات، يعكس غياب الشفافية وتضليل المواطن الجزائري بنسب الفقر والبطالة وغيرها.

– أجمع أفراد العينة على أن من أكبر أسباب العزوف الانتخابي في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014 هو أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة، وأن هناك فجوة بين القول والفعل بنسبة مئوية تقدر بـ:61%.

لدعم المشاركة السياسية وتحسين السلوك الانتخابي لابد من:

– وضع إستراتيجية مأسسة قدرة المؤسسة السياسية، وتمكينها لاكتساب قدر من القيمة والاستقرار والاستمرار، وإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة، وفرض رقابة مشددة على الأحزاب السياسية، ومتابعة أعمالها لكي لا يكون ظهورها موسميا، وبرامجها روتينية مما يسمح للمواطن للتعود عليها والانخراط فيها.

– استقلالية منظمات المجتمع المدني على الدولة ورفع الرقابة المشددة والاختراق من طرف الدولة له، وتكليفها بوضع لجان المراقبة والمساءلة والمحاسبة في الحملات الانتخابية في يوم الاقتراع لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، وذلك ما يخلق لنا الشرعية ويجعل المواطن لديه ثقة في الجهة الحاكمة.

– العمل على بناء منظومة قوانين انتخابية تتماشى مع المعايير العالمية ومطالب وتطلعات المواطن الجزائري، والسعي لتحقيق الجودة السياسية، أي إيجاد إطار قانوني مرن وعادل يرسخ الديمقراطية والشفافية وعدالة التوزيع، كذلك يضمن مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية.

– ضبط السلطات المسؤولة على إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين ووسائل الإعلام من خلال تعهدهم بالالتزام والامتثال للأحكام الواردة بهذا الخصوص، مع تنظيم حوار مجتمعي حول الأحزاب ودورها السياسي، وحول السياسات الحكومية والتشريعات التي تحمي الشباب وتضمن حقوقهم ومشاركتهم الفاعلة في مختلف الميادين.

– تكريس الحملات الانتخابية الالكترونية والمواقع الالكترونية الخاصة بالانتخابات الرئاسية، وذلك للخدمات التي تقدمها هذه التكنولوجيات وذلك لخدمة العديد من المستفيدين، مما يدعم تأسيس قيم الشفافية وتحسين فرص المحاسبة الشعبية، من خلال العديد من الأدوات التي توضح العلاقة بين المؤسسات السياسية والمواطن المنتخب، لذلك لابد من نشر ثقافة الاتصال الالكتروني بين المواطن ودائرته الانتخابية.

– لابد من وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسؤولية السياسية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، ليتمكنوا من صياغة آراء وآمال وطموحات المجتمع.

– دعم السلوك الانتخابي عن طريق الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتشجيعها على نشر وغرس قيم المشاركة لدى المجتمع، كما يجب أن يكون صانع القرار أكثر مسؤولية ووعي عند اتخاذ القرارات، وصنع السياسيات وقبوله بمبدأ المساءلة والمحاسبة عند التقصير في تنفيذ السياسة العامة، مع ضمان حق المعارضة في الوجود الشرعي وحرية الصحافة والإعلام.

– ضرورة توافر الثقافة السياسية ورفع مستوى وعي المجتمع بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني.

– إعطاء الفرصة للكفاءات والمؤهلين الحاملين للشاهدات الجامعية لتقلّد مناصب سياسية حساسة، وذلك لاستعادة ثقة الطلبة الجامعيين المفقودة، وإرجاع أمل الإصلاح والتغيير بتبني برامج ومبادرات مستوحاة من المطالب واحتياجات الطالب الجامعي في الجزائر.

– تحفيز الشباب على المشاركة في الانتخابات ليس بطريقة شعبوية (تعبئة)، بل بتوعية هؤلاء بقيمة أصواتهم في المجالس المنتخبة؛ مما يُكسب المرشح المنتخب ثقة متبادلة بينه وبين المواطن.

– ردع الولاءات العشائرية، وزرع حب الوطن والانتماء الوطني أكثر من العشائري.

– حوكمة البيئة الانتخابية من خلال خلق بيئة تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة، والتوزيع المناسب للسلطة، وتحقيق الاستقرار، حيث أن الحوكمة تساعد على تحسين الإطار الانتخابي والاجتماعي والاقتصادي قصد تجاوز أزمة المشاركة السياسية، ودعم السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري والطالب الجامعي بصفة خاصة.

وما يمكن قوله في الأخير أنه بالرغم من وجود نصوص دستورية تشجع المشاركة السياسية والعمل السياسي في الجزائر، كالتعددية الحزبية والسياسية، إلا أن النظام السياسي وضع عراقيل أمام تفعيلها من خلال قوانين تقيّد تأسيس وتفعيل منظمات المجتمع المدني، فضلا عن عمليات التدخل والتوجيه ورقابتها الشديدة من قبل الحكومة، مما أدى إلى إضعاف دور منظمات المجتمع المدني للدفع بالمشاركة السياسية من ناحية، كما يدل غياب التداول للسلطة وعزوف النخب الجامعية والشبابية –عن المشاركة السياسية– على التعارض بين الإطار النظري والتطبيقي من ناحية أخرى.

إن الوصول إلى مشاركة سياسية فعالة يأتي نتيجة تنشئة سياسية سليمة مما يخلق لنا ثقافة سياسية إيجابية تؤدي بدورها إلى المشاركة في فعاليات الحياة السياسية بفعل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مما يُشعِر المواطن بالمساواة والمواطنة والانتماء للوطن، وهذا ما يضفي الشرعية على النظام السياسي مما يؤدي إلى تحقيق سلوك انتخابي فعال في الدولة الجزائرية.

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة بحث ميداني لنيل شهادة الدكتوراه حول:

أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر:

دراسة تطبيقية لدور طلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014

ملاحظة:

إن هذه الاستمارة معدة للبحث العلمي والمعلومات الواردة فيها تبقى سرية ولا تستغل إلا في الإطار العلمي فقط فيرجى الإجابة عن الأسئلة بموضوعية ودقة.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام

وشكرا

السنة الجامعية:2016-2017

ضع علامة (x) في خانة الإجابة المناسبة:

أولا-البيانات الأساسية:

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن:

18-24 ☐ 24-30 ☐ 30 وما فوق ☐

3. المستوى المعيشي:

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

4. مكان إقامتك:

إقامة جامعية ☐ سكن عائلي ☐

5. الحالة الاجتماعية:

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

6. في حالة ما إذا كنت تعمل فهل أنت:

موظف في القطاع العام ☐ موظف في القطاع الخاص ☐

7. هل أنت منخرط في:

حزب سياسي ☐ تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني ☐ منظمات طلابية ☐

لست منخرط ☐

8.في حالة الإجابة بنعم ما هي دوافع انخراطك:

دوافع شخصية ☐ دوافع وطنية ☐

ملاحظة:انظر خلف الورقة

ثانيا– محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

1. هل تعني المشاركة السياسة؟

صنع وتنفيذ السياسة العامة ☐ الاحتجاجات ☐ الاضرابات ☐

المظاهرات ☐ إبداء الرأي في الشؤون العامة ☐

2. هل لديك ميل سياسي؟

نعم ☐ لا ☐

3. ما هو مدى الاهتمام بالشؤون السياسية داخل أسرتك؟

قوي ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

4. ماهي المواضيع التي تفضل قراءتها في الصحف والجرائد:

سياسية ☐ رياضية ☐ اقتصاديه ☐ ثقافية ☐

5. رتب حسب الأولوية المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي:

التنشئة السياسية ☐

الثقافة السياسية

الأحزاب السياسية

الإيديولوجية السياسية

التنظيم القانوني للانتخابات

المستوى المعيشي

المستوى التعليمي

الولاء العشائري

6. هل هناك توجه سياسي للطلبة اليوم؟ نعم

7. إذا كان "نعم" فهل هو:

وعي الطلبة بالمواطنة من حقوق وواجبات

تمكين قيادات المجتمع أي الإلمام بالأطر القانونية

عزوف الطلبة على المشاركة في الحياة السياسية

ثالثا–المحددات القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي

1. برأيك هل الانتخاب:

حق واجب كلاهما لا أدري

2. هل أنت مسجل في القوائم الانتخابية ؟

نعم

3. إذا كانت الإجابة ب "لا"يرجع ذلك إلى:

عدم القناعة بالعملية الانتخابية

تعقيدات التسجيل الإداري في القوائم الإنتخابية

عدم الاهتمام بموضوع التسجيل

غياب الأيام التحسيسية

أخرى ☐ اذكرها.....

4. في انتخابات 17 أفريل 2014 كنت:

مصوت ☐ غير مصوت ☐ مقاطع ☐

5. إذا كنت مقاطع أو غير مصوت يرجع ذلك إلى:

عدم الثقة في المترشحين ☐

غياب البرامج الحزبية ☐

المشاركة الانتخابية مرتبطة بالرفاهية في المستوى المعيشي ☐

المرشحون يبحثون عن مصالح شخصية وليست خدمة المصلحة العامة ☐

6. هل كنت من المشاركين في إدارة العملية الانتخابية في رئاسيات2014:

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم ماهو نوع النشاط الذي قمت به في مكتب التصويت:

كاتب ☐ رئيس مكتب ☐ عون ☐

7. هل حضورك يوم الانتخاب يهدف إلى :

الإدلاء بصوتك ☐

المشاركة في اتخاذ القرارات لمساندة المترشح ☐

تأثرك ببعض البرامج الحزبية ☐

8. هل اتخذت قرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014؟

قبل الحملة ☐ أثناء الحملة ☐ يوم الانتخاب ☐

9. هل ترى أن المشاركة في الانتخابات تساهم في إحداث التغير المطلوب؟

☐ ☐

نعم لا

10. كيف تقيم نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل 2014؟

قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

11. المراقبة من طرف الفاعلين الدوليين في الانتخابات الرئاسية 2014 فعالة:

نعم ☐ ☐

12. هل اللجان الوطنية للإشراف على الانتخابات لديهم مصداقية:

نعم ☐ ☐

13. هل الانتخابات الرئاسية أفريل 2014 في رأيك هي تغيير لطبيعة الشرائح المجتمعية؟

نعم ☐ **لا** ☐

14. إذا كانت الإجابة "بنعم" فهي:

اتساع لطبقة الوسطى ☐ اتساع الطبقة الدنيا ☐

اتساع الطبقة العليا ☐ ارتفاع لمعدلات التعليم خاصة الجامعي ☐

15. هل غيرت نتائج الانتخابات الرئاسية من موقفك بالنسبة للانتخابات المقبلة؟

أشارك ☐

لا أشارك ☐

ممتنع ☐

رابعا:محددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الإنتخابي

1. هل الولاءات تدفعك للتحيز لصالح مترشح معين؟

نعم ☐ ☐

2. لماذا تحيزت لهذا المترشح:

المستوى التعليمي للمترشح ☐

المعرفة الشخصية للمترشح ☐

الولاء العشائري ☐

سمعة المترشح ☐

أخرى ☐ اذكرها.....

3. هل كان قرار ذهابك لانتخابات الرئاسية 2014 على أساس أنه:

اقتناع أن الانتخابات واجب ☐ الثقة في إحدى المترشحين ☐

مساندة لحزب معين ☐

4. إذا كان نعم من هم الأطراف الذين أثروا في قرار ذهابك للانتخاب:

العائلة ☐ الأصدقاء ☐ الجيران ☐ الحزب ☐ الإعلام ☐

ملاحظة:انظر خلف الورقة

5. في رأيك هل للمستوى المعيشي تأثير في السلوك الإنتخابي من خلال:

مستوى الدخل ☐ الرفاه الاجتماعي ☐ الطبيعة الاقتصادية الر ☐

6. المستوى الدراسي للوالدين:

بالنسبة للأب: نعم ☐ لا ☐

بالنسبة للأم: نعم ☐ لا ☐

7. ماهي الشريحة المجتمعية التي تنتمي إليها؟

الطبقة العليا ☐ الطبقة الوسطى ☐ الطبقة الدنيا ☐

8. هل ترى أن أسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية تتمثل في:

اعتقاد أن المشاركة السياسية تأثر على العلاقة بين الأصدقاء والأقارب ☐

إن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة وأن هناك فجوة بين القول والفعل ☐

ضعف الاتصال السياسي والمنبهات السياسية (وسائل الإعلام،الحملات الانتخابية ☐

البرامج الحزبية للرئيس السابق سلبية ☐

الممارسة السلبية للرئيس السابق ☐

تدني الظروف المعيشية ☐

أخرى ☐

10.حدد الحلول التي يمكن اقتراحها للقضاء على ظاهرة العزوف الانتخابي على المستوى:

القانوني والمؤسساتي ☐ على المستوى السياسي ☐ على المستوى الاقتصادي ☐

على المستوى الاجتماعي والثقافي ☐ أخرى ☐

الملحق رقم (02): احصائيات عدد طلبة جامعة بسكرة سنة 2016-2017

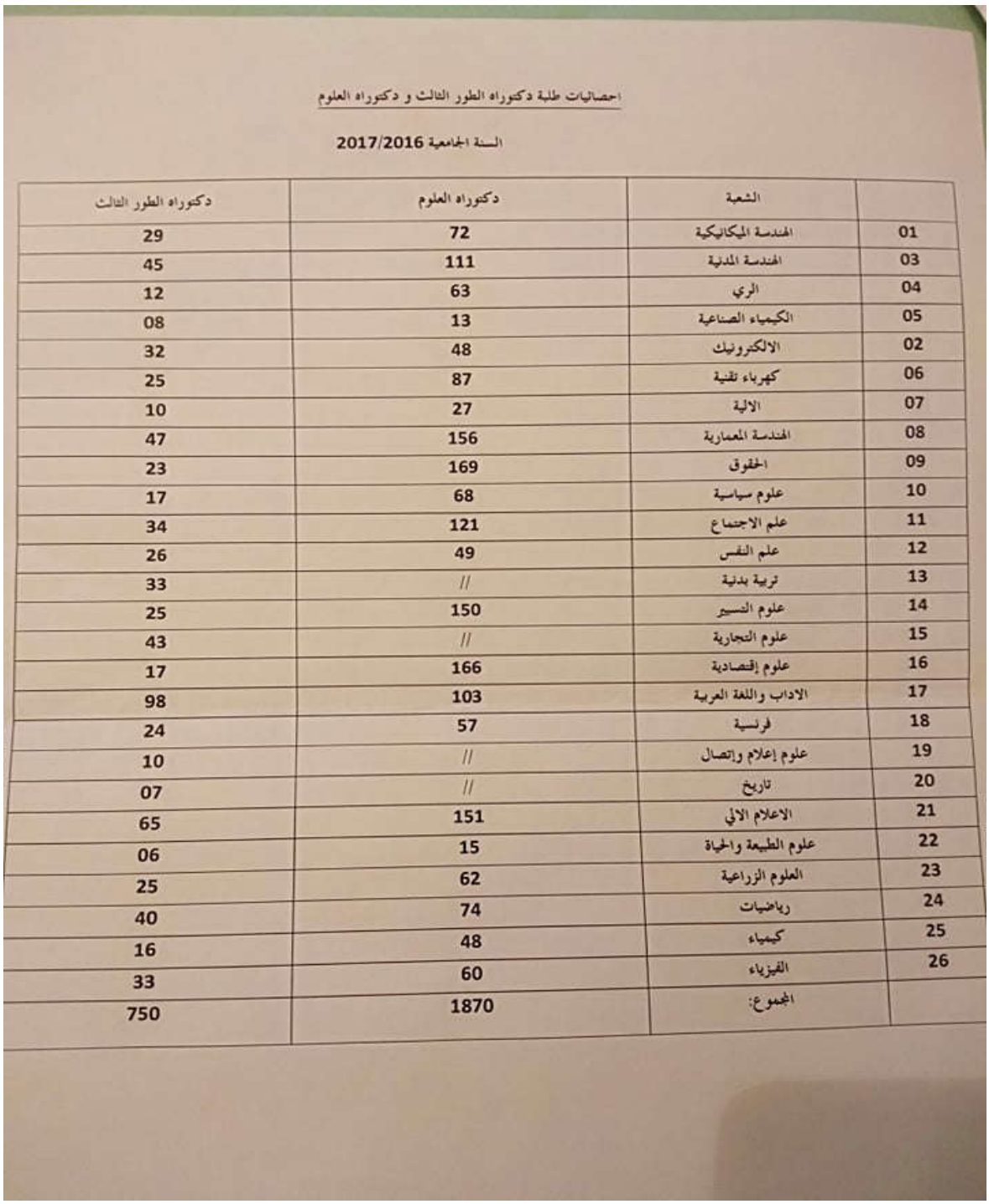

احصائيات طلبة دكتوراه الطور الثالث و دكتوراه العلوم

السنة الجامعية 2017/2016

	الشعبة	دكتوراه العلوم	دكتوراه الطور الثالث
01	الهندسة الميكانيكية	72	29
03	الهندسة المدنية	111	45
04	الري	63	12
05	الكيمياء الصناعية	13	08
02	الالكترونيك	48	32
06	كهرباء تقنية	87	25
07	الالية	27	10
08	الهندسة المعمارية	156	47
09	الحقوق	169	23
10	علوم سياسية	68	17
11	علم الاجتماع	121	34
12	علم النفس	49	26
13	تربية بدنية	//	33
14	علوم التسيير	150	25
15	علوم التجارية	//	43
16	علوم إقتصادية	166	17
17	الاداب واللغة العربية	103	98
18	فرنسية	57	24
19	علوم إعلام وإتصال	//	10
20	تاريخ	//	07
21	الاعلام الالي	151	65
22	علوم الطبيعة والحياة	15	06
23	العلوم الزراعية	62	25
24	رياضيات	74	40
25	كيمياء	48	16
26	الفيزياء	60	33
	المجموع:	1870	750

طلبة التدرج حسب التحقيق النهائي 2016-2017

الكلية	الاقسام	الطلبة الجدد	المسجلين في التدرج ليسانس	المسجلين في التدرج ماستر	المجموع
العلوم و التكنولوجيا	الهندسة الكهربائية الطاقات المتجددة تسجيل وطني	151	551	221	772
	الكيمياء الصناعية	0	85	118	203
	الهندسة المعمارية	110	435	384	819
	الهندسة المدنية و الري	46	308	519	827
	الهندسة الميكانيكية	0	114	182	296
	علوم و تقنيات	839	2175	0	2175
المجموع		**1146**	**3668**	**1424**	**5092**
العلوم الدقيقة	الاعلام الالي	0	326	300	626
	الرياضيات و الاعلام الآلي	328	1152	385	1537
	علوم المادة	403	1229	355	1584
	علوم الطبيعة و الحياة	639	1946	585	2531
	العلوم الزراعية	23	109	123	232
	علم الارض و الكون	1	247	114	361
المجموع		**1394**	**5009**	**1862**	**6871**
الحقوق	الحقوق	527	1644	719	2363
	العلوم السياسية	19	124	124	248
المجموع		**546**	**1768**	**843**	**2611**
الاقتصاد	العلوم الاقتصادية	0	314	375	689
	العلوم التجارية	0	651	344	995
	علوم التسيير	0	306	553	859
	مجال العلو الاقتصادية و علوم التسيير	933	0	0	0
المجموع		**933**	**1271**	**1272**	**2543**

	التربية الرياضية و النشاطات البدنية	272	989	539	1528	1528
كلية العلوم الاجتماعية	المجموع	272	989	539	1528	1876
	العلوم الاجتماعية	504	1310	566	1876	2418
	العلوم الانسانية	502	1817	601	2418	4294
	المجموع	1006	3127	1167	4294	3737
كلية الآداب و اللغات	الأدب العربي	841	2981	756	3737	1866
	الفرنسية	501	1432	434	1866	2255
	الانجليزية	521	1788	467	2255	7858
	المجموع	1863	6201	1657	7858	30797
	المجموع	7160	22033	8764	30797	

الملحق رقم (03): مخرجات برنامج spss

Table de fréquences

جنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	110	36,5	36,7	36,7
	Feminin	189	62,8	63,0	99,7
	3	1	,3	,3	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

اليوم للطلبة سياسي توجه هناك هل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	98	32,6	32,7	32,7
	لا	202	67,1	67,3	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	18-24	187	62,1	62,3	62,3
	24-30	67	22,3	22,3	84,7
	30 et plus	44	14,6	14,7	99,3
	nd	2	,7	,7	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

المعششة مستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جبد	66	21,9	22,0	22,0
	متوسط	219	72,8	73,0	95,0
	ضعيف	9	3,0	3,0	98,0
	4	6	2,0	2,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

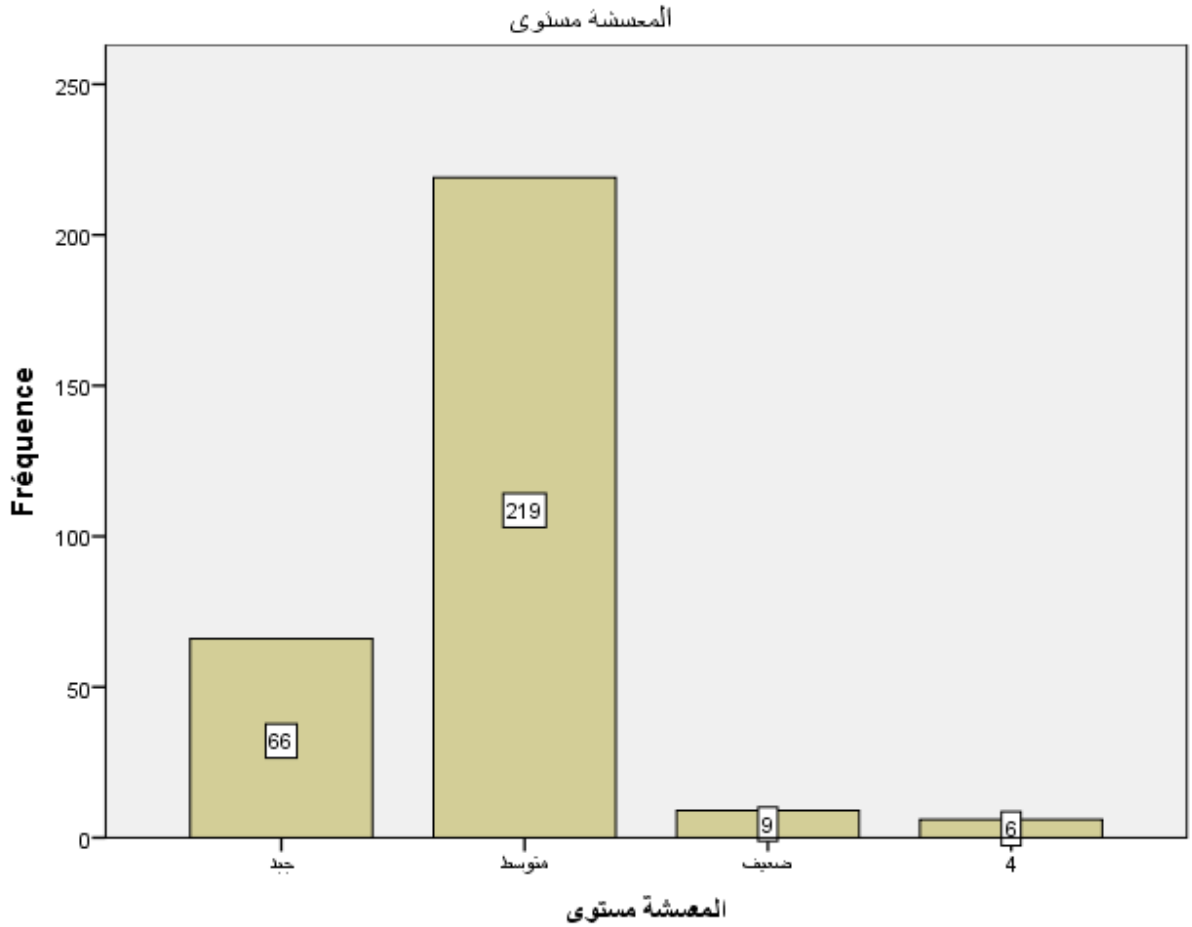

الاقامة مكان

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعية اقامة	99	32,9	33,0	33,0
	عائلية اقامة	198	65,8	66,0	99,0
	3	3	1,0	1,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

الاجتماعية الحالة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عازبة	252	83,7	84,0	84,0
	متزوج	44	14,6	14,7	98,7
	divorcé	2	,7	,7	99,3
	nd	2	,7	,7	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

سياسي حزب في منخرط انت هل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سياسي حزب	9	3,0	3,0	3,0
	مدنى مجتمع تنظيمات	16	5,3	5,3	8,3
	طلابية منظمات	24	8,0	8,0	16,3
	منخرط لست	251	83,4	83,7	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

ذلك دوافع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شخصية دوافع	23	7,6	7,7	7,7
	وطنية دوافع	25	8,3	8,3	16,0
	اجابة لايوجد	252	83,7	84,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

العامة السياسة وتنفيذ صنع

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	نعم	118	39,2	39,3	39,3
	2	134	44,5	44,7	84,0
	3	48	15,9	16,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

الاحتجاجات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	12	4,0	4,0	4,0
	2	240	79,7	80,0	84,0
	3	48	15,9	16,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

اسرتك داخل السياسية بالشؤون الاهتمام

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	49	16,3	16,3	16,3
	2	143	47,5	47,7	64,0
	3	98	32,6	32,7	96,7
	4	10	3,3	3,3	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

السباسية التنشئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	39	13,0	13,0	13,0
	السياسية الثقافة	34	11,3	11,3	24,3
	السياسية الاحزاب	35	11,6	11,7	36,0
	السياسية الايديولوجية	44	14,6	14,7	50,7
	للانتخابات القانوني التنظيم	29	9,6	9,7	60,3
	المعيشي المستوى	17	5,6	5,7	66,0
	التعليمي المستوى	14	4,7	4,7	70,7
	العشائري الولاء	13	4,3	4,3	75,0
	9	75	24,9	25,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	

Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

السياسية الثقافة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	40	13,3	13,3	13,3
	السياسية الثقافة	52	17,3	17,3	30,7
	السياسية الاحزاب	53	17,6	17,7	48,3
	السياسية الايديولوجية	28	9,3	9,3	57,7
	للانتخابات القانوني التنظيم	23	7,6	7,7	65,3
	المعيشي المستوى	24	8,0	8,0	73,3
	التعليمى المستوى	8	2,7	2,7	76,0
	العشائري الولاء	3	1,0	1,0	77,0
	9	69	22,9	23,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

السياسية الاحزاب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	23	7,6	7,7	7,7
	السياسية الثقافة	20	6,6	6,7	14,3
	السياسية الاحزاب	21	7,0	7,0	21,3
	السياسية الايديولوجية	31	10,3	10,3	31,7
	للانتخابات القانوني التنظيم	37	12,3	12,3	44,0
	المعيشي المستوى	40	13,3	13,3	57,3
	التعليمى المستوى	26	8,6	8,7	66,0
	العشائري الولاء	19	6,3	6,3	72,3
	9	83	27,6	27,7	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

الايديولوجية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	15	5,0	5,0	5,0
	السياسية الثقافة	20	6,6	6,7	11,7
	السياسية الاحزاب	41	13,6	13,7	25,3
	السياسية الايديولوجية	41	13,6	13,7	39,0
	للانتخابات القانوني التنظيم	36	12,0	12,0	51,0
	المعيشى المستوى	31	10,3	10,3	61,3
	التعليمى المستوى	29	9,6	9,7	71,0
	العشائري الولاء	8	2,7	2,7	73,7
	9	79	26,2	26,3	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

للانتحابات القانوني التنظيم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	7	2,3	2,3	2,3
	السياسية الثقافة	8	2,7	2,7	5,0
	السياسية الاحزاب	23	7,6	7,7	12,7
	السياسية الايديولوجية	28	9,3	9,3	22,0
	للانتخابات القانوني التنظيم	42	14,0	14,0	36,0
	المعيشى المستوى	37	12,3	12,3	48,3
	التعليمى المستوى	39	13,0	13,0	61,3
	العشائري الولاء	34	11,3	11,3	72,7
	9	82	27,2	27,3	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

المعيشي المستوى

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	السياسية التنشئة	41	13,6	13,7	13,7
	السياسية الثقافة	35	11,6	11,7	25,3
	السياسية الاحزاب	16	5,3	5,3	30,7
	السياسية الايديولوجية	24	8,0	8,0	38,7
	للانتخابات القانوني التنظيم	17	5,6	5,7	44,3
	المعيشي المستوى	21	7,0	7,0	51,3
	التعليمى المستوى	37	12,3	12,3	63,7
	العشائري الولاء	34	11,3	11,3	75,0
	9	75	24,9	25,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

التعليمي المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	51	16,9	17,0	17,0
	السياسية الثقافة	57	18,9	19,0	36,0
	السياسية الاحزاب	34	11,3	11,3	47,3
	السياسية الايديولوجية	7	2,3	2,3	49,7
	للانتخابات القانوني التنظيم	18	6,0	6,0	55,7
	المعيشي المستوى	23	7,6	7,7	63,3
	التعليمى المستوى	23	7,6	7,7	71,0
	العشائري الولاء	16	5,3	5,3	76,3
	9	71	23,6	23,7	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

Corrélations

		الجنس	السياسي الميل
الجنس	Corrélation de Pearson	1	,126*
	Sig. (bilatérale)		,029
	N	300	300
السياسي الميل	Corrélation de Pearson	,126*	1

	Sig. (bilatérale)	,029	
	N	300	300

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

العشائري الولاء

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	السياسية التنشئة	19	6,3	6,3	6,3
	السياسية الثقافة	12	4,0	4,0	10,3
	السياسية الاحزاب	20	6,6	6,7	17,0
	السياسية الايديولوجية	20	6,6	6,7	23,7
	للانتخابات القانونى التنظيم	14	4,7	4,7	28,3
	المعيشي المستوى	21	7,0	7,0	35,3
	التعليمي المستوى	33	11,0	11,0	46,3
	العشائري الولاء	77	25,6	25,7	72,0
	9	84	27,9	28,0	100,0
	Total	300	99,7	100,0	
Manquant	Système	1	,3		
Total		301	100,0		

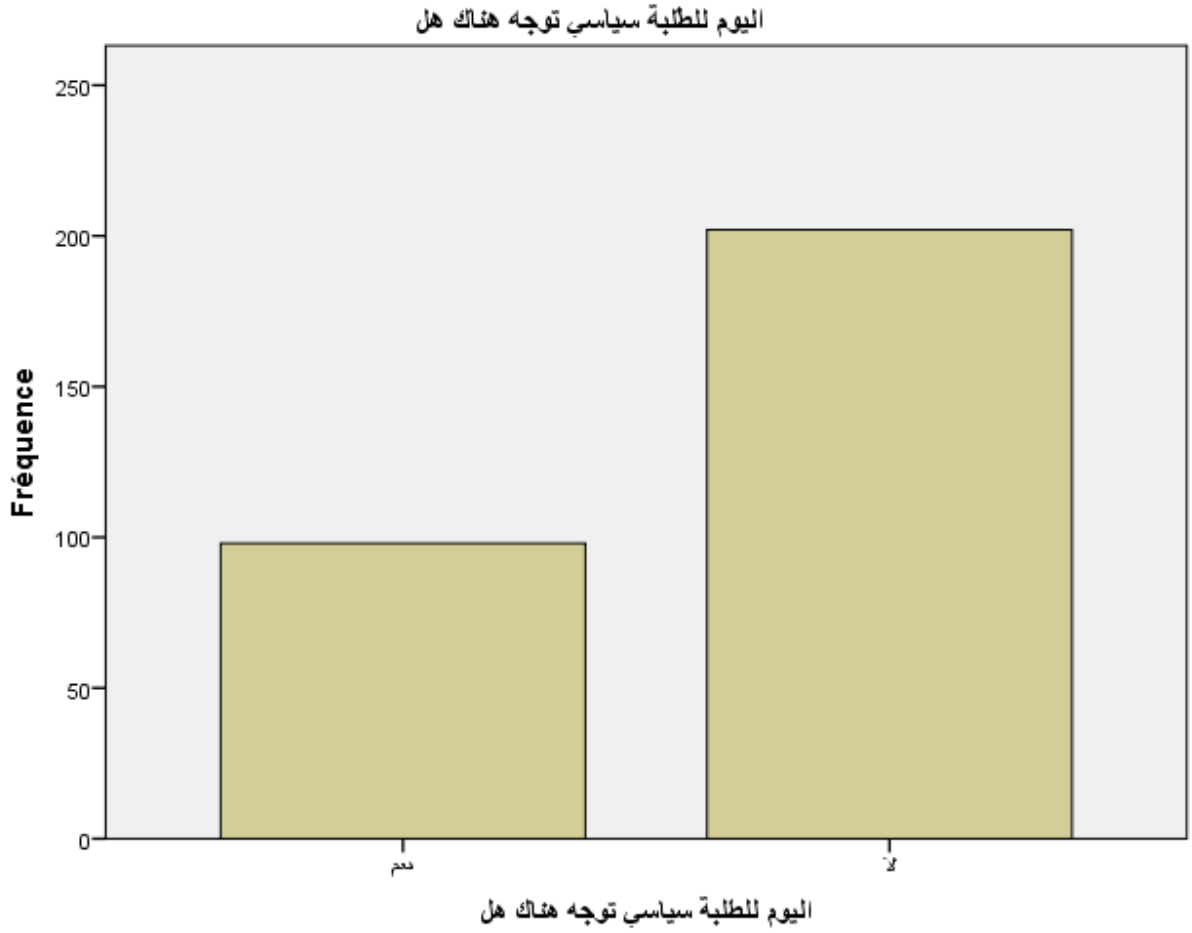
اليوم للطلبة سياسي توجه هناك هل
Fréquence
250
200
150
100
50
0
نعم
لا
اليوم للطلبة سياسي توجه هناك هل

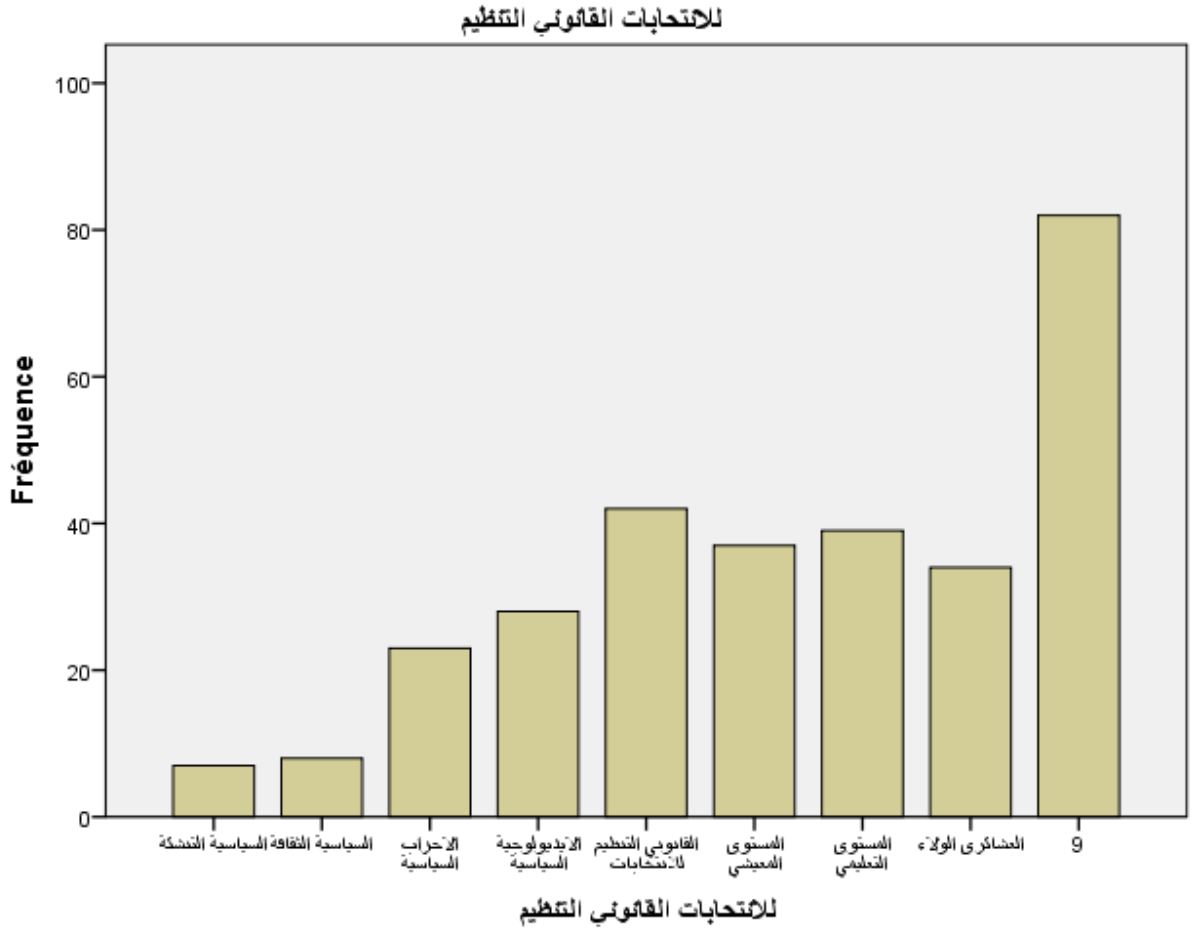

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الجنس	300	1	3	1,64	,489
العمر	300	1	4	1,54	,764
المعششة مستوى	300	1	4	1,85	,555
الاقامة مكان	300	1	3	1,68	,488
الاجتماعية الحالة	300	1	5	1,19	,496
العمل	300	1	3	2,45	,846
سياسي حزب في منخرط	300	1	3	2,81	,468
مدني مجتمع في	300	1	3	2,78	,541
طلابية منظمة في	300	1	3	2,75	,607
ذلك دوافع	300	1	3	2,77	,577
N valide (liste)	300				

Corrélations

		المعسشة مستوى	السلوكالانتخابي
المعسشة مستوى	Corrélation de Pearson	1	,074
	Sig. (bilatérale)		,204
	N	300	300
السلوكالانتخابي	Corrélation de Pearson	,074	1
	Sig. (bilatérale)	,204	
	N	300	300

Corrélations

		المحدداتالسيسواقتصادية	اسبابالعزوف
المحدداتالسيسواقتصادية	Corrélation de Pearson	1	-,005
	Sig. (bilatérale)		,936
	N	300	300
اسبابالعزوف	Corrélation de Pearson	-,005	1
	Sig. (bilatérale)	,936	
	N	300	300

Corrélations

		مفهومالمشاركة	السلوكالانتخابي
مفهومالمشاركة	Corrélation de Pearson	1	-,010
	Sig. (bilatérale)		,860
	N	300	300
السلوكالانتخابي	Corrélation de Pearson	-,010	1
	Sig. (bilatérale)	,860	
	N	300	300

Corrélations

		المحدداتالسيساسية	السلوكالانتخابي
المحدداتالسيساسية	Corrélation de Pearson	1	,015
	Sig. (bilatérale)		,797
	N	300	300
السلوكالانتخابي	Corrélation de Pearson	,015	1
	Sig. (bilatérale)	,797	
	N	300	300

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ. الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمانة العامة لرئاسة الحكومة .**القانون العضوي:** رقم 12-01، المؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بنظام الانتخابات.

ب.الكتب:

2. أبراش،ابراهيم. **علم الاجتماع السياسي**.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،1998.

3. إبراهيم عيسى، عبد العزيز. عبد الله عمارة ،محمد. **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**.القاهرة:المكتب الجامعي الحديث،2004.

4. أبو زيد فهمي، مصطفى. **مبادئ الأنظمة السياسية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.

5. أحمد الحمداني، قحطان. **المدخل إلى العلوم السياسية**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

6. أحمد منصور، بلقيس. **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د ت ن].

7. ادريس، بوكرا. **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. الجزائر: [د ت ن.

8. ادوار أديب، نشأت. **الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع الالقاهرةي**. القاهرة: الهيئة الالقاهرتية العامة للكتاب، 2009.

9. ـــــــ، ـــــــ. **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**.ط8،القاهرة:المكتبة الجامعية،2001.

10. الباز،دواد. **حق المشاركة في الحياة السياسية**.القاهرة:دار النهضة العربية،2002.

11. بدر، أحمد. **الرأي العام والسياسة العامة**. القاهرة: الدار الالقاهرتية السعودية، 2009.

12. برو، فيليب. **علم الاجتماع السياسي.** (تر: محمد عرب صامية)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

13. بسيوني عبد الله، عبد الغني. **النظم السياسية والقانون الدستوري** [د م ن]: الدار الجامعية، 1993.

14. بلومياتز، جون .**الأيديولوجية (مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي).** (تر: إسماعيل علي سعد). القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2011.

15. بوحنية،قوي. " الانتخابات الرئاسية في الجزائر:العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد".في مؤلف:**الانتخابات الرئاسية الجزائرية (أفريل 2014) والأسئلة الحرجة**.عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع،2015.

16. بوشعير، سعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992.

17. التميمي، مهدي. **مهارات التعليم.** عمان: دار كنوز المعرفة، 2007.

18. توفيق سلام، محمد. **التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير،** القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.

19. ثروت، مكي. **الإعلام والسياسة:وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**.القاهرة:عالم الكتب،2005.

20. الجوهري، عبد الهادي. **أصول علم الاجتماع السياسي**.القاهرة:المكتبة الجامعية ،2005.

21. حافظ بدوي، هناء. **التنمية الاجتماعية.** القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2015.

22. حافظ سالم، رعد. **مبادئ الثقافة السياسية.** عمان: زمزم ناشرون وموزعون، 2012.

23. حسام الدين، غضبان. **محاضرات في نظرية الحوكمة**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2015.

24. حسين إسماعيل، محمود. **التنشئة السياسية**، القاهرة: دار النشر للجامعات، 1957.

25. حلمي فهمي، عمر. **الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية**. القاهرة [د م ن]، 1991.

26. حلمي، عمر. **الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية**. ط2، [د د ن]، 1991.

27. حويص، سليمان. **الأنظمة الانتخابية في الأردن**.عمان: شبكة المنظمات الكونية العربية ، 2003.

28. الحيص، عبد العزيز. **القبيلة والديمقراطية**. دوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، [د ت ن].

29. خطاب، سمير. **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة: ليتراك للنشر والتوزيع، 2004.

30. خليل، عبد الله. **دليل مراقبة الانتخابات**. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2003.

31. دردور،عبد الباسط. **العنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر**،ط2.القاهرة:دار الأمين للنشر والتوزيع،1996.

32. رشاد القصبي، عبد الغفار. **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

33. رشاد القصبي،عبد الغفار. **مناهج البحث في علم السياسة**.القاهرة:مكتبة الأداب للنشر،2004.

34. روبرتس وأليستر إدواردس، جيوفز. تر:سمير ،عبد الرحيم. **المعجم الحديث للتحليل السياسي**.بيروت:الدار العربية للموسوعات،1999.

35. زايد الطيب، مولود. **علم الاجتماع السياسي**. طرابلس: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007.

36. زكي بدوي، أحمد .**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**.ط2،بيروت: مكتبة بيروت،1992.

37. الزيات،السيد عبد الحليم. **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**.ج2،القاهرة: دار المعرفة الجامعية،2002.

38. سالم،عبد الحافظ. **التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي**. عمان: دار وائل للنشر، 2000.

39. سعد ،عبدو وآخرون. **النظم الانتخابية**، بيروت: مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، 2005.

40. سعيفان، أحمد. **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. بيروت: مكتبة بيروت، 2004.

41. سليم محمد عزوي، محمد. **الوجيز في نظام الانتخابات**. عمان: دار وائل للنشر، 2000،.

42. السويدي، محمد. **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات، 1995.

43. السيد احمد الرشيدي، طه. **حق المشاركة السياسية (في الفقه الإسلامي والقانوني والرماني)**.القاهرة:مكتبة الوفاء القانونية،2015.

44. السيد، أحمد .**العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التعليم**. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

45. الشحات البحطيطي، عبد الرحيم. **دراسة اقتصادية تحليلية لمحددات تكلفة مستوى المعيشة وأثرها على حالة الرفاهية الاقتصادية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، 2012.

46. الشرقاوي، سعاد. **النظم السياسية في العالم المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1988.

47. شريط، الأمين. **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

48. شفيق ساري، جورجي. **النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.

49. شفيق غربال، محمد. **الموسوعة العربية الميسرة**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1992.

50. شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي: مفاهيم، مناهج، اقترابات، الأدوات**.الجزائر :(د.د.ن)،1997.

51. الشيخ علي، ناصر. **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**.فلسطين:المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010.

52. الصاوي، علي. "لماذا الإصلاح البرلماني؟".**في من يشتكي الآخر العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الدول العربية؟**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.

53. الصديق ميلود، ولد. **الاغتراب السياسي (في الوسط الطلابي)**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

54. الضبع،عبد الرؤوف. **علم الاجتماع السياسي(قضايا واشكاليات)**.القاهرة:الدار العالمية للنشر والتوزيع ،2015.

55. طامشة، بومدين. **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب:قضايا وإشكاليات**.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

56. الطاهر الأسود، شعبان. **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: الدار الالقاهرقية، 1999.

57. الظاهري،محمد حسن. "**المجتمع والدولة**".القاهرة:مكتبة مدبولي،2004.

58. عابد الجابري، محمد. **العصبية والدولة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

59. العالم، صفوت. **الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

60. عبد الجليل علي، رعد. **التنمية السياسية: مدخل لتغير**.طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002.

61. عبد الحكيم الزيات، السيد. **التنشئة السياسية**.ج3، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.

62. عبد العزيز شيحا، إبراهيم. **النظم السياسية والقانون الدستوري**. القاهرة: منشأة المعارف، 2000.

63. عبد العظيم عبد الهادي، هويدا. **مشكلة الفقر في افريقيا في ظل برامج التكيف الهيكلي**.القاهرة:مركز البحوث الافريقية،2011.

64. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. **معجم مصطلحات عصر العولمة–سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004.

65. عبد الفتاح، عزمي. **أصول السلوك**. القاهرة:المكتب العربي الحديث،2014.

66. عبده محجوب، محمد. **الضبط الاجتماعي في المجتمعات القبلية**. القاهرة: الهيئة الالقاهرقية العامة للكتاب، 1973.

67. عبيدات، محمد وآخرون.**منهجية البحث العلمي:القواعد، المراحل، التطبيقات**.ط2، عمان:دار وائل للطباعة والنشر،1999.

68. العزي،سويم. **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم**، (د د ن): المركز الثقافي العربي، 1987.

69. علي سعد، إسماعيل. الزيات، السيد عبد الحليم. **في المجتمع والسياسة**.القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2003.

70. عليوة منى محمود، السيد. "المشاركة السياسية"**.موسوعة الشباب**.القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2000.

71. الغزالي حرب، أسامة. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.الكويت:عالم المعرفة،1990.

72. فتحي، شادية. **مستقبل التطور الديمقراطي في القاهرة**.القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، 2001.

73. فرانكفورت، شاقا. ناشيماز، دافيد. **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**. (تر: ليل صامويل). دمشق: ورد للنشر والتوزيع، 2004.

74. فؤاد عبد المقصود، إبراهيم. **الأحزاب السياسية على المستوى المحلي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.

75. فؤاد، هبة. **التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في القاهرة**.القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،2006.

76. فيصل حسين، غازي. **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.

77. كامل عفيفي، عفيفي. **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية (دراسة مقارنة)**. الإسكندرية: دار الجامعيين لطباعة فروست والتجليد، 2002.

78. الكيلاني، عبد الوهاب. وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

79. ليست، جورج مارتن. **الأسس الاجتماعية السياسية**. (تر: خيري حمادة)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د ت ن].

80. محمد الحسن، إحسان. **علم الاجتماع السياسي**. ط2، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

81.محمد السيد، عزيزة. **السلوك السياسي النظرية والواقع والمعطيات النفسية**. القاهرة: دار المعارف، 1999.

82.محمد أمجد نافع، فهمي. **المرأة والسياسة في القاهرة**.القاهرة:المكتبة الالقاهرقية،2002.

83.محمد بن عبد الرحمان، عبد الله. شحاته السيد، السيد. **علم الاجتماع السياسي**.القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005.

84.محمد حسن، إيمان. **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**. القاهرة: حزب التجمع الوطني، 1995.

85.محمد عبد الوهاب، طارق. **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة الغربية**.القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر،2004.

86.محمد محمد الواسعي، منصور. **حقا الانتخاب والترشيح وضماناتهما (دراسة مقارنة)**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2010.

87.محمد، محمد علي. **أصول الاجتماع السياسي (السياسة والمجتمع في العالم الثالث)**. ج3. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2012.

88.محمود الأقداحي، هشام. **التنمية الاجتماعية والسياسية**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2015.

89.ـــــ، ـــــ. **قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

90.مسعد، نيفين. **معجم المصطلحات السياسية**. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1994.

91.مصباح،عامر. **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.

92. مصباح،عامر. **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**.ط2،الجزائر:ديوان الطبوعات الجامعية ،2010.

93. مصطفى الفوال، صلاح. **علم الاجتماع البدوي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

94. مصطفى صادق، عباس. **الإعلام الجديد:دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة**.القاهرة:البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال،2011.

95. مصطفى، هالة. **الأحزاب.موسوعة الشباب السياسية**.القاهرة،(د.د.ن)2001.

96. المنوفي، كمال. توفيق، حسين. **الثقافة السياسية في القاهرة بين الاستمرارية والتغيير**. القاهرة: [د.د.ن]، 1994.

97. **موسوعة المعارف التربوية**، القاهرة: عالم الكتب، 2007.

98. ناجي مصطفى الجدة، رعد. "الرقابة والتقييم الالكتروني لأداء أعضاء المجالس النيابية" في **البرلمان الالكتروني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالس التشريعية**.ط2، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008.

99. نجيب بوطالب، محمد. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

100. النقشبندي، بارعة. **المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربي**.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001.

101. نهاد عطا حمدي، عمر. **أثر نتائج الانتخابات على ممارسة السلطة وحقوق الفرد**. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

102. هرمية،غي. تيلبيرو،برتنارد بادي.**معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. (تر:هيثم المع).بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

103. ولد سيدي باب، محمد الأمين. **مظاهر المشاركة السياسية في موريطانيا**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،(د.ت.ن).

104. وناس، المنصف. **المشاركة السياسية في المغرب العربي**. تونس: الدار التونسية، 1990.

105. وهبان،أحمد. **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**.الإسكندرية:الدار الجامعية،2003.

106. يوسف الداود، توفيق. **المدخل إلى علم الاجتماع**. عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2016.

ج. الدوريات:

1. أحمد العواملة، عبد الله. شنيكات، خالد. "درجة وعي طلبة جامعة البلقان التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها". **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 39، العدد 12.

2. أحمد النداوي ،خيضر. محمد كريم كاظم،"التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008".**مجلة واسط للعلوم الانسانية**، المجلد 11،العدد2015،29.

3. بارة، سميرة. ليمان،سلمى. "النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية في تحليل النماذج الانتخابية في الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

4. براهيم ملاوي،"أحمد. أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية".**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24،العدد الثاني،2008.

5. حليلو، نبيل. "التنمية والثقافة السياسية". **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد 08 جوان، 2012.

6. خميس، هاني. "الشباب وحرية التعبير في عصر العولمة".**المجلة الاجتماعية القومية**،المجلد 13،العدد2،المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،القاهرة.

7. زاهر، راضي. "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي".**مجلة التربية**،عدد15،جامعة عمان،2003.

8. زكي، رمزي. "الاقتصاد السياسي للبطالة"، **مجلة عالم المعرفة**. العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.

9. زياني، صالح. "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر".**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**،العدد16،جانفي 2007.

10. شغيلم، غنية. ولد عامر، نعيمة. أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي:حالة الجزائر، **مجلة دفتر السياسية والقانون**، عدد أفريل 2011.

11. الصرايرة، أكتم عبد المجيد. "السلوك السياسي وأثره في مستوى الصراع التنظيمي (دراسة تحليلية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر)"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، العدد 1، المجلد 35، 2008.

12. عبد الحسين عبد السادة، أساور. "الشباب والمشاركة المجتمعية".**مجلة البحوث التربوية والنفسية**،العدد32.

13. عبد الهادي العويمر ، وليد. "دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية (دراسة تحليلية ميدانية)".**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**.المجلد6،العدد2013،1.

14. محمد لمين، لعجال أعجال. "إشكالية المشاركة وثقافة السلم".**مجلة العلوم الإنسانية**.العدد2007،12.

15. مرتضى الأعرجي، إبراهيم. "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد–دراسة الانتخابات النيابية الفرات"، **مجلة كلية الآداب**، العدد 98، 2010.

د. الملتقيات:

1. أدريوش، دحماني. "فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة". **ملتقى دولي:** حول البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والتجارة، يومي 17–18 مارس 2008.

هـ. الدراسات الغير منشورة:

1. بن عبد الحق،فوزي. "دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية".**رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم التنظيم السياسي والإداري،2014).

2. بن قفة، سعاد. "المشاركة السياسية في الجزائر:آليات التقنين الأسري نموذجا 62-2005"، **رسالة دكتوراه**(جامعة محمد خيضر بسكرة. ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم العلوم الاجتماعية،2012).

3. بن لرنب، منصور. "إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر".**رسالة دكتوراه** (جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،1988).

4. دريس، نبيل. "المشاركة السياسية في الجزائر:دراسة حالة الانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007"،**رسالة دكتوراه**(جامعة الجزائر،كلية الإعلام والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،أفريل 2009).

5. زكريا، حريزي. " المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية-الجزائر-".**رسالة ماجستير**(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2011).

6. صبع،عامر. "دور المشاركة في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999-2004"،**رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر،قسم العلوم السياسية،2008).

7. صونية العيدي،"المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر".**رسالة ماجستير**(جامعة بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع،2005).

8. معاوي،وفاء. "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية".**رسالة ماجستير**(جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2010).

9. ولد عامر، نعيمة. "المشاركة السياسية في الجزائر".**رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2001-2002).

10. يقدودي،حورية. "المشاركة السياسية للطلبة في الجزائر"،**رسالة ماجستير**(جامعة الجزائر،قسم علم الاجتماع،2007).

و. المواقع الإلكترونية:

1. ابراهيم، الحويان. "**مواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية**".من موقع:http//skabab.addustour.com،يوم:12_08_2015.

2. بن ورقلة، نادية. "**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**".من موقع:-www.aniv djelfa.dz/reniues/htm/makal/pdf،يوم:10-08-2015.

3. سعيد تاج الدين، أحمد. تر:نشوي، عبد الحميد.الشباب والمشاركة السياسية.من موقع: youthdo.org/as/images/stroies/youth/16pdf، في يوم:2015/08/05.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A. Books:

1. A.Almand, Gabriel. James S.Colenan. **The politics of the developing areas**. 4th Ed. Princeton, New Jersey: Princeton Université Press, 1960.
2. Almond, Gabrel. **Comparative Politics**.Little Brown And Company,Inc,N.Y,1996.
3. brahim ,mohamed. **le pouvoir en algérie ses formes d'expression institutionnelle** . alger :office des publication,1996 .
4. Brichard**,** Evans. **The Nues**. London : Oxford University press, 1989.
5. Dennis , Bernard. et Pierre Branchons**, Les Méthodologies de l'analyse Electorale**, On : Daniel Caxie. Explication du vote on Bilan des Etudes Electorales en France. 2Ed Paries, Edition Presses de la Fondation des sciences Politiques, 1989.
6. dominic,Duval . **études électoral :recension des écrits sur la participation électoral** .canada :centre de renseignements, bibliothèque national du Québec,2005 .

7. Duverger,Mourice. **Institution Politique Et Droit Constitutionnel**.Paris :P.U.F.
8. Kaplan,Lasswell . **Power and Society**. New Haven : Yole University press, 1950.
9. L.Miller, William. And Others,**Models Of Local Governance**.Hampshire :Palgrave Macmillan,2000.
10. Lafontaine, Thomas. **analyse économique de l'abstention aux élections provinciale** . Québécoise 1980-2008, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, Université du Québec à Montréal.
11. Leon,Apstein. **Hand book of political Science, Nor Governmental political**. New York : addisio wesley publishing coup, 1975.
12. Louis Selver, Daniel. **La politique companée**. Paris: Amand, Collin, 1982.
13. Mayer, Nonna. boy Daniell.**électeur français en question**. Paris :presses de la fondation,1990.
14. Meyraud ,Jean. et Alin Lancélot. **Les attitudes politiques**, Paris, puf, 1964.
15. Neumann, Sigmund. **Modern Political Parties**. Chicago : Chicago Press, 1966.
16. Pallant, Julie. Spss Survival Manual: A Step By Step Guid To Data Analysis Using Spss For Windows.
17. Pascal Perrineau Et Dominique Régnée, **Dictionnaire De Vote**, Paris, PUF, 2001.
18. Spyros, Makridakis.**Forecasting: methods and applications**, 3 rd Edition, John Wiley & sons Inc., 1998.
19. Webern,Max. **the Theory of Social and Economic organization**. New York : The Free press, 1947.

20. Weiner.M,**Political Participation**."New Gersey Princeton Univercity Press",1971.

B. Periodicals:

1. Belmihoud, Mohamed Cherif.Governance Et Role Economique Et Socail De L'etat :Entre Exigences Et Resistances,**Revue Idara**,N°21,2001.
2. Castaing ,Francois . "La Governance :Defi D'une Approche Non Normative".**Revue Idera.**N°30,2005.
3. Dris , Louisa. -Ait Hamadouche," L'absence en Algerie : un autre mode de contesation politique " **.l'année de Maghreb**, N°04, 2009.
4. Pasha, Aisha Ghaus.".Role Of Civil Society Organization".**Global Forum** :On Reinventing Government Towards Participatory And Transparent Governonce Seoul,Republic Of Korea,24-27 May 2005.

C. **Websites**:

1. Stratégie Pour L'innovation Et La Bonne Gouvernance Au Nive" Lecomité De Ministres Du Conseil De L'europe, auLocal".Obtenu :Www.Coe0int/T/Dgap/Local Democracy/Strategy-Innovtion/Strategy-Brochure-F.Pdf,At : 24/09/2018.

- **فهرس الأشكال:**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تسلسل هرمي للمشاركة	38
02	التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند راش وآلتوف	40
03	مخطط بياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	161
04	مخطط بياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	162
05	مخطط بياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي	163
06	مخطط بياني يوضح مكان الإقامة لأفراد العينة	164
07	مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية	166
08	مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب قطاع العمل	167
09	مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب متغير الانخراط في المجال السياسي	168
10	مخطط بياني يوضح توزيع العينة حسب متغير دوافع الانخراط	170

- **فهرس الجداول:**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح عدد الناخبون في الانتخابات الرئاسية 2014 على المستوى الوطني	148

02	جدول يوضح عدد الأصوات المتحصل عليها لكل مترشح في الانتخابات الرئاسية 2014	149
03	يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أفريل سنة 2014 موزعة حسب المترشحين و الولايات	154-151
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	160
05	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	161
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي	163
07	جدول يوضح مكان الإقامة لأفراد العينة	164
08	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	165
09	يوضح توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل	166
10	يوضح توزيع العينة حسب متغير الانخراط في المجال السياسي	167
11	يوضح توزيع العينة حسب متغير دوافع الانخراط	153
12	جدول يوضح محددات البيئة السياسية على السلوك الانتخابي	156
13	جدول يوضح محددات البيئة القانونية على السلوك الانتخابي	160
14	جدول يوضح محددات البيئة السوسيواقتصادية على السلوك الانتخابي	164
15	جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين المحددات السيسواقتصادية والعزوف الانتخابي	185
16	جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي	187
17	جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين بين الولاءات والسلوك الانتخابي	189
18	جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين الميل السياسي وقرار	190

	المشاركة في انتخابات رئاسية أفريل 2014	
19	جدول يوضح تحليل معامل الارتباط بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي	192

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ–ط
الفصل الأوّل: الإطار الايتمولوجي والمفاهيمي للمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي	9
المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية	10
1. **مفهوم المشاركة السياسية**	10
2. **آليات المشاركة السياسية**	23
3. **دوافع المشاركة السياسية**	31
4. معوقات المشاركة السياسية	34
المبحث الثاني: مضمون المشاركة السياسية	37
1. **مستويات وأشكال المشاركة السياسية**	37
2. **قنوات المشاركة السياسية**	44
3. **متطلبات المشاركة السياسية**	48
المبحث الثالث:ماهية السلوك الإنتخابي	51
1. **مفهوم السلوك الانتخابي**	51
2. **أنماط السلوك الانتخابي**	59
3. **النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي**	71
خلاصة الفصل الأول	82
الفصل الثاني: تأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي	83
المبحث الأول: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي	84
1. **التنشئة السياسية**	84
2. **الثقافة السياسية**	89
3. **الأحزاب السياسية**	96
4. الأيديولوجية السياسية	103
المبحث الثاني: محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي	107
1. **مفهوم الانتخابات**	107
2. **الإجراءات والأساليب الانتخابية**	113
3. **النظـم الانتخابية**	122
المبحث الثالث: محددات البيئة الاجتماعية و الاقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي	129
1. **الانتماءات والولاء القبلي وتأثيرهما على السلوك الانتخابي**	129
2. **التعليم وانعكاساته على المشاركة الانتخابية**	132
3. تأثير البيئة الاقتصادية على السلوك الانتخابي	139

خلاصة الفصل الثاني	145
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لاختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة محمد خيضر – الانتخابات الرئاسية 2014 –	147
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	148
1. **معطيات عن نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل 2014**	156
2. **البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقه**	156
3. معطيات عينة الدراسة	160
المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية لفئة من طلبة جامعة محمد خيضر وعلاقتها بالسلوك الانتخابي	171
1. التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة	171
2. **نتائج تحليل معامل الارتباط (بيرسون) بين محددات الدراسة**	185
3. إشكاليات المشاركة السياسية لطلبة جامعة محمد خيضر في انتخابات أفريل 2014	194
المبحث الثالث: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية من أجل تدعيم السلوك الانتخابي	199
1. إستراتيجية دعم المؤسسات السياسية (المأسسة)	199
2. **الإستراتيجية التقنية لدعم السلوك الانتخابي**	202
3. **إستراتيجية حوكمة البيئة الانتخابية**	203
خلاصة الفصل الثالث	208
الخاتمة	211
الملاحق	217
قائمة المراجع	242
فهرس الأشكال والجداول	257
الفهرس	260
ملخص الدراسة	262

ملخص الدراسة:

أصبحت المشاركة السياسية من الموضوعات ذات الأهمية في العلوم السياسية، ومحل اهتمام الباحثين والمنظرين السياسيين الذين يهتمون بالفعالية السياسية للأفراد داخل مجتمعاتهم، حيث أن المشاركة السياسية تعد عنصرا أساسي في العملية الانتخابية فكلما كانت فرص المشاركة أوفر كلما كانت نتائج الانتخابات ايجابية وتعكس الصورة الحقيقية للنظام السياسي وتضفي عليه طابع الشرعية، كذلك تعتبر المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديموقراطية حيث أن ازدياد المشاركة السياسية للشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديموقراطية.

السلوك الانتخابي يمثل أحد المداخل المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخابية في أي مجتمع، وهذا نظراً لقدرته على الكشف عن الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمعٍ محدّد، كما أنّه يعبِّر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته وضعفه.

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية تحقيق مشاركة سياسية فعالة تدعم السلوك الانتخابي للأفراد، وذلك بتواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك، منها رفع درجة الوعي السياسي من خلال القضاء على التخلف وعلى مظاهر الانتماءات والولاءات العشائرية، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتقوية وتفعيل التنظيمات الوسطية من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدوات مراقبة أعمال الحكومة، وبناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية، وعند توفير كل الشروط فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة وسلوك انتخابي فعال من قبل الجماهير، وهذه المشاركة سوف تعود بعدة فوائد من بينها تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها، وإعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع، وبالتالي فان السلوك الانتخابي يعتبر المحرك الرئيسي لاستمرار النظام السياسي، وذلك بوجود مشاركة سياسية فعّالة.

تم اختبار علاقة الارتباط بين محددات المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لفئة من طلبة جامعة محمد خيضر في الانتخابات الرئاسية الجزائرية افريل2014، وذلك بإسقاط مؤشرات الدراسة على إستبانة تم تحليليها باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**.

Abstract:

The political participation has became an important subject in the political science,and the focus of political researchers and theorists who care about political effectiveness of individuals within their communities where political participation is a key element in the electoral process,and the more oppotunities are available,the more positive the electoral results will be,and reflect the true image of political systemand give it its legal nature.The political participation is also seen as the main manifestation of democracy as the increased political particpation in the political process represents the true expression of democracy .

The electoral behavior is one of the important inputs to know the carasteristics of the electoral process in any society and this is due to its ability to rveal how the political system operates in a specific society as it reflects the privacy of this community and its problems, and factors of strength and weakness.

The aim of the study was to clarify how to achieve effective political participation that supports the electoral behavior and individuals,and by the existance of a set of conditions to achieve this including so raising the level of political awarness throw the elimination of underdevelopment and the manifestations of belonging and allegiance of the clans,and freedom of opinion ,and freedom of expression,strengthening and activating the central organizations of political parties and interest groups and activating the role of institutions and bodies in the state and institutions of civil society as an important tool of monitoring the governement and building political institutions capable to accommodate the political forces and the desire to participate in political and when all the conditions are possible ,it is possible to talk about the presence of effective political participation and electoral behavior by the active and this will be followed by the benifits of a wider contribution to the people in the formulation of public policies and decision –making and implementation and restruturing and the orginazation of the political structure of the system in line with requirements of siciety .

Thus, electoral behavior is the main driver of the continuation of the political system and the presence of active political participation.

And then test the correlation between the determinants of political participation and the electoral behavior in the category was examined by Mohamed Kheider university with Algerian presidential elections of April 2014,by dropping the study indicators on a questionnaire which was analyzed using the statistical package for sicial sciences SPSS .